الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في في العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة

- حالة الجزائر -

من إعداد الطلبة:
- ياسمينة بن عيش
- عبد الله بلهوشي

الأستاذ المشرف:
- بر اهمية نبيل

السنة الجامعية:2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأنْ أعمل صالحًا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾.

صدق الله العظيم

لا يسعني في المقام إلاّ أنْ أحمد الله عزّ وجل حمدًا كثيرًا طيبًا على ما أنعم وتكرم ﴿... وعلّمك

ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما﴾

نشكر كلّ من ساعدنا من قريب أو بعيد،

وبالأخص الأستاذ المشرف "براهمية لبيل"

الذي لم يبخل علينا بشيء وجزاه الله عنّا حسن الجزاء

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عائلتنا على ما يذلوه من أجلنا

في حياتنا وعملنا هذا.

وإلى كلّ الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدّراسي

إلى غاية هذه المرحلة

وإلى كل طلبة الماستر علوم تجارية دفعة (2014-2015)

وإلى كلّ من أسعدنا ولو بابتسامة صادقة

إلى كلّ هؤلاء جزاهم الله خيرًا.

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من أودعتني الله أهديك هذا البحث «أبي»
إلى حكمتي..... وعلمي
إلى أدبي ..... وحلمي
إلى طريقي..... المستقيم
إلى طريق..... الهداية
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله «أمي»
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة
إلى من جعلهم الله إخوتي بالله
«وليد، مبروك»
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي
«معتز بالله»
إلى من يجمع بين سعادتي وحزني
إلى من أتمنى أن أذكرهم .. إذ ذكروني
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

ياسمينة

الإهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان وتميز لضرعها عرش

الرحمان ووضعته تحت قدميها الجنان

نبع الحنان ومبعث الأمان إلى أمي رحمها الله وأنار قبرها

وإلى أبي العزيز

وإلى رفيقة دربي وساعدي الأيمن في الحياة «زوجتي ريمة» وأشكر لها

وقوفها إلى جانبي على محن الزمان وإلى فلذات كبدي، لينة ولؤي

إلى كل من التقيت بهم وسرت معهم على درب العمل والتعلم

زملائي في مفتشية الضرائب 20 أوت 1955 بواد الزناتي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من يعرف عبد الله وكل من تصفح مذكرتي في هذه اللحظة

أهدي ثمرة هذا العمل إلى كل طلبة العلوم التجارية ماستر

دفعة 2014-2015

عبد الله

الفهرس

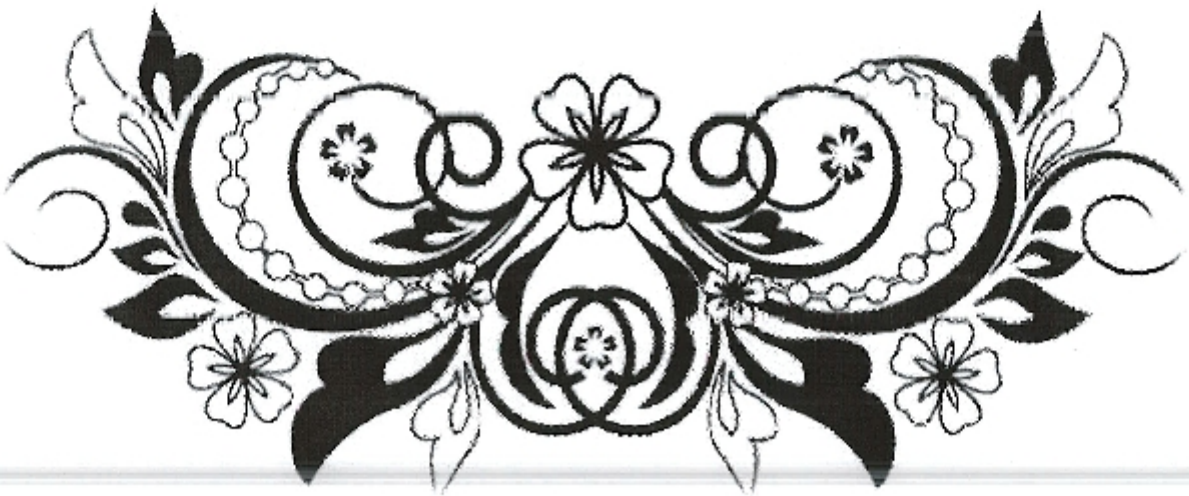

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة.....أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

تمهيد 2

المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 3

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف، خصائص) 3

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 6

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر 8

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر 13

المبحث الثاني: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة 16

المطلب الأول: من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية 16

المطلب الثاني: النظرة الشاملة والمستقلة للتنمية.....19

المطلب الثالث: من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة 21

المطلب الرابع: محطات رئيسية في تاريخ التنمية المستدامة 22

المبحث الثالث: التأصيل النظري للتنمية المستدامة 24

المطلب الأول: مفاهيم التنمية المستدامة (تعريف، خصائص) 25

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المستدامة.....28

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة 31

المطلب الرابع: معوقات التنمية المستدامة.....32

خلاصة الفصل الاول 37

الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات التنمية المستدامة

تمهيد 39

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية 40

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....40

المطلب الثاني: نظرة مستقبلية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية 43

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية 46

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة 49
المطلب الأول: الأثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة 49
المطلب الثاني: الأثار السياسية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر 56
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة 59
المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة 62
المطلب الأول: التجربة التونسية 62
المطلب الثاني: التجربة المغربية 68
المطلب الثالث: التجربة الاردنية 72
خلاصة الفصل الثاني 76
الفصل الثالث: توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
تمهيد 78
المبحث الأول: واقع كل من الاستثمار والتنمية في الجزائر 79
المطلب الأول: المناخ الاستثماري 79
المطلب الثاني حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و سبل تفعيله 84
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية في الجزائر 97
المطلب الرابع: مقومات نجاح استراتيجيات جذب الاستثمار وتوجيهه لصالح
التنمية المستدامة في الجزائر 100
المبحث الثاني: دور الطاقة المتجددة في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر 103
المطلب الأول: الطاقة الشمسية 103
المطلب الثاني: الطاقة الهوائية (طاقة الرياح) 106
المطلب الثالث: الطاقة المائية 108
المطلب الرابع: آفاق الطاقة المتجددة في الجزائر 2025م 110
المبحث الثالث: القطاع السياحي في الجزائر ومردوديته الاقتصادية مستقبلاً 115
المطلب الأول: كيفية توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع السياحي
لتفعيل التنمية المستدامة 116
المطلب الثاني: مجالات السياحة في الجزائر 119
المطلب الثالث: آفاق استراتيجية السياحة في الجزائر 121
خلاصة الفصل الثالث 130
الخاتمة 132
قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012	84
(2-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012	86
(3-3)	حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2012	87
(4-3)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2012	88
(5-3)	استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر	105
(6-3)	استغلال تكنولوجيا الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة النظيفة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	112
(7-3)	خطة الأعمال بالأرقام 2007-2015	124
(8-3)	المواقع السياحية في الجزائر حسب الأولوية السياحية	125
(9-3)	الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق	126
(10-3)	القرى السياحية في الجزائر	127

قائمة الأشكال

رقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المنتج المحلي -1-	11
(1-2)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال 2012	67
(2-2)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2013	72
(1-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 2001-2012م	85
(2-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر خلال 2001-2012م	86
(3-3)	عدد مناصب العمل المحققة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع خلال الفترة 2002 2012	89

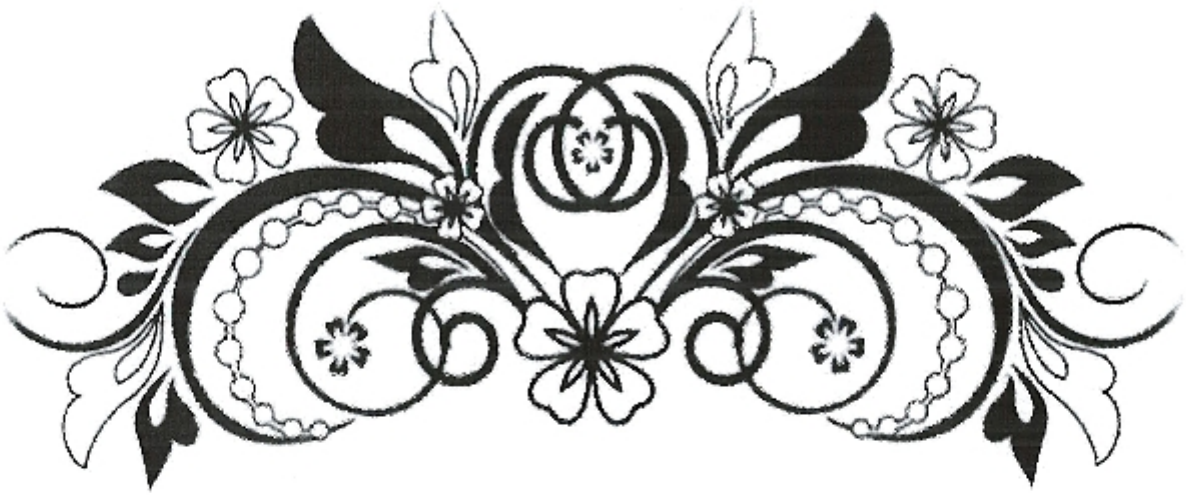

المقدمة

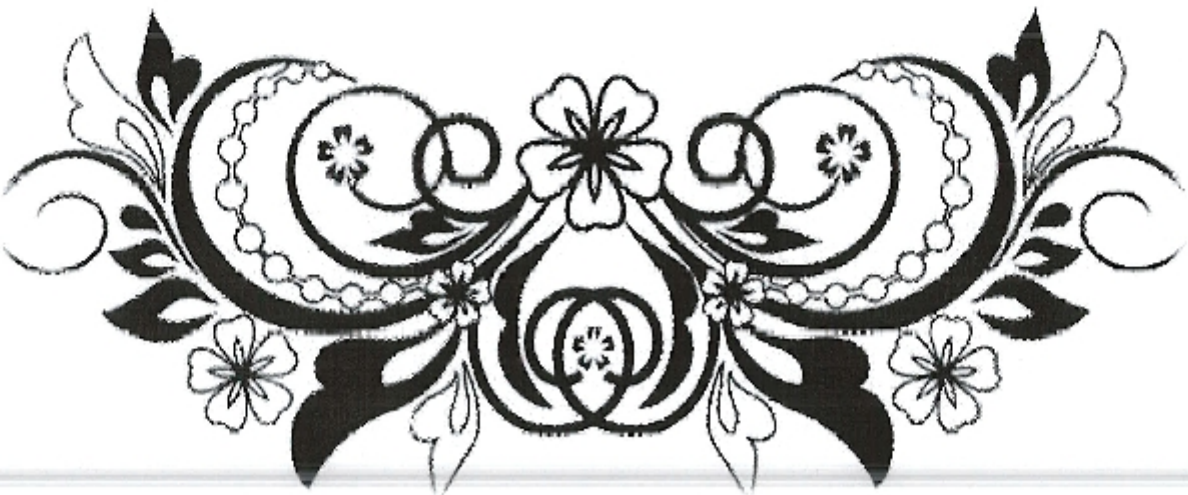

المقدمة

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر التي أصبحت ترى فيه أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، وتشير الكثير من الواقع بمساهمته الفعالة ودوره الأساسي في تحقيق التنمية المستهدفة والقابلة للاستثمار من خلال رفع معدلات نمو الإنتاج، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية، ومن ثم أصبح هناك اهتمام جديد بمفاهيم التنمية المستدامة هذا المصطلح الذي أصبح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، لجنة برانتلاند 1987م، حيث دعت إلى أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات الأجيال القادمة، وتعتبر قمة الأرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية) التي عقدت في البرازيل سنة 1992م من أهم النشاطات الدولية، والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ويشكل تحقيق هذه الأخيرة من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية، ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعي، ويعد الجانب البيئي أكثر حساسية بالنسبة لعملية لتنمية خاصة وأنّ أنماط التنمية التي كانت سائدة أدّت إلى استنزاف كبير لمصادر الطاقة الاحفورية منها، نتيجة للاعتماد عليها في تلبية حوالي 80% من الاحتياجات العالمية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدت إلى تلويث شديد للبيئة زادت حدّته خلال العقود الأخيرة.

في ظل هذه المعطيات توجهت جهود البحث والتطوير إلى إيجاد حل بديل لمصادر الطاقة التقليدية يكون متجدد وغير ملوث للبيئة والطاقات المتجددة هي وحدها التي تتميز بهاتين الخاصيتين، لكونها تولدت من مصدر طبيعي لا ينضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الكرة الأرضية، ويمكن تحويلها إلى مختلف أشكال الطاقة المستخدمة في الحياة اليومية دون أن ينجم ذلك تلويث للبيئة المحيطة.

إشكالية البحث:

انطلاقًا من العرض السابق يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث على شكل التساؤل المحوري التالي،

"ما هي الآليات والإستراتيجيات المناسبة لتوجيه وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ؟".

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية تظهر عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1- ما المقصود بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة ؟

2- ما المساهمة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية ؟

3- ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الطاقات المتجددة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ؟

الفرضيات:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم التدفقات الرأسمالية على المستوى العالمي حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي في تمويل التنمية المستدامة ، حيث تمثل هذه الأخيرة التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.

2- يمكن توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تحقيق التنمية المستدامة.

3- الطاقات المتجددة هي أفضل بديل للطاقات التقليدية الناضبة فهي تسمح بالجمع ما بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة بالإضافة إلى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة وكذا السياسة التي يمكن إتباعها خاصة في الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستديمة ما لم تتوفر من الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها ويبقى الاستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه الوسائل الفاعلة في تحقيقها من خلال الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه في مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستديمة.

دوافع اختيار البحث:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع وهي:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- قيمة الموضوع وأهميته باعتباره من المواضيع الحالية.

- رغبتنا في الاطلاع على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

- إبراز الدور الهام للطاقة في عملية التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

لدراسة هذا البحث قمنا باستخدام عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث استخدمنا المنهج التاريخي باستعراض الخلفية التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة، كما استخدمنا المنهج الوصفي في جميع المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة، كذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل الآثار المترتبة للاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة.

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بإعداد هذا البحث واجهتنا مجموعة من العراقيل موجزها فيما يلي:

1 ندرة المراجع باللغة العربية خاصة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

2- التضارب في الإحصائيات المتعلقة بحصيلة وتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واختلافها في التقارير عن الهيئات والمجلات.

تقسيمات البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية، حيث يتم في الفصل الأول استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

وفي الفصل الثاني تناولنا فيه دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات التنمية المستدامة في الدول النامية.

أمّا الفصل الثالث والأخير درسنا فيه توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

تمهيد:

تسعى معظم الدول جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئاً هاماً يراعيه المستثمر الأجنبي تجنبًا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه، إضافة إلى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه، وذلك لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية.

لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، من خلال تحسين معدلات الإنتاج، بل أصبح مفهومها أبعد من ذلك، خاصة وأصبح الاهتمام اليوم ينصب على طبيعة الإنسان، ونوعية الحياة، والمحافظة على البيئة أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات، ومنه ظهرت أهمية الأبعاد البشرية والبيئية في عملية التنمية، ومن ثم أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يعرف "بالتنمية المستدامة" والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين هذه الأبعاد الثلاثة، التي تعمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

كل هذا سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: السياق التاريخي لتطوير مفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحًا شائعًا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، السياسي، وكذا البيئي أيضًا، إلاّ أنّه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل والتحليل ثم سيتم التعرض لمختلف أشكاله والنظريات التي حاولت تفسير أسباب قيامه وجدواه بالنسبة لكل الأطراف بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة، وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب اذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين والاقتصاديين والمدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده حيث مرّ الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المحطات إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن.

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الإضافية التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة وبصورة عامة فإنّ الاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال في سبيل الحصول على عوائد أكبر في المستقبل .

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه ذلك الاستثمار الذي يقوم به متعامل أجنبي ويكون هو مالكه سواء بأكمله أو جزء منه ويعمل على توجيه مدخراته لتكوين رأس مال حقيقي في دولة أجنبية.[1]

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل "عبد السلام أبو قحف": يعني تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمار في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كميته من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[2].

([1]) سعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، ط 2، 2007م، ص 133.

([2]) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001م، ص 13.

ويعرف كذلك على أنه انتقال رؤوس الأموال بين لدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدريجيًا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعًا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديًا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي[1].

أمّا من وجهة نظر المؤسسات والهيئات الدولية فإنّ صندوق النقد الدولي حدد الاستثمار الأجنبي المباشر في: «الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى»[2].

أمّا المنظمة العالمية للتجارة والتي عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية يقوم بها المستثمر الموجود في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[3].

وبإعطاء مفهوم شامل ودقيق للاستثمار الأجنبي المباشر فهو: «انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة»، وهو: «عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%»[4].

1-2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

* الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول إلاّ بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروعات وكافة بدائله المتاحة.

---

(1) دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والخاتات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006م، ص 48.

(2) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2006م، ص 203.

(3) يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، 2008م، ص 163.

(4) سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ص 23.

* يعتبر كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة خلق مناصب شغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم المبادلات التجارية الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

* يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

* يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

* يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

ويتميز كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بخاصيتين أساسيتين هما:

- تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها بالبلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

- وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع.

وجدير بنا الذكر أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي مثارًا للجدل والاهتمام نظرًا لتعدد واتساع مصادره وآثاره وأشكاله في البلدان المتلقية له.

بصفة أخرى:

* إنّ القائم بالاستثمار المباشر والذي يتمتع بحق الإشراف والرقابة يتحمل مسؤولية ما يتحقق من نتائج المؤسسة المعنية بذلك سواء كانت أرباح أو خسائر، وذلك بشكل جزئي أو كلي تبعًا للنسبة من الرأسمال التي يساهم بها في تلك المؤسسة.

* الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشأ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية والبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها... إلخ.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعًا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وهذا يعني إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

أولاً: الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر ظاهرة نمو الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في محيط الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة، حيث أنها مسؤولة أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل.

وتعرف بأنها: الشركات التي لها استثمارات في 6 أو أكثر من الدول الأجنبية وهي الشركة التي تمارس نشاطًا صناعيًا في بلدان مختلفة عن طريق الإنتاج والبيع دون التطرق لعدد الدول المستثمر فيها[1].

كما عرفت بأنها شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد الأولية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية متمركزة، كما أنّ الحجم يحتل أهمية كبيرة في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات حيث تستبعد الشركات التي تؤول مبيعاتها السنوية عن مائة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من النطاق الشركات التي تقوم بالتعبير فقط حتى إذا كانت تملك فروعًا أجنبية للفرع[2].

ثانيًا: الاستثمار المشترك

يرى "كولدي" أنّ الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هناك تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضًا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامة التجارية... إلخ.

أمّا "تيربستر ا" فيرى أنّ الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه بالكامل.

---

(1) زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي**، دار وائل، الأردن، ط 3، 2005م، ص 60.

(2) فريد بيالة: **الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م، ص 14.

ويقترح "ليفتجسون" في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإنّ هذا يعتبر استثمارًا مشتركًا. وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزًا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع، هذا النوع من الاستثمارات يمكن أن ينطوي على الجوانب التالية:

- إتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود الطرف المضيف.

- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

- أنّ المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط وإنما قد يكون من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

ثالثًا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل مشروعات الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة، وفي المقابل نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرًا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب من وراء عدم تفضيله كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1].

على عكس ما تتوقعه بعض حكومات الدول النامية حيث نجد زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات فيها كوسيلة أو كورقة رابحة نسبيًا في تشجيع تدفق الاستثمارات وجلب المستثمرين الأجانب بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية كثيرًا في طبيعة ونوع الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها لجلب الاستثمارات الأجنبية.

---

(1) عبد السلام أو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمرات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001م، ص 285.

رابعًا: مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجًا نهائيًا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... إلخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[1].

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنّ مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو أشكال التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيون الخاصة بهذين الشكلين سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني، أمّا إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار فإنّ هذا الوضع يصبح مشابهًا لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من تعدد نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر إلاّ أننا سنستعين بالنظريات الأقرب للقبول العام في التفسير والأكثر دقة.

1- نظرية المنافسة الغير كاملة (نظرية السنظمة الصناعية):

من أهم روادها 'هايمر' "Hymer" 1960م، حيث كان يهدف إلى التمييز بين الاستثمار في محفظة الأوراق النقدية التي تنجذب حسب الفروق في أسعار الفائدة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه حتى تتمكن شركة ما من الاستثمار الأجنبي في بلد ما يجب أن تتوفر على قدرات متميزة تمكنها من احتكار السوق المحلي لهذا البلد المضيف بحيث لا تستطيع الشركات المحلية منافستها.

وقد واصل هذه الأبحاث "كيندلبارج" "Kindelberger" 1969م، ثم "Pony" و"كيفز" "Caves" مع "هود وينج" 'Hodwing'، حيث تم التمييز بين أربعة أنواع من عدم كمال السوق (المنافسة غير الكاملة):

- عدم كمال السوق في مجال المنتجات، وجود فروق بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات المحلية بالدول المضيفة.

(1)عبد السلام أو قحف، مرجع سابق، ص 295.

- عدم كمال سوق عوامل الإنتاج.

- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدراتها على الإنتاج بحجم كبير.

- استفادة الشركة من امتيازات وسياسات التحفيز للاستثمار الأجنبي.

ويمكن تلخيص الخصائص الإحتمالية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:

* **الميزة التكنولوجية:** تتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويع بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية أو القديمة من حيث الشكل أو التغليف، فضلاً عن هذا فإنّ هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية.

* **الميزة التمويلية:** وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، وتوفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث، وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية والقدرة على التحمل والمواجهة.

* **الميزة التنظيمية والإدارية:** لا تتمثل فقط في توفر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات، وإنما في إمكانية هذه الشركة في نقل المعرفة والخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية.

* **الميزة التكاملية:** تتمثل في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة مثل التكامل الرأسمالي الأمامي نحو السوق والتكامل الرأسمالي الخلفي نحو المواد الخام الأولية، والتكامل الأفقي.

2- نظرية دورة حياة المنتج:

حسب "فرنون" 'Vernon' أنّ كل سلعة تنتجها الشركات تمر بمراحل حياة كالإنسان تماما لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها من السوق، الظهور ثم النمو، ثم النضج ثم الانحدار والزوال، وهذه المراحل هي:

* **مرحلة الإنتاج (الظهور والبيع في السوق المحلي):** إنّ إنتاج أي سلعة يكون الغرض منها بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، حيث يتم في الدفعة الأولى إنتاج السلعة الجديدة بتكلفة عالية حيث لا يشتريها من السوق إلاّ نخلة الأغنياء، إلاّ أنّ عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى هذه الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة

الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذ لاحظت الشركة أنّ الطلب يتزايد في السوق المحلة فإنّ الشركة تبدأ في التفكير في وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي في استيعابها.

* **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بشكل كبير وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة فيزيد الطلب وتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للإستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي.

* **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية، فالسوق المحلي مشبع أمّا الخارجي فقد تتفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية مثل: الرسوم والضرائب...إلخ.

حيث تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتضطر إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون باستعمال أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

* **مرحلة الإنحدار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدف استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهمًا للغاية مما يجعلها تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها بهدف البقاء أطول مدة في حين تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق للحفاظ على مكانتها السوقية.

إنّ أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كما أنها تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج إلاّ أنّها من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج المحلي (1)

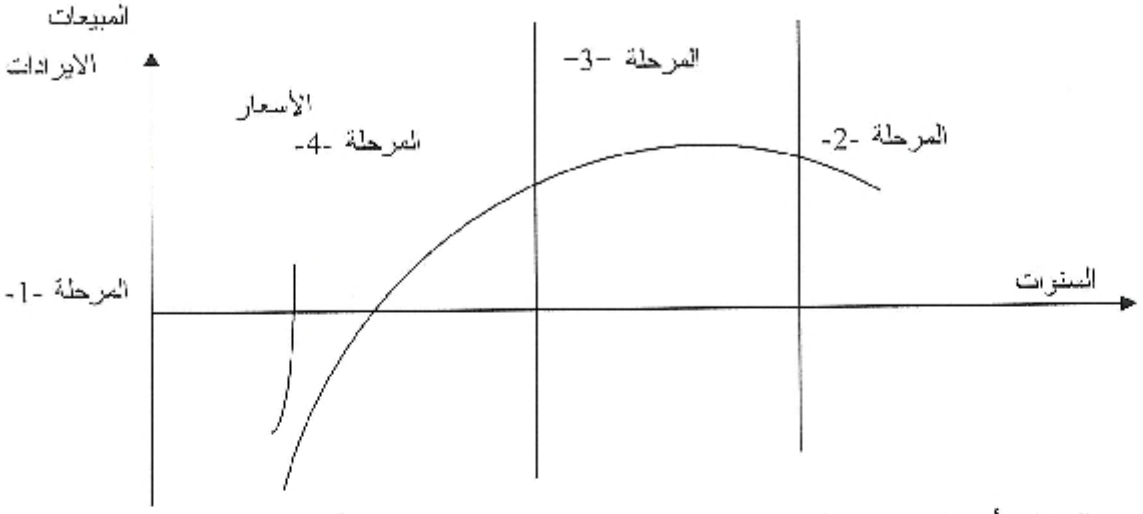

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001م، ص 57.

المرحلة -1- الإنتاج — المرحلة -2- النمو والتصدير

المرحلة -3- النضج — المرحلة -4- الانحدار والتدهور

3- نظرية الموقع:

إنّ محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرًا لاستثمار ما الخاص بشركة متعددة الجنسيات، أي أنّها تركز على المتحدّدات والعوامل المتوقعة أو البيئية المؤثرة على قرارات الاستثمار للشركة في الدولة المضيفة وتهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، وتلك العوامل تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.

4- نظرية الإنتقاء:

لقد اعتقد "دونينج" "Duning" المنهج الإنتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاث التالية: نظرية المنشأة الصناعية، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا، ونظريه الموقع، وقد أوضح "دونينق" أنّه يلزم توفر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

– أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

– أن تتوفر للدولة المضيفة مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية... إلخ.

5– نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالفة الذكر في الكثير من الجوانب، غير أنّها تضيف بعض المحددات أو العوامل التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، حيث اقترح "روبوك و سيموندس" "Robak et Simandos" أنّ الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل والموضحة فيما يلي[1]:

* **خصائص المنتج:** مثل نوع السلعة، استخدمها، درجة حداثتها ... إلخ.

* **العوامل المميزة للدولة المضيفة:** طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توفر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية... إلخ.

* **العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى:** نظم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلوسات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية... إلخ.

وإذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية نستخلص الآتي:

– أنّ الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابقة.

– أنّ هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة انشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.

– هذه النظرية تشير إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل: الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1) عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 62.

في الخلاصة أنّ تعدد وتباين المتغيرات المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي سواء كانت ترتبط بالدولة المضيفة أو الدولة الأم، أو تلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات يجعل من الصعوبة اقتراح مدخل معين واختيار عمليًا بحيث تلقى نتائجه القبول العام، ومنه يمكن القول أنّ محددات الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء هذا النوع من الاستثمار يمكن أن تتمثل في محصلة إسهامات النظريات السابقة مجتمعة.

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا مهمًا من مصادر التمويل بالدول المضيفة وكذلك لما يتميز به مقارنة بوسائل التمويل الخارجية الأخرى، فهو يتسم بالإستقرار في الأزمات المالية وبعدم إرتفاع تكلفته وأيضًا بمساهمته في نقل القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية التي يحتاج إليها معظم الدول النامية لتحقيق تنميتها الاقتصادية[1].

وعليه تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المزايا الناجمة عن تدفق هذا النوع من الاستثمار والتي نذكر أهمها في النقاط التالية[2]:

* **تدريب العمالة المحلية:** التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. كما يقوم هؤلاء العمال بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون للعمل بها.

* إقامة علاقات عالمية: بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى إكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العلمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

* قيام فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي، مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى السوق الخارجية.

* قيام المنافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها.

---

(1) طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 315.

(2) حسين الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، 1-12-2005، ص 3.

* إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات.

* إضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها كما توجد إمكانية أن تساهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

* جلب رؤوس أموال أجنبية، التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول النامية.

* فتح أسواق جديدة للتصدير.

* تنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

"بوهنسن" يرى: أنّ الاستثمارات لا تساهم فقط في فتح مجالات واسعة أمام تصدير المنتجات الفائضة التي توفرها طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، بل توفر موازاة مع ذلك فرصا جديدة للتشغيل لا توفرها عادة الإمكانيات المحلية المحدودة، كما تسمح بتقويم الأسواق المحلية بمنتجات هي بالنسبة للمستهلك المحلي أحسن جودة وأقل تكلفة.

ومن هذه مجمل المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر سواء للدولة الأم أو الدولة المضيفة، هذا لا يعني أنه يخلو من سلبيات موجهة من طرف المنتقدين له، وتستند وجهة نظرهم إلى المبرّرات التالية[1]:

- إنّ وجود الشركة الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدول المضيفة واستقلالها وقد أظهرت بعض الأدبيات أنّ آثار الاستثمار الأجنبي على أنها سلبية ذات تبعات سياسية واقتصادية تعيق أكثر التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات في المحاور الكبرى التالية:

- التحويل العكسي لرؤوس الأموال: يرى المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن مساهمة هذه التدفقات ليس في صالح الدول النامية، بمعنى أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي إلى زيادة التدفق الخارجي من الدول النامية في صورة المختلفة عن التدفق الداخل إليها ويستدلون ذلك بالمؤشرات التالية:

* انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول المضيفة.

---

(1) نجاة بن دحمي، الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2011م، ص 68.

* ارتفاع نسبة الأرباح إلى الخارج.

* اهتمام الشركات بإحداث التكامل بين فروعها المنتشرة في العالم، أكثر من اهتمامها بإحداث التكامل بين فروعها والاقتصاديات المحلية.

– **القضاء على الشركات المحلية واحتكار السوق:** حيث أنّ الشركات متعددة الجنسيات تسعى وبإصرار على أن تحل فروعها في الدول النامية محل الشركات المحلية وكذلك منتجاتها وتنجم في ذلك أساليب عند قيامها بهذا الإخلال منها:

* الاستيلاء على الشركات المحلية.

* إنشاء فروع مملوكة لها بالكامل.

* تأجير أو بيع التكنولوجيا للمنتجين المحليين لإنتاج المنتج محليًا.

* استيراد السلع تامة الصنع لإعادة بيعها في السوق المحلي إلى جانب ما تنتجه فروعها في الدول النامية.

– **تهميش المهارات المحلية:** يرى 'هود وينج' أنّ استيراد المهارات والخبرات من الخارج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر إلى حدٍّ كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة.

– جلب أنماط الاستهلاك لا تتلائم مع خصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من ممارسات وأنشطة تسويقية شأنها ترويج أفكار جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة النخبة على التغيير، ولا شك أنّ ارتفاع معدلات الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يؤثر سلبًا على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

المبحث الثاني: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بمراحل عديدة بداية بالنمو ووصولاً إلى التنمية المستدامة، حيث شهدت هذه الأخيرة أيضا تطورًا في مفهومها، ونوجز هذه المراحل فيما يلي:

المطلب الأول: من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية

هناك من يعتقد أنّ التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادية كلمتان مترادفتان، حيث كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن، لكن يوجد اتجاه آخر يعتقد أنّ المصطلح يخص الدول النامية، في حين يستخدم مصطلح النمو في الدول المتقدمة، إلاّ أنّ الرأي الأصح هو أنّه هناك اختلاف فيما بينهما.

أولاً: النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فإنه لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فحسب، بل لا بد أن يترتب عليه وزيادة في دخل الفرد الحقيقي أيضًا.

من جهة أخرى يجسد النمو في جوهره مفهومًا كميًا قابلاً للقياس وينحصر في المجال الاقتصادي إجمالاً، حيث أنّ النمو الاقتصادي هو محرّك التنمية ككل، وبدونه لا يمكن حدوث زيادة مستمرة في استهلاك الأُسر، كذلك هو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من غير أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى المرافقة.

ولقد تم الربط في مرحلة الخمسينات بين التنمية والنمو الاقتصادي بمعنى هذا الأخير هو القدرة على الحصول على المزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان غير المنتهية، فانصب الاهتمام على النمو الاقتصادي في الناتج القومي ومقارنته بنمو السكان، من أجل قياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر على هذا النمو، كما أشار نموذج (هارود، دومار) الذي احتل مكانًا متميزًا في الفكر التنموي، دور الاستثمار وما يلزمه من إدخار لتحقيق النمو الاقتصادي.

واقد كان من الصعب الاعتماد على الزراعة لتحقيق التطور، نظرًا إلى التدهور شروط التبادل الخارجي لمنتجاتها إزاء المنتجات الصناعية وانخفضت قدرة عائدات صادراتها من النقد الأجنبي على شراء القدر نفسه من المنتجات الصناعية.

كما نجد "هيرشمان" (1958م) عبّر عن رأيه بأنّ الزراعة لا توفر حوافز كثيرة، تدفع القائمين لعمليات التوريد أو التجهيز للقيام بنشاطات جديدة، وإنّ أفضل مجال لتحقيق نمو سريع هو الصناعة، وبالتالي أصبح الاهتمام منصب أكثر على الصناعة والتي تساعد على تنمية القطاع الزراعي. فأصبح من الممكن حل جميع مشاكل التنمية آليًا وبإمكانها مواصلة طريق النمو إعتمادًا على النفس، لكن هذه

الفكرة تعرضت لانتقادات، إذ أكدت اليونسكو على الحقائق والاعتبارات العملية الوطنية والثقافية التي تقود التنمية الذاتية، وتبلور رأي يقول: «إنّ التنمية أثمن من أن تترك للاقتصاديين...»[1]. وبعض الاقتصاديين يعتقدون «أنّ النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المالي»[2].

ثانيًا: التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المختلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، وهذا الانتقال يقتضي تغيرًا جذريًا وجوهريًا في أساليب الإنتاج المستخدمة كما تعرف أيضًا على أنها زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلاّ أنّ التغير في هذا المؤشر (متوسط دخل الفرد) يعكس المظهر الخارجي الكمي لعملية التنمية لذا فهو بذاته ليس كافيًا بمعنى أنّ مجرد الزيادة في متوسط الدخل لا تعني تنمية اقتصادية لهذا يجب أن يصاحب هذا التغير تقدم في أساليب الإنتاج المستخدمة[3]. ولتقدم هذه الأخيرة يجب أن تقضي على الاختلالات الهيكلية أو تصحيحها، ومنه فإنّ عملية التنمية الاقتصادية هي "الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي وكذلك نصيب الفرد منه وهذا يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتحسين مهارة وكفاءة وقدرة العامل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتطوير المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وكل ذلك من خلال التركيز على المجال الصناعي الذي يساعد بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية". وتتمحور التنمية الاقتصادية أساسًا على العناصر التالية:

- **التنمية الزراعية**: وتتم عن طريق التوسع الزراعي إمّا بزيادة الرقعة المزروعة "توسع أفقي" أو بزيادة إنتاجية العارض "توسع رأسي" وفيها تتحول الزراعة إلى زراعة تجارية.

- **التنمية الصناعية**: وتعني التحول من استخدام القوة البشرية والحيوانية إلى قوة آلية والتوسع في زيادة عدد المصانع والموارد الخام.

---

(1) محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية والتطور التكنولوجي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد1، لبنان، 2006م، ص 347.

(2) خالد بن حمد، **تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، العدد الأول، 2004م، ص 5.

(3) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2007م، ص 77.

- **تحديث التكنولوجيا:** يعد هذا العنصر المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج كما أنها بسبب التحول من الأساليب التقليدية البسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية، أدت إلى إحداث تطور حجم الإنتاج وجودته وبأقل جهد وهذا ما يزيد من نجاح التنمية الاقتصادية.

- **التحضر:** يتمثل التحضر في مختلف التغييرات التي تطرأ في البعد الإيكولوجي والتحول من الريف إلى المدن وبالتالي نمو المراكز الحضارية الكبرى، وتتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين:

* التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد من معرفة العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين التاليتين[1]:

1- مجموعة العوامل الاقتصادية: عوامل تمس الجانب الاقتصادي وتتمثل في:

- سياسة نمط الإنتاج الواحد ونقص رؤوس الأموال.
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية والتبعية الاقتصادية للخارج.
- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.

2- مجموعة العوامل غير الاقتصادية: عوامل تمس الجانب غير الاقتصادية وتتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة وانخفاض المستوى الصحي (سوء التغذية).
- انخفاض مستوى التعليم (ارتفاع نسبة الأمية).

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل تدريجيا وذلك بتبني رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة.

* التنمية الاقتصادية أداة للاستقلال الاقتصادي: إنّ التنمية الحقيقية لابد من أن توقم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول

([1]) زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000م، ص 14.

النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة واستغلالاً صحيحا.

المطلب الثاني: النظرة الشاملة والمستقلة للتنمية

أولاً: التنمية الشاملة:

مع الإدراك التام أنّ التنمية الاقتصادية ليست هدفًا بذاتها وأنّ التقدم المادي مقاسًا بارتفاع الدخل القومي لا يضمن تحقيق الرفاهية الاجتماعية: بمعناها الواسع لذا لابد من الاهتمام بما يعرف بالتنمية الاجتماعية التي أصبحت تعني تنمية الموارد البشرية وتطوير مختلف الخدمات المجتمعية كالتعليم والصحة والإسكان واستمتاع الأفراد بطريقة أفضل بثمار التنمية.

رغم أنّ مفهوم التنمية يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فإنّ المفهوم الشامل للتنمية يعطي عنصرًا آخر ويؤكد عليه من خلال الاهتمام بتطور سلوك الأفراد والمجتمع، والجدير بالذكر أنّ هذا التطور لا يجب ان يصل إلى حد تغيير الهوية أو يقتصر على مجرد غرس سلوكيات غريبة عن الكيان الوطني كما لا يقف عند مجرد سد الفجوة الثقافية بين السلوكيات وبين وسائل الحضارة المادية وإلا أصبحت عملية تطوير سلوك الأفراد والمجتمع مجرد وسيلة للتنمية بل يجب أن يكون الهدف منها هو إعداد الأفراد والمجتمع للمشاركة بفاعلية في إحداث التنمية قبل الاستمتاع بثمارها.

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف مجمل للتنمية الشاملة: على أنها تلك التنمية التي ظهرت خلال الفترة ما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن 20 وهي تهتم بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نفس المستوى ولا تفضل جانب عن آخر وتقاس هذه التنمية بعدة مؤشرات نذكر منها: مؤشر النمو الاقتصادي، مؤشر التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات ومؤشرات بيئية عامة.

ثانيًا: التنمية المستقلة:

ظهر مفهوم التنمية المستقلة كنتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية تنطلق من مبدأ الاعتماد على الذات، وهذا ردًا على تدخلات البلدان الرأسمالية في الشؤون التنموية للدول النامية وفرض السيطرة على هذه الدول الضعيفة، ومن الدعاة إلى تحقيق التنمية المستقلة نجد الاقتصادي "بول" الذي ألف كتابه الشهير بعنوان "الاقتصاد السياسي للتنمية"، حيث ربط التنمية المستقلة بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله بشكل مثالي، ومن جهة أخرى ربطت فكرة التنمية المستقلة بالتطور الرأسمالي، ورغم كل ذلك لم يتم بلورة مفهوم محدد لهذه التنمية في كتابات الاقتصاديين، إلاّ أنّ الأغلبية تتفق على

أنها اعتماد المجتمع على ذاته وتطوير قدرات الأفراد دون تجاهل إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع الوسائل والمعدات الإنتاجية، وبناء أرضية عملية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها[1].

يمكن تعريف التنمية المستقلة أيضا على أنها: تلك العملية التي تتضمن فعلاً ديناميكيًا على مدى طويل يتناول تغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة أو المساواة الاجتماعية بما يكفل تعظيم الإمكانات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي وهو ما يعرف بالتنمية القطرية، وبما يؤمن استقلالية القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي دون أي تدخلات أو تأثيرات من الخارج[2].

* **الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة:** هناك عدة شروط يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تكفل نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية في استغلال الموارد المحلية.

- لا بد من السيطرة على الفائض الاقتصادي من خلال توجيه استخدامه بما يكفل تحقيق أهداف التنمية دون نسيان الدور الرئيسي الذي تلعبه السياسات التي تضعها الدولة في إطار ذلك.

- أهمية توفر الإمكانات الواسعة والعمل على تخفيض أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.

- التوجه نحو الداخل عند وضع السياسات الاقتصادية من اجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق التوزيع العادل للدخل، وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مراحله.

* **بعض تجارب الدول فيما يخص التنمية المستقلة:** لقد جاءت تجربة البلدان الإشتراكية (الإتحاد السوفياتي) من أجل تأكيد قدرة الإشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي يختلف عن الأنظمة الاقتصادية القائمة في العالم، كفكر وممارسة على بناء نظام لاقتصادي مستقل: لا يقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ويولي الجانب الاجتماعي في عملية التنمية القدر الكبير من الاهتمام، إذ نجد أنّ تجربة التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول الإشتراكية من خلال إقامة نظام جديد للإعتماد المتبادل بين الدول الإشتراكية وتستهدف التكافؤ في عملية التنمية بين جميع الأعضاء ورغم انهيار النظام الاشتراكي تبقى تجربة هذه الدول دروس يمكن للدول النامية الاستفادة منها، وأهم ما ترتكته هذه التجربة هو اكتساب الديموقراطية مضامين اجتماعية بالغة الأهمية[3].

---

(1) علي جذوع الشرفاني، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الأردن، 2010م، ص 229.

(2) نادر الفرجاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010م ص 13.

(3) إبراهيم مشروب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006م، ص 36.

ولعل ما قاله سفير اليابان في بريطانيا عن العلاقة بين الداخل والخارج تشكل النموذج الذي أرادته اليابان في تطوير نفسها، فهو يقول «أنه أمر لا غنى عنه، لا أن تعتمد اليابان الأساليب فحسب بل أن تكون على مستوى صنعها من غير مساعدة خارجية وذلك يحقق تثقيف شعبي ملائم موجه لكل الطبقات في المجتمع».

وفي هذا الصدد يمكن ذكر ما قاله المفكر الجزائري "مالك بن نبي": «فالتنمية لا تشترى من الخارج بعملة أجنبية، غير موجودة في خزينتنا...، إنّ وطننا متخلفاً لابد له أن يستثمر سائر ما فيه من طاقات، يستثمر عقوله وسواعده ودقائقه كافة وكل شيء من ترابه، فتلك هي العجلة الضخمة التي يجب دفعها لإنشاء حركة اجتماعية واستمرار تلك الحركة»[1].

المطلب الثالث: من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة

أولاً: التنمية البشرية

لقد أصبح مصطلح التنمية البشرية يتردد كثيرًا في الأدبيات الاقتصادية منذ التسعينات من القرن 20، حيث حدث تطور في النظرية الاقتصادية، إذ جعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي بداية ونهاية، بمعنى أطلق هذا المصطلح على العملية التنموية الهادفة إلى جعل الإنسان هدفًا من أهداف التنمية الاقتصادية، وقد جاء مصطلح التنمية البشرية كبديل لمصطلحات تنموية متعددة مثل تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري.

مفهوم التنمية البشرية: هناك تعاريف للتنمية البشرية نذكر منها:

إنّ فكرة التنمية البشرية تنطوي في إحداث تغيير فهي بهذا المعنى تتسم بديناميكية، أي تتضمن اهتمامًا ملزمًا بالتقدم والتحرك نحو الأمام، حيث يهدف هذا النوع من التنمية إلى توفير البيئة المناسبة يمكن من تعزيز قدرات الناس وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم، فمفهوم التنمية البشرية يرتكز على أنّ "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم".

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنّ مفهوم التنمية البشرية يعني: «تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس»، وبناءًا على ما سبق نجد أنّ التعريف المعتمد للتنمية البشرية هو أنها «عملية توسيع خيارات الناس» هذه الخيارات هي:

– أن يحيى البشر حياة طويلة وصحيحة بالإضافة إلى حق المعرفة حتى يتمكنوا من أداء دورهم على نحو منتج وخلاق أي "تنمية الناس".

---

(1) مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة بين الرشاد والنية**، دار الفكر، ط6، سوريا، 2006م، ص 195.

- أنْ يوفر للبشر كل الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم، من خلال ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعًا عادلاً أي "تنمية من أجل الناس".

- إعطاء كل فرد فرصة المشاركة في تحقيق التنمية أي "بواسطة الناس".

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف قريب من الشمولية لمفهوم التنمية البشرية: هي عبارة عن عملية تنموية الهدف منها الاستثمار في إمكانيات البشر من خلال تحسين مختلف جوانب الحياة من تعليم وصحة وغذاء، وهذا للرفع من مستوى قدراتهم ومهاراتهم من أجل رفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي الناجح، وكذا توزيع عوائده على أفراد المجتمع توزيعًا عادلاً يضمن مستوى الرفاهية لهم مع تمكينهم من المشاركة في تحقيق التنمية في كل الموارد الاقتصادية المتاحة والسياسات المعتمدة[1].

ثانيًا: التنمية المستدامة

تحتل التنمية المستدامة في طياتها جانبًا جديدًا وإضافيًا يتمثل في الجانب الطبيعي والبيئي، حيث يمكن أن تتحقق هذه التنمية إذا تم تحويل عناصر البيئة على موارد الثروة دون الإخلال بالتوازن البيئي، وسيتم التعرض بالشرح المفصل لهذا العنصر في النقاط القادمة.

المطلب الرابع: محطات رئيسية في تاريخ التنمية المستدامة

لقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع إلاّ انه تبين أنّ ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج يعتبر مهمة أصعب، نظرًا لأنّ الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمّر للبيئة، ولذلك عقدت مؤتمرات دولية حول موضوع التنمية المستدامة، حيث برز مفهوم هذه الأخيرة لأول مرة في مؤتمر "ستوكهولم" 1972م حول الإنسان والبيئة، الذي نظمته الأمم المتحدة. والذي كان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية علاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم والذي كانت مهمته الرئيسية تتمثل في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية[2]. وهو ما تزامن مع إطلاق نادي روما لتقريره (حدود النمو) الذي شرح فكرة

---

(1) محمد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية، المجلد01، الدار العربية، لبنان، 2006م، ص 477.

(2) محمد الصالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الاشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002م، ص 113.

محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإنّ الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجاتها المستقبلية، وأنّ استنزاف الموارد البيئية المتجددة والغير متجددة يهدد المستقبل[1].

وتم في هذا المؤتمر توسيع مفهوم البيئة بحيث أصبحت تدل على رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2]، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر "ستوكهولم" الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[3].

و في سنة 1975م، صدر منشور طارئ للأمم المتحدة تحت إسم "kjold Hammars" على اسم أمينها العام آنذاك السويدي "Dag Hammars Kjold" يبين احتمال وجود أخطار على الكرة الأرضية تخص تجاوز بعض الحدود، بحيث أصبحت طبقات الغلاف الجوي ذات حمولة زائدة من التلوث، مما سيتسبب في اختلال التوازنات الطبيعية.

وفي سنة 1987م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة باعتبارها هدفًا منشودًا من قبل المجتمع الدولي بأسره.

ومن 3 إلى 14 جوان 1992م انعقدت في "ريودي" بالبرازيل وبرعاية الأمم المتحدة قمة الأرض وتعتبر هذه القمة بمثابة نجاح محقق، حيث حضره أزيد من 1500 منظمة غير حكومية وأقيم لأول مرة اجتماع بحضور 182 دولة لمناقشة مستقبل الكوكب.

وفي شهر ديسمبر 1997م تبنت الدول الأطراف في سبادرة الأمم المتحدة بشد التغيرات المناخية إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي نص على تعهدات ملزمة قانونًا لبعض دول المجموعة الصناعية الكبرى بخفض انبعاثاتها لـ 6 غازات دفيئة بشرية المنشأ، ابتداء من تاريخ 2005/02/16م ووصل عدد الدول التي صادقت عليه حتى سنة 2009م إلى 183 دولة[4].

---

(1) مسحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في تونس في سبتمبر 2006م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2007م، ص 22.

(2) رشيد الحمد، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979م، ص 24.

(3) سليمان الرياشي وآخرون، **دراسات في التنمية العربية واقع وآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 238.

(4) أمل حسن، **آليات التنمية النظيفة وخفض الانبعاثات**، وزارة الصناعة السورية، سوريا، 2009م، متوفر على الموقع: www.syrcs.org، تاريخ الإطلاع: 2015/01/22م.

وفي تاريخ 4 سبتمبر 2002م انعقدت في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا القمة الثانية للأرض (ريو + 10) في إطار خطة عمل للمطالبة باتخاذ إجراءات فورية لتطوير أنشاء وإعداد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبدأ العمل بها حتى 2010م، ومن خلال اسمها تبنت بيان سياسي تم فيه تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على مخطط عمل لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة، والسعي للوصول على معالم تنمية تأخذ في الحسبان الإلتزامات البيئية[1].

2008م: انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في اندونيسيا في قضية مكافحة التغيير المناخي وتمحورت النقاشات حول شعار "حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم" في إشارة إلى ضرورة الاتصالات إلى صوت مجموعتين من الأفراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي فقراء، العالم الثالث وأجيال الغد.

2010م: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في العاصمة الدانمركية بعد مناقشات دامت 12 يومًا، شارك فيها أكثر من 190 دولة وحاور المؤتمر عن اتفاق سياسي غير ملزم رسمي بتفاهم "كوبنهاغن" ويسند الاتفاق: منع ارتفاع حرارة الغلاف الجوي لأكثر من درجتين مئويتين، وهو ما يستلزم تخفيض انبعاث الغازات المسببة لارتفاع حرارة الغلاف الجوي، من خلال الاعتماد على إستراتيجية التنمية منخفضة الغازات ورصده 3 مليار دولار كمساعدات للدول الفقيرة لمواجهة التغير المناخي للأعوام 2012/2011م، وزيادتها لتصل إلى 100 دولار سنويا بحلول عام 2020م.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للتنمية المستدامة

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عمومًا من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وإنماءاتهم خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ونظرًا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع التنمية من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به، وكذا سبل تحقيقه فإننا سنحاول الوقوف على مختلف هذه المفاهيم.

---

(1) عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008م، ص 03.

المطلب الأول: مفاهيم التنمية المستدامة

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

تعددت تعاريف التنمية المستدامة بصورة كبيرة لتصل إلى مئات التعريفات، كما اختلفت الترجمات العربية لمصطلح "Development Sustainable" فقد تم ترجمتها بأنها مطردة أو أنها قابلة للإطراد، ويرى آخرون أنها قابلة للإدامة، كما يراها غيرهم أنها قابلة للإستمرار ومستديمة ومتواصلة وشاع لفظ مستدامة.

ومصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم الفاعل) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم المفعول) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالتين، لأنّ اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فحين نصف التنمية بأنها مستديمة فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة، بينما صيغة اسم المفعول (المستدامة) تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وهذا يعني أنّ ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية، لأنّ التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج، لذلك فإن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما تشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها، وتعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى[1].

تعريف اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها[2].

وأيضا عرفها "هيرمان دالي" بأنها: «العملية التي بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقم النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل، وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري»[3].

---

(1) عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011م، ص 17

(2) سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010م، ص 35.

(3) محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي للبيئة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2002م، ص 30.

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة (P.N.U.D) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992م بأنها: «عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية الضريبية، التجارية، التنمية المستدامة، جيب أن تأخذ في الحسبان العناصر الاجتماعية وكذلك الاقتصادية للموارد الأساسية الحية وغير الحية، وهكذا ظهرت الحاجة المحلة إلى السعي نحو تحقيقها بما يخدم البيئة والحفاظ عليها وقد تجلى معناها في أنّ البشر عن محور اهتمام التنمية المستدامة».

ويعرف "د.القصاص" التنمية المستدامة بأنه وسيلة نتحقيق التوازن بين قدرة الوحدة الإنتاجية على العطاء وما يأخذه الإنسان من خلال التوازن بين المحيط الحيوي (الطبيعي) والمحيط المصنوع (التكنولوجيا) والمحيط الاجتماعي الذي هو سبيل الإصلاح عند حدوث مشكلة.

إذا كان مفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف رفع مستوى المعيشة، فإنّ مفهوم التنمية المستدامة يدخل البعد البيئي فتمتد لتشمل الجيل الحالي وأجيال المستقبل، ويطلق على التنمية المستديمة، التنمية المتواصلة والتنمية المستمرة، وجميعها يستند إلى مبدأ واحد هو الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بطريقة لا تخل بمقدرات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية[1].

وقد ركزت بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستديمة على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى نم منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. وقد توسع البعض في تعريف التنمية المستديمة بحيث تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أنّ هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

وتعرف بأنها تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة ومبادئها وحفظ نظام دعم الحياة، يوازن مفهوم التنمية المستديمة بين التنمية وهي استخدام جميع المصادر اللازمة لتحسين حياة الإنسان، وتأمين احتياجاته وبين البيئة وهي الاعتناء بالموارد البشرية والطبيعية لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل[2].

---

(1) عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص 163.

(2) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، ط1، الأردن، 2007م، ص 25.

ثانيًا: خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية، بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات التنمية، وتتلخص خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية[1]:

* التمركز حول البيئة: حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.

*ذات بعد قومي: تتطلب التنمية المستدامة بعدًا إستراتيجيًا لارتباطها بالبشر والموارد الذامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والخواء والكائنات الحية.

* الاهتمام بنوعية حياة الإنسان: فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالإرتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه وأخراه.

* تنمية متوازنة: توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

* التركيز على البعد الزمني: فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

* ذات بعد مستقبلي: فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة.

* التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للفرد: تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.

* تنمية متكاملة: تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة. حتى نشأ مصطلح التنمية البشرية المستدامة.

* تنمية تحقق تساوي الفرص: حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

* تنمية ذات بعد أخلاقي: ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل مراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها.

---

(1) عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ص 181-183.

* تنمية متعددة الأبعاد: تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فيؤخذ البعد الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبشري والبيئي في إستراتيجية التنمية المستدامة، فهي حث ونسله وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز على مبدأي العدل والمساواة.

وهي تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة ذات بعد إستراتيجي لا تقتصر على مجرد الجهود الفردية المحكومة بعمر الفرد، بل أنها رسالة حياة ممتدة لاستقرار حضارة الإنسان وإطالة عمر الموارد الناضبة، والاستفادة من الموارد المتجددة التي سخرها الخالق لصالح الإنسان.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المستدامة

يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى حد كبير على مدى قدرة الاقتصادي القومي على توفير الموارد المالية اللازمة، سواء كانت نقدية أو حقيقية بهدف تمويل البرامج الاستثمارية الطموحة التي تستلزمها خطط التنمية الاقتصادية، وتنقسم وسائل تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسيين وهما مصادر التمويل المحلي ومصادر التمويل الأجنبي.

أ- مصادر التمويل المحلي للتنمية:

يمكن تقسيم مصادر التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية إلى ثلاث مصادر رئيسية وهي: مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال وأخيرًا مدخرات القطاع الحكومي.

* **مدخرات القطاع العائلي:** تعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية فالادخار يعبر عن الفرق بين الدخل الكلي المتاح للانفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، وبهذا المعنى يتضح أنّ الادخار العائلي إجباري نظرًا لاعتماده على رغبة القطاع العائلي في توفير جزء من دخله المتاح بدلاً من إنفاقه على الاستهلاك الخاص، وعلى ذلك فإنّ العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة عكسية، بمعنى زيادة الاستهلاك سيترتب عليه انخفاض الادخار والعكس صحيح، وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة مراحل أهمها:

- **الاستثمار المباشر:** يشكل هذا النوع من المدخرات جانبًا عامًا من الادخار في الريف مثل: اقتناء المزارعين للآلات والمعدات الزراعية، وبناء المساكن وإصلاح المزارع، إذ يتميز بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر.

- **المدخرات التعاقدية:** مثل عقود التأمين على الحياة أو نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وتتميز هذه المدخرات بدرجة من الثبات إذ أنّ التوقف عن دفع الأقساط يتولد عنه خسارة كبيرة بالنسبة للمتعاقد.

- **الأصول السائلة:** مثل الأرصدة السائلة أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار[1]. ومن الملاحظ أنّ حجم المدخرات العائلية تتسم بالانخفاض في معظم الدول النامية، ومن ثم تنخفض فاعليتها في إحداث تمويل حقيقي لعملية التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها: انخفاض حجم دخول معظم أفراد القطاع العائلي وسوء توزيعها، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التقليد والمحاكاة بين أفراد هذا القطاع مما يجعلهم يزيدون من استهلاكهم بدرجة كبيرة، مما يترتب عليه انخفاض حجم المدخرات الحقيقية الموجهة لتمويل البرامج التنمية الاقتصادية.

* **مدخرات القطاع العام:** يمكن التمييز بين مدخرات قطاع الأعمال الخاص، ومدخرات قطاع الأعمال العام، إذ تتمثل مدخرات قطاع الأعمال الخاص في الأرباح غير الموزعة حيث أنّ أصحاب رؤوس الأموال المساهمين في مشروعات قطاع الأعمال الخاص لا يحصلون على كل الأرباح المحققة، حيث لا يتم توزيع جزء منها وذلك بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد التي تحتاجها مشروعات ذلك القطاع.

وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر التمويل في الدول المتقدمة اقتصاديًا، وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال الخاص على الأرباح المحققة فكلما زادت هذه الأخيرة زادت المدخرات، وكلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة ومنتظمة زادت المدخرات.

أمّا بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام، فيلاحظ أنّ هذا القطاع يتسم بالكبر وخاصة في الدول التي تأخذ بالنظم الاشتراكية في إدارة اقتصادياتها، حيث يقع على كاهل هذا القطاع معظم أعباء التنمية الاقتصادية، وباعتبار القطاع العام هو المالك الوحيد لجميع المشروعات العامة وبالتالي ستؤول إليه كل أرباح تلك المشروعات التي تمثل مدخرات هذا القطاع.

* **مدخرات القطاع الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب التي تعتبر نوعًا من أنواع الادخار الإجباري، وتمثل اقتطاعًا نهائيًا من جانب الدولة، وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسيين أولهما الضرائب المباشرة والتي يتحمل عبأها من يقوم بدفعها، وثانيها الضرائب غير المباشرة والتي يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين، وتلاءم الضرائب غير المباشرة الدول النامية بينما تلاءم الضرائب المباشرة اقتصاديات الدول المتقدمة وتنقسم الضرائب غير المباشرة إلى ضرائب على الصادرات وهي أقل أهمية فإذا تخصصت البلاد النامية في إنتاج وتصدير

(1) محمد يونس أحمد، محمد منور وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، ط2، الاسكندرية، 2000م، ص 314.

قلة من المنتجات، وإذا كانت الدول تتمتع بمركز احتكاري في السوق الدولية لسلعة ما فإنّ أنسب أشكال الضرائب هي رسوم الصادرات والتي يتحملها المستورد من الأجانب كليًا أو بمعظمها.

وضرائب على الواردات والتي تمثل حصيلتها المصدر الأول للموارد المالية الحكومية في الدول النامية.

ب- مصادر التمويل الخارجي للتنمية:

يعود لجوء الدول النامية إلى المصادر الخارجية للتمويل الأول عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية، وتأخذ المصادر الخارجية للتمويل عدة أشكال:

* **المعونات الأجنبية:** وتتمثل في الموارد التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى، وكذلك تلك التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية إلى الدول الفقيرة، وخاصة إلى حكوماتها وذلك في شكل نقدي (عملات قابلة للتحويل) أو في شكل عيني (سلع) استهلاكية أو استثمارية وخدمات أخرى، أو في شكل تقني (خبرات تكوين).

وتنقسم المعونات الأجنبية حسب طبيعتها إلى منح وقروض ميسرة، أمّا المنح فهي هبة خالصة لا ترد بينما القروض الميسرة فهي قروض واجبة السداد ولكنها تتميز باليسر ومرونة شروطها. كما تنقسم المعونات الأجنبية من حيث مصدرها إلى مساعدات ثنائية وحيدة المصدر إلى غالبًا ما تخضع إلى اعتبارات غير اقتصادية ومساعدات متعددة المصادر تقدمها المنظمات الدولية متعددة الأطراف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى الدول النامية.

* **القروض الأجنبية:** تعتبر أحد وسائل التمويل الخارجي وهي عبارة عن موارد محولة من منظمة أو حكومة أو مؤسسات خاصة إلى حكومة بلد نامي أو هيئة شبه حكومية تابعة له، ضمن شروط معينة يتم الاتفاق عليها مسبقًا، حيث تحدد هذا الشروط التزامات الطرف المستفيد ممثلة أساسًا في مدفوعات أصل الدين مضاف إليها مدفوعات معدل الفائدة، وذلك ضمن آجال محددة يمكن التفريق بين القروض الأجنبية بحسب مصدرها إلى عامة وخاصة.

وعليه يكون القرض عامًا إذا كانت الجهة المانحة للقروض رسمية: حكومات دول، وكالات عامة، هيئات رسمية تابعة لها، وتكون القروض العامة إمّا ثنائية أو متعددة الأطراف، أمّا القروض الخاصة فتمنحها جهات غير رسمية وهي قروض توصف بقصر آجالها وارتفاع معدلات الفائدة عليها، وقساوة شروطها، ولكنها تعد مصدر مهم في ظل عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية وهي تأخذ شكل قروض التصدير أو قروض مصرفية تقدمها البنوك الخارجية الخاصة.

* **الاستثمار الأجنبي:** يعد مصدرًا هامًا ن مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، حيث يلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة، متوسطة وطويلة الأجل، وهو ينقسم لدرجة المساهمة في رؤوس الأموال المستثمرة على استثمار مباشر واستثمار غير مباشر.

* **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر حسب تعريف صندوق النقد الدولي: «عندما يملك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال». ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هامًا من مصادر التمويل الخارجي للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة النمو. وتعود أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر نم حيث كونه يخفف عبء الإمتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات، ففي الوقت الذي يعتبر فيه إنسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فإنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية، فقد يترتب عليه استغلال موارد كانت عاطلة كما قد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً.

* **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** وهو عبارة عن شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ويطلق على هذا النوع من الاستثمار "غير مباشر" نظرًا لأنّ صلة المستثمر الأجنبي بالمشروع هي صلة غير مباشرة حيث أنّ المشاركة في رأس المال لا تعطي لصاحبها حق السيطرة والإشراف على المشروع الاستثماري[1].

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة

تعتمد عليها أساسًا لتحقيق أهدافها، وذلك لوضع إستراتيجيات مالية ونقدية عن طريق تمويل مشاريع استثمارية، وزيادة الإنتاج وتعزيز المشاريع الزراعية، مما يسمح بتحسين المداخيل وتخفيض الأسعار والتقليل من مشاكل نقص التغذية، ولهذا يجب على البنوك أن تلعب دورًا مهمًا في الدول بتذليل الصعوبات أمام الاقتصاد الخاص للحصول على التمويل وإيجاد شروط وآليات تمويل سهلة تتلاءم مع الاحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات. ولعل أنجح تجربة هو بنك "قرامين بنك" في بنغلاديش الذي حصل صاحبه على جائزة نوبل سنة 2006م، مع وضع بعين الاعتبار ترشيد العلوم والتكنولوجية لخدمة الإنتاج بجودة عالية ومواصفات عالمية مع توليد وخلق فرص عمل جديدة أي الاهتمام لمختلف جوانب الحياة ومعالجتها تكاملها مع بعضها البعض ويمكن إبراز هذه الإستراتيجيات فيما يلي[2]:

---

(1) أشرف سليمان حميد العوضي، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2006م، ص ص 107-108.

(2) فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م، ص 503.

- النمو التراكمي: هو ربط مختلف اتجاهات النمو الاقتصادية بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

- النمو الاقتصادي النظيف: بأقل قدر من الطاقة الكثيفة أي ترشيد استخدام الطاقة والبحث عن طاقات مجددة ونظيفة، وذلك بالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، وهذا يعني ربط مختلف جوانب التنمية مع بعضها البعض الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

- توليد الوظائف وخلق فرص العمل من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفارق ويزيد من قاعدة المستفيدين ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم زيادة الاستثمار.

- التأكيد على زيادة منتظمة في معدلات نمو السكان.

- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- إعادة توجيه التكنولوجية وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المواد وتخفيض استهلاك الطاقة الملوثة.

- تشجيع الاستثمارات الكبيرة والبعيدة عن تلوث الهواء والمياه.

- ترشيد العلوم والتكنولوجية لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة.

- دور المدراء وكل فرد في تحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة فيما يلي:

- ثبات أعداد السكان.

- أشكال جديدة من الثقافة أو تحسين الأسواق.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية، وتقليل النفايات ومنع التلوث.

- التعليم والتربية البيئية وتغير الاتجاهات.

المطلب الرابع: معوقات التنمية المستدامة

لا شك أنّ عملية التنمية الاقتصادية تتعرقل بفعل مجموعة من المعوقات التي لابد أن نتخطاها حتى تحقق أهداف الخطط التنموية. وفيما يلي أهم معوقات التنمية المستديمة عمومًا:

1- المعوقات الاقتصادية:

أهم هذه المعوقات تتمثل في:

* **الحلقات المفرغة:** وتتجسد في تفاعل مجموعة من القوى على نحو من شأنه إبقاء الدول المتخلفة على حالتها من التخلف، وهذا يعني أن خصائص التخلف سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية، اجتماعية أو سياسية لا ترتبط فقط ببعضها البعض، وإنما تتفاعل فيما بينها بشكل دائري على نحو يجعل كل خاصية في ذات الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص.

ومن أهم الحلقات المفرغة في العالم "الحلقة المفرغة للفقر" وتتلخص في أنّ انخفاض مستوى الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة والصحة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وهكذا تكتمل الحلقة بمعنى أنّ فقر الدول المتخلفة يتمحض عن إبقاءها في الفقر.

* **ضيق الأسواق المحلية:** يعتبر من العقبات الرئيسية التي تواجه التنمية في الدول المتخلفة، فالتصنيع لابد أن يعتمد على الأقل في مراحله الأولى على الأسواق المحلية وذلك لأنّ فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة، بسبب ما يعترض طريقها من قيود أو منافسة دولية، إضافة إلى أنّ ضيق الأسواق المحلية قد يؤدي إلى تقسيم المشروعات ووجود فائض غير مشتغل في طاقاتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. وفي الواقع فإنّ نطاق السوق المحلية في أية دولة يعتمد على عوامل كثيرة منها[1]:

- انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد: فكلما انخفض هذا المستوى زادت نسبة ما ينفقه الفرد على الغذاء وضعفت قوته الشرائية الحقيقية بالنسبة للسلع المصنعة.

- حجم السكان: في بعض الدول المتخلفة يكون حجم السكان أصغر من يهيأ سوقًا كافيًا لاستيعاب ما تنتجه وحدة اقتصادية واحدة في بعض فروع الصناعة على مدار العام وذلك من شأنه تقنين التصنيع في مثل هذه الدول.

- إنتاج بقصد الاكتفاء الذاتي: وعلة ما يشاهد ذلك في الكثير من المجتمعات الزراعية المتخلفة، حيث يكون الإنتاج أساسًا للاستهلاك بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، هذا ما يؤدي إلى تضييق السوق.

---

(1) محمد يونس أحمد رمضان نعمة الله: **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2001، ص ص 441-442.

- عدم توافر وسائل النقل والمواصلات: بإضافة إلى ارتفاع تكاليفها إلى جانب النقص في معدات التخزين، وهو ما يؤدي إلى حرمانها من الاستفادة من مزايا التخصص وتقييم العمل على النطاق الدولي.

* **قيد الصرف الأجنبي:** إنّ انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية أدى إلى تعريض اقتصادها إلى التقلبات الدولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية، فخلال فترات الركود الاقتصادي العالمي تميل نسب التبادل التجاري في صالح الدول النامية، وبالتالي تنخفض حصيلتها من العملات الأجنبية، كما يؤثر ذلك على وضع ميزان مدفوعاتها ويجعله يميل إلى العجز في أغلب الفترات مما يمثل عقبة في طريق تنميتها.

* **محدودية الموارد البشرية:** يؤدي عدم كفاية الموارد البشرية وعدم ملائمتها في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، كما أنّ القدرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقًا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه[1].

* **عدم كفاية البنية الأساسية اللازمة للإنتاج:** وتتمثل أهم مكونات البنية الأساسية في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات وبعض أنواع المرافق العامة، إنّ مثل هذه المشروعات تخدم العديد من الصناعات مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتغيرة للوحدة من المنتوج وهو ما يساعد على عملية التنمية.

فالمشكلة التي تواجهها الدول النامية هي عدم توافر المدخرات الكافية لتمويل مشروعات البنية الأساسية، والتي تكون أكثر كفاءة، إذا كانت مشروعات ضخمة وبالتالي يصعب على الدول النامية زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

2- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

لا ترجع المعوقات التي تعاني منها الدول النامية وتعترض طريق تنميتها الاقتصادية إلى العوامل الاقتصادية فقط، ولكن توجد العديد من المعوقات التي تنبثق من طبيعة النظم السائدة والإطار الثقافي للمجتمع، وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه المعوقات:

* **أبعاد المشكلة السكانية:** وتتمثل هذه الأبعاد في:

---

(1) مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل، ط1، الأردن، 2007م، ص ص 154-155.

(2) عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 2001م، ص 561.

- ارتفاع معدل نمو السكان الراجع إلى انخفاض معدل الوفيات دون أن يتبع ذلك ارتفاع في معدل المواليد.

- سوء توزيع السكان بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية المشجعة للنزوح الريفي نحو المدن.

- الكثافة السكانية والتركيب الهرمي للسكان: حيث يطلق على الدول النامية الدول الفتية، بمعنى زيادة عدد الذين لم يبلغوا سن الرشد عن عدد الذين يشكلون قوة العمل.

وبالتالي فإنّ الأبعاد السابقة الذكر تفرض على الدول النامية في المدى القصير والمتوسط أعباء ضخمة في مجال الأمن الغذائي والسكن والخدمات الصحية والتربوية وفرص العمل وغيرها، هي أمور كلها تعرقل التنمية الاقتصادية.

* **عدم ملائمة البيئة الاجتماعية والثقافية:** ومن أهم ما يذكر في هذا الخصوص ما يلي:

- ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الشعب خاصة الفلاحين والنساء، وعليه يكون ن الصعب توفير اليد العاملة المدربة والكفاءات العالية وإقامة مؤسسات ديموقراطية يستطيع الشعب من خلالها المشاركة في التنمية.

- سوء الوضع السكني وانخفاض المستوى الصحي: وهذا نتيجة طبيعية للفقر والانفجار السكاني وسوء استغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة للدول المتخلفة، والنظام الطبقي السائد في البلدان المتخلفة، حيث أنّ المهن توزع على أساس الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة وليس على أساس الكفاءة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ويحفز على الفساد وسوء الإدارة، وذلك كله لا يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

* **نقص فئة المنظمين والإداريين:** فالمنظمين لهم القدرة على قيادة عملية التنمية، باعتبارهم المؤهلين لتحويل الاكتشافات والتطورات العلمية والتكنولوجية إلى مشروعات اقتصادية مربحة، إلاّ أنّ هؤلاء المنظمين غالبًا ما يتعذر وجودهم في الدول النامية، في ظل ظروف الفقر والجهل وسوء الوضع السكني وانخفاض المستوى الصحي، بالإضافة إلى السياسات الجامدة غير المستقرة مما ينتج عنه اللامبالاة والانضمام إلى العقول المهاجرة.

3- المعوقات الحكومية:

لقد كان للحكومة الدور الفعال في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية في سبعينيات القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك إمكانية في تحقيق نمو حقيقي ناجح دون الدعم الحكومي النشيط،

وبالتالي إذا كانت الحكومة غير متحمسة أو غير قادرة لأنْ تلعب ذلك الدور فإنها تعتبر عقبة في طريق التنمية، ولابد أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية التالية:

* **الاستقرار السياسي:** يفترض على الحكومة أولاً أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، وذلك بتجنب الحروب الأهلية والصراعات، بالرغم من أهمية ذلك إلاّ أنّ الدول النامية تهمل استقرارها السياسي، مما يؤدي إلى تجنب المستثمرين الدخول في مشروعات استثمارية طويلة الأجل بحكم التغيرات السياسية في المدى القصير، التي تؤدي إلى المصادرة أو إفشال المشاريع عن طريق قوانين جديدة أو فرض قيود أخرى، فيقبل المستثمرون المحليون على نقل معظم ثرواتهم إلى الخارج، مما يؤثر سلبًا على تنمية الاقتصاد المحلي.

* **الدعم الحكومي للتنمية:** إنّ القرار الخاص بتحقيق التنمية يتضمن خيارات صعبة، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم، فإنّ الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو، وعليه فإنّ تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وإنّ عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- المعوقات الدولية:

بالإضافة على العوامل السابقة الذكر فإنّ العوامل الخارجية تعتبر العقبة الرئيسية للتنمية، وهي تلك المعوقات التي تفرضها العلاقات الاقتصادية الدولية، ذلك لأنّ وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطًا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة.

وبالرغم من استفادة البلدان الفقيرة في عديد من الجوانب جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية، وكذلك إمكانية استفادة الدول النامية من تجارب البلدان المتقدمة، خاصة في مجال العلم والتكنولوجيا، إلاّ أنّ البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطوير البلدان النامية، ويتضح ذلك من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة. فالبلدان النامية أجبرت على إنتاج السلع الأولية التي تواجه طلب قليل المرونة بالنسبة للأسعار و الدخل، مما اكسبها الميزة السلبية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة التي اختصت بإنتاج وتصدير السلع المصنعة التي تتميز بارتفاع أسعارها بالمقارنة مع السلع الأولية وتتميز بمرونة الطلب السعرية والدخلية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمّ التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، أهم النظريات المفسرة لدوافعه والحوافز الممنوحة لجذبه، كما تمّ التعرف كذلك على مفهوم التنمية المستدامة، خصائصها ومصادرها، تمويلها وأهم إستراتيجياتها.

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل أنواع الاستثمار الأخرى، نظرًا للعديد من المزايا التي ترتبط به، حيث تتوفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية...، ومن هنا تكمن أهميته في المساهمة في عملية التنمية، لأجل ذلك اشتدت منافسة الدول وخاصة النامية في العمل على استقطابه من خلال تقديمهم الحوافز والامتيازات وكذا الإغراءات اللازمة لذلك.

إنّ مصطلح التنمية المستدامة أصبح شائع الاستخدام، ولها ثلاث أبعاد رئيسية مترابطة ومتفاعلة فيما بينها وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، فإنّ لم يتوفر أحد هذه الأبعاد لن تتحقق الاستدامة كما تواجه التنمية المستدامة في طريقها مجموعة من التحديات جعلتها تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات التنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أثبت الاستثمار الاجنبي المباشر مرونته خلال الازمات المالية ، لذلك فان العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الاخرى لرأس المال الاجنبي، فأضحى من اولوياتها تبني الاصلاحات الاقتصادية و تهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من بينها الدول المغاربية (تونس و المغرب) و الاردن التي عمدت الى البحث عن سبل خارجية من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف و تحقق بها تنميتها المستدامة.

و كل هذا سوف نتطرق اليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية.

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى تطبيقه ومن هنا فإنّه يفرض على هذه الأخيرة أن تتماشى معه بطريقة تسمح لها بالإستفادة من مختلف المزايا التي يجلبها معه بالإضافة إلى ذلك فإنه لا بد من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلاءم والأوضاع الاقتصادية للدولة النامية المضيفة.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

يسعى العديد من المستثمرين الأجانب إلى الإستثمار في الدول النامية التي بدورها أصبحت تعتبره من أهم العوامل التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والمكاسب المالية الجديدة لهما وسوف نتعرف من خلال هذا المطلب إلى دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول النامية للاستثمار الأجنبي[1].

أولاً: دوافع الدول النامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

تجمع مختلف الدراسات الاقتصادية على أنه من الخصائص الاقتصادية للدول النامية ندرة ونقص رأس المال الذي يتوفر لدى هذه الدول والذي يعد من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم كفايته في الدول المعنية لتمويل الاستثمارات اللازمة هي إعاقة عملية التنمية، وهذا النقص في رؤوس الأموال في الدول النامية يرجع إلى عدة أسباب منها:

- نقص الادخار وبما أنّ هذا الأخير هو أساس التكوين الرأسمالي فإنّ نسبة الادخار إلى الدخل القومي توضح لنا مدى نقص رؤوس الأموال في البلدان النامية فبينما تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى 15% أو 20% نجدها لا تتعدى 6% في البلدان النامية.

- انخفاض دخل الفرد في الدول النامية مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، لأنّ غالبية هؤلاء الأفراد يعملون بالزراعة التي تكون ضعيفة الإنتاج في الغالب بسبب ضعف مشاريع الري واستصلاح واستزراع الأراضي، بالإضافة إلى ضعف وتخلف الصناعة في هذه الدول كما أنّ الطبقات الغنية فيها تمثل إلى توجيه جانب كبير من رؤوس أموالها إلى الخارج وإيداعها في بنوك أجنبية ظنًا منهم بوجود

([1]) شنوف شعيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها ؟**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007م، ص 15.

الأمان والضمان وأسعار فائدة مرتفعة وحتى إن بقيت رؤوس الأموال في البلدان النامية فإنها تستثمر في عمليات غير منتجة مثل شراء الأموال العينية كالعقارات والأراضي وتوجيهها نحو المضاربة.

- نجد أنّه من أهم مشكلات تكوين رؤوس الأموال في البلدان النامية، النقص في عدد منشآت الادخار من بنوك تجارية، ومتخصصة وصناديق توفير، هذا بالإضافة إلى عدم كفايتها لأداء رسالتها على أكمل وجه، خصوصًا فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات وفقًا لاحتياجات التنمية الاقتصادية.

- إنّ عدم وجود قطاع صناعي متقدم وعدم الأخذ بالفنون الإنتاجية المتقدمة في البلدان النامية يحول دون توفر الموارد العينية اللازمة لتكوين استثمارات جديدة وهو ما يمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية.

وعلى العموم فإنّ اتجاه الدول النامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لقبولها وتشجيعها راجع لعدة دوافع التي من أبرزها:

- سد عجز المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية لأنّ رؤوس الموال الأجنبية تعزّز المدخرات المحلية وبالتالي تحقق معدل أعلى من تكوين رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل مناسب للتنمية.

- سد عجز ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات عن الصادرات عند بدء عملية التنمية ذلك لأنّ عملية التنمية تستوجب استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج التي لا يتم غالبًا إنتاجها في الدول النامية وبذلك ترتفع الواردات بشكل كبير لا يقابله ارتفاع مماثلا في الصادرات، ذلك لأنّ الصادرات تتوقف على هيكل الإنتاج في الداخل، هذا الأخير الذي يتطلب قطع شوط كبير من عملية التنمية وتنفيذ مشاريع متعددة، وبذلك فإنّ عملية التنمية تؤدي إلى عجز في الميزان التجاري الذي يتعين مواجهته عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية حتى يمكن الاستمرار في عملية التنمية على نحو يكفل نجاحها.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية، حيث إنّ قيام الدولة الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محدّدة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف أساليب متضررة في الإدارة.

- من العوامل الأساسية أيضًا التي تدفع الدول النامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي إليها هو التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي الذي يساهم في استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليًا، وكذا الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان مدفوعاتها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

– تنشيط سوق الأوراق المالية المحلية وزيادة كفاءة نمو الأسواق الناشئة من خلال الاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية، وكذا مساهمته في تمويل الشركات المحلية إمّا في صورة (أسهم وسندات) إقراض للتمويل أو مشاركة في الملكية عن طريق الأسهم بالإضافة إلى أنّ المشاركة الأجنبية في سوق الأوراق المالية المحلية تساعد في تطوير القواعد المحاسبة والإجراءات التنظيمية وذلك نتيجة لطلب المستثمر الأجنبي.

ثانيًا: دوافع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

لقد اختلفت دوافع المستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار في الدول النامية وذلك حسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تقود إليه ملكيته، وكذلك البلد والمجالات التي يتم فيها، ومن أبرز هذه الدوافع ما يلي[1]:

– الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم يكونوا سيجدونها في بلادهم بذات التكلفة، فتقام الاستثمارات في البلدان النامية لأنها غنية بالمواد الأولية وإقامة الإنشاءات اللازمة لاستخراج هذه المواد، إمّا لغرض التصدير أو القيام بعمليات أخرى عليها، ثم بيعها لاستخدامها في مشروعاتها المقامة في البلد المضيف.

– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الواعدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في مواطنها بسبب المنافسة الحادة وقد يكون الغرض أو الدّافع لإقامة مشروعات في الدول المضيفة لاستثمار الأجنبي هو تسهيل وتوسيع دائرة تسويق بعض المنتجات خصوصًا التي لا تتحمل النقل لمسافات بعيدة مثل مشتقات الحليب.

– نجد أيضًا انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج مثل رخص اليد العاملة وكذا تكاليف الحصول على المواد الخام أو تكلفة الرسوم الجمركية والنقل التي تكون في الدول النامية أقل بكثير منها في الدول المتقدمة.

– سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات الصناعية المحلية في الدول النامية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا ووفرة رأس المال، وبالتالي الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول النامية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

---

(1) شنوف شعيب: مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثاني: نظرة مستقبلية عن الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية

إنّ الحديث عن مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية يؤدي بنا إلى مدى تكيف الاستثمار والواقع الاقتصادي بالدولة المضيفة، وقبل إعطاء حكم مسبق عن الاستثمار ارتأينا إلى ضرورة التطرق إلى العناصر التالية:

أولاً: مرتكزات النمو الاقتصادي

من خلال الفترة الممتدة من الخمسينات حتى الستينات كان التحقق من مرتكزات النمو الاقتصادي يعتمد أساسًا على رأس المال والتصنيع والتحديث، والملاحظ وقتها أنّ الاقتصاديات التي كانت تنمو بسرعة هي التي اتبعت إستراتيجية اقتصادية قائمة على التصنيع، كما أنّ الدول التي شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية كانت نسبة الاستثمار للناتج المحلي الاستثماري فيها عالية أيضًا، والدول التي شهدت معدلات نمو متدنية كانت النسبة فيها ضعيفة[1].

إنّ النمو الاقتصادي لا ينفصل عن الأساليب المحسنة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ولاجتهاد في إيجاد موارد منتجة عن طريق الاستثمارات. وفي هذا الإطار نجد أنّ التقرير الدولي عن التجارة لمنظمة التجارة العالمية لعام 2004م، قد قام بتقصي الحقائق حول محددات النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 1960–2000م، وتوصل إلى خمسة عوامل أساسية تمثلت في معدل نمو دخل الفرد، معدل الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي، معدل التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي، التعليم الأساسي والثانوي وكلها عوامل أساسية تدخل في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تجدر الإشارة إلى فشل سياسة إحلال الواردات التي تبنتها العديد من الدول النامية في فترة الستينات والسبعينات، لتستبدل بسياسة تشجيع الصادرات كما هو الحال في آسيا، بالإضافة إلى سياسة تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

وكانت نتيجة هذه السياسات والإجراءات زيادة نسب الصادرات للناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بسابقاتها، وخير دليل على ذلك هو التجارب الناجحة التي عرفتها العديد من الدول الآسيوية مثل: اليابان، هونغ كونغ، سنغافورة، الصين.

---

(1) المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، آفاق استثمارية، دراسة على موقع جريدة الوطن:
www.alwatan.com/graphics/2004/09dep/9.9/heads/et_8.htm، تاريخ الاطلاع 2015/01/22، ص 1.

ثانيًا: شروط تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر

يجب الاعتراف بأنّ سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنمو بشكل مطرد نتيجة للتغير التكنولوجي السريع وتحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة، ولم تعد حركة الاستثمار للشركات العالمية نحو الدول النامية تقتصر على البحث عن أسواق محمية أو عن عمالة رخيصة غير ماهرة أو عن موارد طبيعية قابلة للاستغلال فحسب، بل تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدول النامية في أنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة منتجة ومنضبطة مع توافر مستويات عالية من المهارة، بالإضافة إلى ضرورة وجود شبكة من الموردين قوية تساند هذا الاستثمار.

إننا نرى اليوم عددًا كبيرًا من البلدات النامية تسعى من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى الطرق، فمثلاً عن طريق المناطق الحرة، الإعفاءات الضريبية، الحوافز... إلخ. كما أنّ الاقتصادات النامية تسعى إلى سبل نقل التكنولوجيا والإدارة، وتفضل أن يتم ذلك من خلال شركات مشتركة، بينما نرى بعض الشركات متعددة الجنسيات خدمة الأسواق الخارجية من خلال فروع مملوكة لها بالكامل، وهو اتجاه توافق عليه بعض البلدان النامية في حالات خاصة.

إنّ الشركات متعددة الجنسيات تتبع ثلاث إستراتيجيات في الدول النامية، الأولى تقتصر على خدمة البلد النامي فقط، والثانية تعتمد على قدر بسيط من المدخلات المحلية مع توجه تصديري في عدد من المنتجات، أمّا الثالثة فتتميز بقدر كبير من الاندماج في الاقتصاد المحلي، باعتبار أنّ المنتجات التي تصنع في البلد النامي هي جزء من الهيكل الإنتاجي والعالمي للشركات متعددة الجنسيات.

وفي الواقع نجد الإستراتيجية التي تتبناها الشركة العالمية في دولة ما، ترتبط بقدر كبير بالسياسات التي تتبعها هذه الدولة، فمثلاً إذا كانت الدولة تطبق تعريفات جمركية حمائية شديدة، فإنّ إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات ستتجه نحو إحلال الواردات بدلاً من التوجه نحو التصدير، ومثال على ذلك صناعة السيارات في مصر[1].

هناك عنصر أساسي آخر له دور في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، يتمثل في حماية حقوق الملكية الفردية الدولة المضيفة. إنّ العلاقة بين حماية الملكية الفردية والاستثمار الأجنبي المباشر هامة جدًا ويظهر ذلك في أنه إذا كان نظام الحماية ضعيفًا فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع احتمالية التقليد والتعدي على الحقوق، مما يجعل تلك الدولة أقل جاذبية للاستثمار، ومن ناحية أخرى إذا كان نظام الحماية قويًا وفعالاً ويؤمن الحماية الكافية للمستثمر الأجنبي، فإنّ ذلك يشجع على

(1) كريم نعمة النوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، www.uluminsania.net/a91.htm، تاريخ الإطلاع: 2015/02/23، ص 3.

الاستثمار بكل جوانبه، ليزيد حجم الاستثمار بتلك الدولة ومن بين الجوانب السلبية المترتبة عن كون نظام حماية الملكية الفكرية في دول ما ضعيف ما يلي:

1- إنّ ذلك سيؤدي إلى ضعف الاستثمار، وخاصة في المجالات التالية:

- صناعة الأدوية.

- صناعة مستحضرات التجميل والمنتجات الصحية.

- الصناعة الكيماوية.

- صناعة المعدات الإلكترونية.

2- إذا لم يكن نظام الحماية قويا وفعالاً، فإنه لن يتم الاستثمار في تلك الدولة وإنما فقط ستقوم الشركات بتصدير بضائعها دون القيام بالتصنيع بتلك الدولة، ومن بين الإيجابيات الناجمة عن وجود نظام حماية الملكية الفكرية قوي وفعال هو أنّ قوانين الملكية الفكرية لا تقوم فقط على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب، وإنما أيضًا تقوم بتشجيع المستثمر الوطني بأن يقوم بالاستثمار داخل بلده بدلاً من أن يقوم بالاستثمار في دولة أخرى تضمن له الحماية بشكل أفضل.

رغم هذا، فإنّ العديد من الدول النامية ترفض فكرة تقوية وتفعيل تشريعات الملكية الفكرية وتنفيذها، ويعود السبب في ذلك إلى خوفها من أن تكون الخسائر الناجمة عن ذلك أكبر من المنافع[1].

إلاّ أنّ هناك بعض المبادرات في بعض الدول النامية في التخلي عن هذه الفكرة، فمثلاً نجد قيام بعض الدول العربية باتخاذ إجراءات صارمة للحد من القرصنة والنسخ غير المشروع للبرمجيات، كما دعا المكتب الإقليمي لاتخاذ البرامج الإقليمية إلى حماية حقوق منتجي ومطوري برامج الحاسوب المحليين والعالميين، منتجو السينما والأفلام والموسيقى والحد من التعدي على حقوقهم الفكرية مع الاهتمام بتوطيد العلاقات بين المشروعين والباحثين الأكاديميين في أسواق الشرق الأوسط[2].

([1]) عمر مشهور، **دور الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار**، www.nspip.rog/n5.htm، تاريخ الاطلاع 2015/02/30، ص 1.

([2]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **أسواق المال العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبي**، الكويت، العدد 115، أفريل 2001م، ص 3.

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول النامية

تسعى الدول النامية لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وتحاول تهيئة كل العوامل الملائمة والمحفزة لها، من أجل الاستفادة من الفرص التنموية التكنولوجية والتدريبية التي تمنحها، لكن هذه الاستفادة مرهونة بالوضع الاقتصادي وقدرة هذه الدول على تجنب الآثار السلبية لها.

ينجم عن قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية آثار متعددة منها ينعكس على هذه الاقتصاديات إيجابًا ومنها ما ينعكس سلبًا، وسنقوم بعرض أهم آثاره من خلال ما يلي:

أولاً: الأثر على العمالة

إنّ أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية هي اعتبارها وسيلة للتخلص من البطالة والحد من تفاقمها، ولد الدول المتقدمة والدول النامية في أوائل الثمانينات زيادة كبيرة في نسب البطالة نتيجة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد طويلة، وتعتبر مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية بعد أزمة المكسيك 1982م، سببًا في تفاقم مشكلة البطالة فيها، وهذه الأخيرة استمرت لفترات طويلة بسبب جمود الجهاز الإنتاجي فيها، فضل على انخفاض معدل الاستثمار في هذه البلدان وبالتالي عدم القدرة على استيعاب نسبة كبيرة من قوة العمل[1].

يساعد الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أو غيرها على خلق مناصب شغل جديدة بشكل مباشر عن طريق توظيفهم في الشركات الأجنبية، أو بطريقة غير مباشرة بزيادة إيرادات الدولة بإعادة استثمارها وزيادة المشاريع سا يوفر فرص عمل جديدة، هذا وتساهم في تنمية وتدريب استغلال الموارد البشرية في الدول النامية مما يرفع من مستوى إنتاجية العمالة ورفع مستوى الأجور.

ثانيًا: الأثر على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان بالصفقات المالية والتجارية لبلدنا مع بقية العالم في مدة محدودة من الزمن تبلغ سنة في العادة.

ويعكس ميزان المدفوعات كل بلد مركزها المالي في تعاملها مع باقي دول العالم وقدرتها على اقتناء موارد وسلع خارجية، وللاستثمار الأجنبي آثار على ميزان المدفوعات الدولية المضيفة منها الآثار الإيجابية (توفير السلع وتنشيط التجارة وإعادة استثمار الأرباح) والآثار السلبية (زيادة الميل للاستيراد نتيجة زيادة الدخل القومي، تمويل الأرباح باتجاه بلده الأصلي).

---

(1) براكش أوذجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001م، ص 26.

مع أنّ هذه الآثار تختلف حسب نوع الاستثمار والسياسات المتبعة في مجال الإنتاج، التسويق وتحويل الأرباح.

ويمثل عجز ميزان المدفوعات من أهم المشكلات التي تتعرض لها الدول النامية نظرًا لزيادة قيمة إراداتها على قيمة صادراتها ونتيجة لسعيها ورغبتها في علاج هذا العجز وتحسين موازين مدفوعاتها، اتجهت إلى فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية نظرًا لنجاحها في بعض الدول. بالإضافة إلى أنّ تمويل هذا العجز بالإقتراض من الخارج يؤدي بمرور الزمن إلى تراكم الديون الخارجية، كما هو الوضع في العديد من الدول النامية.

ثالثًا: الأثر على نقل التكنولوجيا

تعتبر الفجوة العميقة في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة والدول النامية أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد أهمية التكنولوجيا والتي يمكن تعريفها على أنها فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدّد فشل أو نجاح خطط التنمية.

وتمثل التكنولوجيا إحدى الركائز التي يستند إليها التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية وهي التجارة، التمويل، التكنولوجيا.

إنّ البلدان النامية تسعى جاهدة لتحقيق التنمية وتقليص الفجوة التكنولوجية، حيث لجأت إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف، ولقد اعتمدت بصفة خاصة على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أصبح وسيلة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات الإبتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية، فقد استطاعت بعض الدول النامية من إقامة مشروعات مثل المطارات، حيث تتميز الآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التكنولوجيا ويقوم المستثمر هنا بتدريب العمال على استخدام هذه الآلات مما يزيد من مهاراتهم وكفاءاتهم.

رابعًا: آثار أخرى[1]

1- الأثر على الصناعات المحلية: إنّ استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لوسائل متطورة والتكنولوجيا المتقدمة في أدائها الإنتاجي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعيته. بالمقابل

(1) فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998م، ص 96.

الاستثمار لا يمتلك مثل هذه الوسائل والتكنولوجيا الأمر الذي يضعف قدرته على منافسة الاستثمار الأجنبي.

من جهة أخرى فمشاريع الاستثمار الأجنبي تعرض رواتب عالية مقارنة بالتي تقدمها المشاريع المحلية، مما يؤدي إلى اجتذاب الكفاءات والإطارات إليها، فضلاً أنها قادرة على إخراج صغار المستثمرين المحليين أو ضمهم إليها عن طريق شراء المؤسسات الوطنية وفرض سيطرتها عليها.

2- الأثر على الاستهلاك: يؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى توفير الكثير من السلع والاستهلاكية مما ينقل أنماط الاستهلاك السائد في المجتمعات المتقدمة إلى الدول النامية.ومن الممكن أن تكون هذه الأنماط مضيعة لمدخراتهم والمدخرات الوطنية بصفة عامة، مع أنّ التنمية تتطلب الإحجام عن ذلك النوع من الاستهلاك لتوفير الموارد الوطنية للمجالات الإنتاجية، وتقوم الشركات الأجنبية بحملات إعلانية فعالة لتسويق منتجاتها بمعنى أنها تفرض أنماط معينة من الاستهلاك التي يمكن أن لا تتناسب مع خصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها، مع أنّ ارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار يؤثر كل منها على تمويل التنمية ومواصلة الدولة الاعتماد على الدول الأخرى، وينتج عن مجمل هذه الآثار انخفاض الكفاءة الاقتصادية للدول النامية.

3- الأثر على البيئة: ترتكز معظم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية في المجالات الحساسة من الناحية البيئية مثل استخراج البترول والصناعات البيتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشتدة لا تطبق في البلدان النامية. كما أنّ الكثير من أساليب الإنتاج المتقدمة (مثلا استخدام الطاقة النووية) من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي.

وتعد ظاهرة تلوث المياه والهواء وتفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات من أهم أدلة الآثار السلبية للاستثمار المباشر على البيئة. لكن يتعين على البلدان النامية المستقبلة لهذا الاستثمار أن تلزم القائمين عليها باتباع المعايير السائدة في دولهم في مجال سلامة البيئة.

4- الأثر على اقتصاد الدولة النامية: تقوم المؤسسات الأجنبية بالعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى وتسعى لتحقيق مصالحها، مما يمنح إحداث تغيرات هيكلية منشودة في البلدان النامية. ومن هذا المنطق تعتبر الاستثمارات الأجنبية أداة للاستعمار الهيكلي (السيطرة).

حيث أصبح الاستغلال يتم عن طريق إقامة فروع الشركات متعددة الجنسيات والتي تقوم بتحويل الأرباح التي تحققها في البلدان النامية للدولة الأم، إلاّ أنّ هذه المشروعات تتحرك وفق إستراتيجية الدول النامية التي تستثمر فيها، الأمر الذي يجعل هذه الدول غير قادرة على تحقيق

السيطرة على الموارد الوطنية ومما يزيد من تفاقم الوضع هو تسارع البلدان النامية لجلب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

أصبح من الضروري إجراء دراسات جدوى متخصصة بغية الموازنة بين الأهداف التنموية وحقيقة الآثار الإيجابية الناجمة عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، ومن جهة أخرى وجب تسليط الضوء على النقاط السلبية التي تشوب هذا الاستقطاب، خصوصا مع تنامي أصوات الهيئات الدولية بضرورة تكاثف الجهود لصيانة البيئة، والتقليل من الانبعاثات والعوامل المسببة للتغييرات المناخية والاحتباس الحراري، وانطلاقا من هذا التوجه، كان لابد من دراسة أكثر تخصصا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنّ الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب ها النوع من الاستثمار. على هذا الأساس سوف نلقي نظرة على أهم إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

أولاً: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف:

أ- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

الاستثمار له مفعول إيجابي لكنه محدود بمدى تجاوب الاستثمار المحلي معه، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة 2001م[1]، أنّ الشركات الأجنبية يمكن أن تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي وذلك إذا توفرت البيئة الاستثمارية لدولة للدولة المضيفة على الشروط التي تسمح بخلق تفاعل بين استثمارات الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية من خلال زيادة ونقل التقنيات المتطورة

---

(1) التقرير الموجز للأمم المتحدة، **السكان والبيئة والتنمية**، نيويورك، 2001م.

www.un.org/esa/population/publications/concise2001/C2001Arabic.doc ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/25، 21:25.

للإنتاج والإدارة والتسويق، وكذلك من خلال استحداث نشاطات جديدة متكاملة مع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.

ب- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الرأس المال البشري:

ب-1- تأثير الاستثمار الأجنبي على التوظيف: تقدر مصادر الأمم المتحدة، حسب دراسات أجريت في التسعينات، أنّ عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 73 مليون وظيفة منها 60% من الدول النامية، وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التوظيف التي تنتج عن التوسع في الاستثمارات الأجنبية:

* منها إذا كان المشروع جزء من استثمارات حيوية.

* مدى ملائمة مناخ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في السوق المحلي للبلد المضيف.

وينتج عن عملية التوظيف التي توفرها الاستثمارات الأجنبية أبعاد مباشرة وغير مباشرة من بينها ما يلي:

- **التأثير المباشر:** - يخلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد.
  - يقدم أجور أعلى مقابل زيادة الإنتاجية.
  - استحداث وظائف وأعمال إضافية في البلد.
- **التأثير الغير مباشر:** - مضاعفة التأثيرات الإيجابية السالفة الذكر من خلال زيادة القوة الشرائية.
  - نقل الخبرات الفنية والإدارية الجديدة إلى القوى العاملة المحلية.
  - جذب الكفاءات للعمل في فروع الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف.

ب-2- بالنسبة لتعويضات العمل: من المعروف أنّ الشركات متعددة الجنسيات تعرض تعويضات عمل عالية مقارنة بالشركات المحلية بهدف استقطاب أفضل المهارات الإدارية والفنية المحلية العاملة في الشركات الوطنية للبلد المضيف، هذا الإجراء يعمل على زيادة الأجور في مناطق أخرى داخل البلد. كما يعمل على زيادة الطلب على الكفاءات الجيدة داخل البلد المضيف.

وينشأ عن مثل هذا المستوى من الأجور متوسط إنتاجية عمل أعلى وقوة أكبر في أداء رأس المال في الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات أكثر مما هو عليه بالنسبة للشركات المحلية.

ب-3- **الآثار على التدريب:** أنّ تطور رأس المال البشري يعتبر من الأعمال الجوهرية بزيادة القدرة التنافسية للشركات، وفي هذا المجال تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورًا مهمًا لزيادة الأصول البشرية لديها، والاتجاه الحالي لهذه الشركات هو زيادة العمليات الدولية لتكوين الأصول، ويساعد على السير في هذا الاتجاه التقدم المستمر في وسائل الاتصال وتدريب اليد العاملة، وبدون هذه العملية لا يمكن الحصول على المهارات. وذلك تعمل الشركات بصورة مباشرة في تنمية الموارد البشرية للعاملين لديها من خلال توفير فرص التدريب الإضافي، وتقديم الحوافز للموظفين لزيادة مهاراتهم. فالشركات عمومًا ليس لها سيطرة على نظم التعليم الرسمية.

ج- تعويض النقص في الادخار:

مع انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية في التسعينات وكذلك قروض المؤسسات المالية الدولية، حلت محلها تدفقات رأس المال الخاص، حيث وصلت إلى حوالي 75% من التمويل الخارجي الذي أتيح للبلدان النامية سنة 1999م.

يعوّض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية، وذلك لتمويل عمليات التنمية بشكل مباشر، وكذلك من خلال فعل مضاعفات الاستثمار.

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات:

يفسر الكثير من الاقتصاديين النمو السريع في اقتصاديات جنوب شرق آسيا بالاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية الوطنية لحكومات هذه البلدان، فسياسات تشجيع الصادرات التي تتبعها هذه الدول والتي كان للاستثمار الأجنبي المباشر الإسهام الكبير فيها لعبت دورًا جوهريًا في تصنيع هذه البلدان وعلى رأسها الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، تايلاندا، الفلبين، أندونيسيا، حققت معدلات نمو أكبر من متوسط النمو العالمي، حيث تضاعفت صادراتها الصناعية 16 مرة في الفترة ما بين 1977م و1995م، مما وسع من حصتها السوقية في الاقتصاد العالمي من 6% إلى 16% خلال نفس الفترة.

كما أوضحت الدراسات أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تميل إلى التصدير أكثر من الشركات المحلية، وهذا ما يفسر إسهامها الكبير في التصدير أكثر منه في الإنتاج بالنسبة للدول المضيفة، وحسب رأي "دينينغ" 1993م، أنّ الفروع الأجنبية لديها اتجاه كبير للنشاطات التجارية مع الإشارة أنّ الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية يكون لها الأثر الكبير في تطوير الصادرات في الدولة الأقل نموًا.

وفي تقرير الاستثمار العالمي لندوة الأمم المتحدة أن بعض اقتصاديات الدول النامية حققت مكاسب كبيرة من حصص أسواق الصادرات العالمية في الفترة من 1985-2000م وفي دراسات قامت بها ندوة الأمم المتحدة لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقوي بين المتغيرين، بحيث كل زيادة بـــ 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بـــ 0.45% من إجمالي الصادرات الصناعية للبلد المضيف.

3- أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المحلية:

إنّ تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الأجنبي يتم من خلال تغير أساليب الإدارة والتسيير ففي المجالات التي تكون الشركات متعددة الجنسيات أكثر تطورًا عن الشركات المحلية يمكن أن تساهم هذه الشركات في ترقية الشركات المحلية، كما أنه تستفيد من خبراء الشركات المحلية في السوق، بحيث تقوم بالتوفيق بين الميزات والقدرات الأجنبية وبين القدرات المحلية من أجل تحسين فعالية الشركات التي تمتلكها[1].

إضعاف قوة احتكار وتعزيز التنافسية: من الممكن أن يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاطات الاقتصادي في صناعة ما، وذلك قبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بعد التدفقات هذا الأخير يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية فيقومون بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار في ذلك المجال من الإنتاج، إنّ الكراء العالمي لرأس المال يحد من قدرة الحكومات على إتباع سياسات رديئة وإضافة إلى تلك الميزة التي تنطبق على كافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

4- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

إنّ دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا بالرغم من أهميته، فهو ليس تلقائيًا أو شاملاً بل يعتمد على عدد من العوامل التي قد تشجع على مثل هذا النقل أو تعيقه، ومن أهم العوامل وجود إطار يحمي الملكية الفكرية ويساهم في خلق بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا بطريقة غير شرعية أو إستفادة الشركات المنافسة منها عن طريق النسخ أو الاستخدامات الغير شرعية. وتشير الدراسة إلى أنّ دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال التصدير ونقل التكنولوجيا أكثر من الدول الذي تقوم به اليات السوق إذ أنّ الشركات التابعة تلعب دورًا في نقل

(1) L'Investissement Direct Etranger au service du développement, les avantages, minimiser les coûts. rapport d'orde, Revue Libanaise de Gestion et d'Économie. Janv 2003. P 4.

التكنولوجيا وفي التجارة، حيث أصبحت هذه الشركات مصدرًا رئيسيًا لتطوير التكنولوجيا في الدول المضيفة بعد أن كانت مجرّد أداة لتطوير التكنولوجيا التي مصدرها المقر في الدولة الأم[1].

لكن لابد من مراعاة عدة عوامل أساسية تؤثر في القرار الذي تتخذه الشركة متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، حيث أنّ هذه الشركات لا ترغب في نقل كل أنواع التكنولوجيا، كما أنّ الظروف الاقتصادية في البلد المضيف وخاصة مستوى التنمية البشرية، وتوفر الأيدي العاملة والمدراء تعلب هي الأخرى دورًا في نوعية التكنولوجيا التي يمكن أن تنقلها هذه الشركات من دولة المقر إلى البلد المضيف. وتعلب نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا كذلك في مدى مساهمتها في نقل التكنولوجيا. فالشركة المقتناة التي غالبًا ما تصبح شركة تابعة للشركة الأم: بالتالي تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا المتطورة لدى الشركة الأم، وتستطيع بمساعدتها أن تطور نفسها تكنولوجيًا تماشيًا مع متطلبات السوق في الدول المضيفة.

ثانيًا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1- التسبب في إحداث التضخم المستورد:

من المعروف أنّ من أسباب التضخم المستورد، هو دخول الشركات متعددة الجنسيات السوق المحلي، حيث أنها تجلب معها أنماطًا مكلفة من التكنولوجيا، وتتعامل بأجور مرتفعة جدًا بالمقارنة مع الوضع الداخلي، وتتحكم في الائتمان من خلال هياكلها الاحتكارية وقدراتها الدعائية، فهذه المشروعات تعتبر من أهم عناصر التضخم الهيكلي وخاصة في جانب النفقات أو زيادة الائتمان، وتقوم سياسة الشركات متعدده الجنسيات حديثًا على الاعتماد على رؤوس الأموال المحلية، وعلى تقديم التكنولوجيا والخبرة الإدارية. وهي بذلك تحكم سيطرتها وتحقق ربحيتها بأقل تكلفة ممكنة، وتتجنب كذلك مخاطر الاستثمار السياسي والاقتصادي، تغير سياسات التأميم وغيرها[2].

2- سرعة تقبلها وانتقالها من بلد لآخر:

تتصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب إذ تتميز بسرعة تحركاتها جريًا وراء الربح والفائدة، فتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح، وحيث تتوفر التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فمثلاً تدخل تخرج ولنفس الأسباب، فالاستثمارات التي تدفقت على أندونيسيا

---

(1) علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007م، ص 262.

(2) رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة المصرية، المنصورة، ط1، مصر، 2007م، ص 227.

وماليزيا بسبب رخص اليد العاملة عادت فغادرتها إلى أماكن أخرى، إذ أنّ خروج رأس المال الأجنبي من دول جنوب شرق آسيا كان بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت هذه الدول في منتصف 1997م، وقد نجم عن ذلك انكماش للاقتصاد الأندونيسي بنسبة 80% وفي تايلاند بنسبة 50% وفي كوريا بنسبة 45% وماليزيا بنسبة 25% وامتدت لتشمل الدول المجاورة، حيث انخفض معدل النمو في اليابان بمقدار 3.7%.

من الملاحظ أنّ المستثمر الأجنبي ضمانه البورصة، وأنّ التعويم وسيلة لإخراج قيمة الاستثمارات عندما يشعر بالتشاؤم حول حالة اقتصاد ما، فالأزمة الخانقة التي اجتاحت دول جنوب شرقي آسيا سنة 98/97. كانت بسبب قدوم المضاربين على سحب الملايين من الدولارات التي كانت تشكل احتياطات البنوك المركزية لهذه الدول وتحويلها إلى حسابات المؤسسات المالية الخاصة.

3- التأثير سلبًا الاستثمار المحلي:

غالبًا ما تقوم الشركات الأجنبية في البلد المضيف بتمويل الاستثمار المباشر جزئيًا عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية إنّ هذا التصرف من الشركات متعددة الجنسيات يدفع معدل الفائدة إلى الارتفاع مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات المحلية، وهناك حجة وثيقة الصلة بموضوع انخفاض الاستثمارات المحلية وهي أنّ المسولين المحليين في الدول النامية يرغبون في تقديم القرض للشركات متعددة الجنسيات أقل منه عند الشركات المحلية، إنّ هذا التحول في تقديم رأس المال في الدول المضيفة يبعد رأس المال عن الاستخدامات الأكثر قيمة للدول النامية.

4- الاحتكار وتأثيره السلبي على الشركات المحلية:

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير تتبع سياسة الاندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها، فهناك على سبيل المثال ست شركات تسيطر على 85% من تجارة الحبوب وثمانية منها تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو، وثلاث شركات تسيطر على 80% من تجارة الموز في العالم، وبالتالي فإنّ التسعير في هذه الحالة سيكون وفق شروط الاحتكار، وفي أحسن الظروف وفقًا لشروط احتكار القلة، على ذلك يمكن القول أنّ الشركات متعددة الجنسيات تشكل تكتلات اقتصادية ضخمة تمكنها من احتكار السلع التي تعرضها، وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة. فبعد اتساع ظاهرة الاندماج والتملك لم يعد بإمكاننا الحديث عن مبدأ سيادة المستهلك، فالحرية التي نادا بها "سميث" قائمة على المنافسة وتحرض ضد الاحتكار.

إنّ تأسيس الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات هو عكس للمنفعة المفترضة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة وهي إضعاف قوة

الاحتكار المحلي، ويتم تأسيس الاحتكار المحلي بأن تقوم الشركات متعددة الجنسيات ببيع السلع التي تنتجها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركات المحلية، يساعدها في تحقيق هذا التكنولوجيا المتطورة التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تمكنها من إخراج الشركات المحلية من الصناعة وإنشاء الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة. وعليه فإنّ الشركات الأجنبية تبقى في البلد المضيف كمحتكر في نشاطه جميع سلبيات الاحتكار.

5- تصدير الصناعات المتقادمة نحو البلاد المختلفة:

أدى التزايد في قوة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة نحو بعض الدول النامية التي يرتفع فيها معدل الربح إلى نقل الكثير من الصناعات التي تعاني من صعوبات واضحة في تراكم رأس المال بالدول الرأسمالية الصناعية، على ضوء المخططات الجديدة للتقسيم الدول للعمل. والملاحظ أنّ هذه الصناعات إمّا تتسم بكونها ملوثة للبيئة أو تتطلب استخدام كثافة عالية نسبيًا من عنصر العمل أو أنها تحتاج إلى قدر كبير من مصادر الطاقة وتستغل الدول الرأسمالية المصدرة لرؤوس الأموال النامية، حيث تستفيد من رخص اليد العاملة، وتوافر المواد الخام والقرب من الأسواق الواسعة لكي تنتج من أجل التصدير إلى أسواق البلدان الصناعية.

6- تشكيل تقسيم دولي جديد للعمل:

في إطار هذا التقسيم تساهم الاستثمارات الأجنبية الخاصة بدور أساسي في تشكيلة لم يعد يقوم كما كان الشأن سابقًا على المواجهة بين الصناعة الزراعية، بل أصبح التقسيم يتم بين مستويات العمل داخل نفس الشركة المستثمرة متعددة الجنسيات، حيث يتم هذا التقسيم بين رأس المال والعمل وبين الإدارة ومراحل الإنتاج الأخرى، وقد ساعد على ظهور هذا النوع من التقسيم منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة لهذه الشركات، فنحن إذن أصبحنا أمام مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة، وليس هناك تخصص أو تقسيم للعمل كامل لبلد ما في إنتاج سلعة ما، بل تخصصات أو تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها. وفي ضوء ذلك يمكن الحديث عن تكامل إنتاج عابر للقوميات تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات.

7- توفير فرص عمل قليلة:

ومن سلبيات هذه الاستثمارات أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، إذ يؤدي التركيز على التنمية العالية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، وينتج عن ذلك تسريح العديد من العمال، كما أنّ الشركات متعددة الجنسيات عادة ما تتمتع بسلطات قوية وبالتالي فهي تشكل تهديدًا خطيرًا لاقتصاديات

الدول النامية، فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبًا على مصالح هذه الشركات، فإنّ الشركات متعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتجاوز أطماع الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر مجرد آلة اقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي أو نقل التكنولوجيا إلى ترقب حلول منطقيو وعملية للمشاكل الاجتماعية.

1- إلغاء الدور الإيجابي للدولة:

يقول "ريكاردو" في وصفه لطبيعة السلطة الجديدة التي منحتها العولمة للشركات متعددة الجنسيات: «إذا كانت الشركات المعولمة تريد مراقبة كل شيء، فإنها لا تفضل أن تكون لوحدها في تحمل المسؤوليات، لاسيما مسؤولية معاينتها على الوضع الذي أوصلت له العالم، وهو ما يجعلها تتوجه إلى فاعل آخر فالسوق كما تعتبره هذه الشركات سهل وهين أمره إذا كانت الدولة هي التي تخلق شروط وظروف تنافسية الشركات فإنّ هذه الأخيرة تعرض بأنها ستحمل الرفاه الاقتصادي للأمة»[1].

وما دامت هذه الدول لا تستطيع التأكد من مدى احترام الشركات لتعهداتها، وما دامت هذه الدول لا تستطيع مراقبة كل شيء ينكر في ظل اقتصاد معلوم، فإنه لا تخضع أو تتواطأ مع هذه الشركات والأمر في دول العالم الثالث أخطر من ذلك لأنّ ضعف البورجوازية المحلية الثقافية والإدارية والمالية والإنتاجية، يجعلها تجر الحكومات جرًا لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب، وكثيرًا ما تستخدم إسناد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافسين أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى، وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر، وما يمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة، فإنّ التيار الغالب على الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة، وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة. والدولة النقابات والمأجورين مطالبون بمراجعة إستراتيجيتهم في السياسة الاقتصادية في العلاقات الأجرية وفي نظرتهم للعمل لرأس المال، فلم يعد المهم مستوى الأجور ولا ضمانات العمل في الوقت الذي أصبح فيه الأجر والضمانات نفسها مهددة.

---

(1) سعد محمود الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر 2005م.

إلاّ أننا نلاحظ أنه اليوم حتى الحكومات الدول الكبرى مضطرة للتنازل عن حصة جد هامة من سيادتها نتيجة ضرورات السوق العالمي، وتعرضها الصعوبات ويخلص التقرير إلى القول بأنّ: القرارات الاقتصادية التي تطال الاستثمار والملكية الفكرية والمعايير التقنية والبرامج الاجتماعية الجديدة تتصرف تدريجيًا عن الحكومات الوطنية وتتبع تدريجيًا للبيروقراطية الغير وطنية والشركات الخاصة الكبرى.

فالشمولية المالية وانتصار الأسواق والمناداة المستمرة بنظام تجاري حر شمولي والتواجد المعلوماتي والتراجع المضطرد للسياسة، كل هذا يساهم في مؤسسة مشروع إيديولوجي محض (مشروع ليبرالي).

وهذا صحيح وإلى حد كبير مادام باستطاعة الشركات متعددة الجنسيات أن تزعزع استقرار دول ولربما قارات بأكملها، كم لاحظنا ذلك من خلال عمليات المضاربة التي شنّها 'جورج سودوس' على الاقتصاد والعولمة والماليزيين في سبتمبر 1997م والتي أدت إلى انخفاض العديد من العملات الإقليمية الآسيوية، هذا المثال نموذج واضح على مدى قدرة هذه الشركات الكبرى على زعزعة السياسات الاقتصادية الوطنية، وحتى الحكومات القائمة.

لا يخفى على أحد أنّ الدولة كانت تلعب دورًا هامًا في علاج الأزمات التي تعرض النظام الرأسمالي عبر مراحله المختلفة، لكن الدولة تتعرض حاليًا من جانب الرأسمالية المعولمة لعمليات إضعاف شديدة ومعتمدة مما سيؤدي إلى صعوبات شديدة للرأسمالية في المستقبل.

2 الآثار الثقافية:

وعلى عكس ما ادعى العولمة بأنها تدعيم للديموقراطية، فقد ترتب عنها وبقيادة الشركات العملاقة التي تملك وسائل الضغط والتأثير أن تحتكر وتفوض الرأي العام العالمي، ولنا أن نتوقع ما يترتب عن اندماج وسائل الإعلام في وسيلة واحدة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي فإنّ العولمة بكل آلياتها تروج للفكر والثقافات الغربية وخاصة الأمريكية، وفي طريقها تدمر آلاف الثقافات والقيم الأخرى[1].

إنّ القاسم المشترك بين هذه الاعتبارات جميعًا والنتيجة الرئيسية التي تترتب عليها هو ترسيخ فقدان الثقة في القدرات الوطنية، اقتصادية كانت أو ثقافية أو بحثية، ورغم ما يبدو من اتفاق بين عدد من الفئات الاجتماعية على تقدير أو تقديس ما هو أجنبي، فإنّ حتى هذا لا ينشئ قدرًا من التوافق

(1) براكش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001م، ص 5.

الوطني على نوع من التبعية يرتضيها الجميع، فالاستثمار القديم كان يحسم الأمور بالاستحواذ الذي يفرض على المجتمع مصدرًا واحدًا للتبعية، يجمع عادة الفئات المحلية ويدفعها للشعور بضرورة التخلص منه، وإلى التصدي للثقافة التي يسعى إلى غرسها باعتبارها الطريق إلى سلب المجتمع حقوقه المشروعة. فالتبعية التي تنشأ في ظل هذا المنهج الذي يبدأ من نهاية البنيان التنموي بمحاكاة وجلب هياكل اقتصادية دخيلة يزعزع التنظيم المجتمعي ويضعف المنظمة الثقافية الوطنية ويخلق في النهاية صراعًا حول أفضل السبل للاندماج في القرية الكبيرة التي يروج لقيامها بفضل العولمة التي أصبحت تعامل كما لو كانت حقيقة لا فكاك منها.

3- الأثر على مفاهيم النظرية الاقتصادية:

إنّ هذا التوسع للشركات متعددة الجنسيات أدخل تغييرات جذرية على هياكل الأسواق والقواعد الحاكمة للنشاط، ففي السابق كانت هناك حدود للسوق تتعين ضمن حدود الدول القومية، ومن ثم كان يمكن الحديث عن الاقتصاد المحلي الذي يضم مجموعة أسواق متشابكة، بما في ذلك أسواق المال وأسواق عناصر الإنتاج، ومنها سوق العمل، كذلك كان تحديد العلاقات بين هذا الاقتصاد وغيره من الاقتصاديات يشكل مبحثًا خاصًا للاقتصاديات الدولية شغلت فيها التجارة موقعًا خاصًا، باعتبارها الإطار الذي يمثل جانبًا من عملية التبادل التي كانت تتعقب العملية الإنتاجية باعتبار هذه الأخيرة تتدخل في جانب العرض والطلب ومن ثم مستويات أسعار المنتجات ومتطلبات التوازن في أسواق عناصر الإنتاج.

هذا التسلسل انحصر نتيجة تجاوز الشركات متعددة الجنسيات الحدود القومية، وبدلاً من أن تبقى العملية الإنتاجية محتواة داخل حدود اقتصاد يعنيه لتشارك في تحديد عوامل التوازن الكلي ومستويات التشغيل، فقد أخذت بعض العناصر في الانتقال للاقتران بعناصر أخرى في مواقع خارجية، فتتأثر محددات توازنها، حيث أنّ التوازن هو المعيار الأساسي للنظرية الكلاسيكية، بما يسود في أكثر من اقتصاد، وتؤثر في هذه الاقتصاديات دون أن تشكل مجموعة متجانسة من المتغيرات الاقتصادية التي مكن تجميعها بنفس الأسلوب الذي يربط بين المستويات الإفرادية والإجمالية في نفس الاقتصاد، ونظرًا لأنّ قرار الانتشار بالنشاط في مواقع محددة: سواء كانت في مرحلة الاستثمار أو مرحلة الإنتاج يكون أساسًا بيد إدارة الشركة متعددة الجنسيات، فإنه بعكس رؤية الإدارة عن اعتبارات التوازن الخاصة بالشركة ولا يمكن أن تخضع لمتطلبات توازن ونمو الاقتصاديات المعنية أو مصالح العاملين فيها[1].

(1) براكش لونجاني و عساف رزين، مرجع سابق، ص 12.

4- تفويض السيادة الوطنية:

إنّ كثافة الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تهدد سيادة الدول وسلامة المواطنين، حيث تؤدي متطلبات هذه الاستثمارات وشروطها إلى مركزة السلطة الاقتصادية بين أيدي الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي تعريض سيادة الدول للخطر. فهذه السيطرة تشكل تهديدًا المبادئ الديموقراطية على الصعيدين الوطني والدولي، وغير ناف ما تمارسه الشركات الكبرى من إفساد للانتخابات العمومية وإفساد للمسؤولين الحكوميين. بل تصل حدة تدخل هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول إلى حد تنظيم الاغتيالات والانقلابات وتمويل الأحزاب التي تخدم مصالحها.

5- القضاء على مبادئ الديموقراطية:

في سبيل تعظيم أرباحها تتجاهل الشركات متعددة الجنسيات الأولويات المالية القوية المسيطرة فعليًا على ديناميكية العولمة الليبرالية ما تحدثه من تفاقم في حجم البطالة، ومن إلغاء لمكتسبات العمال والموظفين والطبقة الوسطى والشعوب، من تنكر لمصالح الأغلبية متوسطة ومحدودة الدخل، دون أن يكون لهؤلاء الخاسرين آليات فاعلة تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم، ويبدو أنّ سيطرة الأقلية أصبحت قاعدة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، حيث أنّ خمس سكان العالم فقط هم من يستطيعون العمل والإنتاج والاستهلاك، أما الأغلبية التي تشكل 80% من سكان العالم فيعتبرون زائدين عن الحاجة، وأنّ مصيرهم هو التهميش والإهمال التام.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

اختلفت وجهات النظر بشأن الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الدول النامية، بين من يرى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مكرسة في يد الشركات متعددة الجنسيات لنقل صناعتها الملوثة نحو الدول النامية واستغلالها كمدافن وكذا الاستفادة من تراخي القوانين المنظمة للممارسات التصنيعية وما تفرزه من آثار سلبية على البيئة. وهو ما ستتم مناقشته من خلال تناول وجهات النظر بما في ذلك الآراء المؤيدة والمعارضة لفرضية الأثر السليب للاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الدول النامية.

أولاً: فرضية ملاجئ التلوث

إنّ النقاش حول النتائج البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر هي واحدة من القضايا الجوهرية التي طرحت في النقاشات الواسعة حول العولمة والتنمية المستدامة، حيث يرى البعض أنّ الدول النامية تعمد إلى تخفيض معاييرها البيئية حتى تستقطب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

وهو ما أدى إلى خلق ما يسمى بملاجئ التلوث[1]، والذي ينشأ نتيجة لتنافس الدول النامية مع بعضها البعض حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استمرار تقليل وتخفيض المعايير والضوابط البيئية المفروضة على الأنشطة التصنيعية والإنتاجية، لأنّ المستثمرين ربما يميلون إلى التوجه إلى الدول الأقل صرامة أو التي تنعدم بها الأطر التنظيمية.

وترتكز نظرية ملاجئ التلوث إلى إبراز رغبة الشركات متعددة الجنسيات في توطين استثماراتهم على مستوى دول ذات تكاليف أقل وتحقق كفاءة استثمارية أكبر في ظل الضوابط التنظيمية السائدة، فهي تفضل الاستثمار في دول أين تستطيع استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة من أجل تعظيم العائد على الاستثمار.

وأظهرت الدراسة أنّ التساهل الواضح في التشريعات البيئية للدول المضيفة محدد مؤثر جدا في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصناعات عالية التلوث (علاقة خطية عكسية بين الاستثمار للصناعة الكيماوية الأمريكية وصرامة التشريعات البيئية في الدول المضيفة). بينما يقل هذا التأثير فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصناعات منخفضة التلويث، حيث شكلت هذه النتائج تأكيد لفرضية أنّ الدول النامية تعتبر بمثابة ملاجئ للتلوث.

إضافة إلى ما سبق هناك دليل نظري على أنّ الشركات التي تنشط في قطاع الصناعات التي تتميز بمعدل تكاليف مراقبة التلوث مرتفع، تميل على الهجرة خارج الاقتصاد المحلي نحو الاقتصاديات منخفضة المعايير والضوابط البيئية، ويعتمد إثبات ذلك على نوع أو غاية الشركة من التوجه نحو الخارج أو بالأحرى نوع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغاية كالآتي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

لا يحتمل هذا النوع من الاستثمار التكاليف البيئية العالية لأنه بصدد البحث عن موقع تنافسي في السوق المحلية المستهدفة بالإعتماد على تقليل التكاليف مهما كان نوعها بالدرجة الأولى.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن القاعدة الإنتاجية:

لا يتميز هذا النوع بالحساسية الكبيرة اتجاه التكاليف البيئية، لأنه بصدد تكوين قاعدة إنتاجية موجهة للتصدير حيث يعوّض التكاليف البيئية من خلال جملة المزايا الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول النامية، وكذا من خلال اقتصاديات الحجم.

---

(1) بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011م، ص 142.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد:

هذا النوع من الاستثمارات يكون حساس للأعباء البيئية لأنّ المفاضلة هنا بين السوق المحلية وخيار التوجيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، تعلب على هامش بسيط بين أسعار الموارد المتوفرة في السوق المستهدفة ونظيراتها مما يتوفر في سوق الدولة الأم.

وبذلك يمكن القول بأنّ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة لا يمكن فهمها بكفاية من خلال التحليل البسيط لمقياس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالظروف البيئية السائدة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الأنماط السائدة في الوقت الحاضر وتسيطر آليات تستطيع المضي قدمًا ضمن التغيرات التي تطرأ على كل من حجم الاقتصاد، النسيج الصناعي والأثر التقني.

ثانيًا: العولمة والبيئة

يعتقد الكثيرون أنّ العولمة هي مفتاح لتحقيق مستويات عالية من التنمية والرفاهية لكل دول العالم، وتعتبر هذه الفكرة صالحة إلى حد ما لأنّ العولمة توفر فرصة عظيمة لذلك، لكن هناك أيضًا أخطار وانعكاسات سلبية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار.

فالعولمة تشجع بالدرجة الأولى رغبات المستثمرين ورجال الأعمال على تدويل مشاريعهم وإمكانياتهم المالية والمادية والدخول في عالم الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مرحلة أخرى تدويل الأنشطة التبادلية عبر قنوات التجارة الدولية باستعمال القواعد الإنتاجية والتصديرية للدول المضيفة، لكن الإشكال هو أنّ هناك تهديد للمعايير البيئية والتي يجب أن يتم التعامل معها ويرتبط النقاش حول الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل وثيق بالمشاكل التي تتعلق بالتجارة والبيئة. والإجابة على التساؤل الآتي: هل أنّ للنمو الاقتصادي المدفوع بتحرير التجارة آثار إيجابية أم سلبية على البيئة؟

يمكن أن تشكل مجموع الآثار التي يفرزها الاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب البيئي للتنمية المستدامة، عمومًا هناك ستة تأثيرات بيئية أساسية مرتبطة بالتجارة يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي أو سلبي[1].

1- تأثير تغير حجم النشاط الاقتصادي: ويكون لتغير حجم النشاط الاقتصادي أثر سلبي إذا أدى زيادة حجم التجارة إلى المزيد من التلوث، وتصبح هذه الآثار إيجابية عندما تتسبب التجارة في المزيد من الحماية البيئية من خلال النمو الاقتصادي والسياسات التنموية والتي تحفز العمليات الإنتاجية والتكنولوجية المستعملة نحو إفراز أقل قدر ممكن من التلوث لكل وحدة من المخرجات.

(1) بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 145.

2- تأثير نمو الدخل: هذه التأثيرات هي إيجابية على غرار التجارة التي دافعها النمو والتي تحمل رغبة عظمى في تحمل التكاليف البيئية المتبوعة بتزايد الدخل الشخصي، علاوة على ذلك مقدار الزيادة في موارد الميزانية يتم تخصيصه لبرامج الحماية البيئية.

3- تأثير التغير في هيكل النشاط الاقتصادي: وهي تغيرات في أنماط الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاج على المستوى الكلي، والاستهلاك أو الاستثمار أو التأثيرات الجغرافية الناشئة عن تنامي التجارة، فهي تمارس أثر بيئي إيجابي وكمثال على ذلك تخفيض إنتاج المحاصيل التي تعتمد على الطرق الكيميائية المركزة لخدمة الزراعة المحلية. أو تنعكس آثارها بالسلب على البيئة ومثال ذلك استنزاف المياه الجوفية المتوزعة في المناطق الرطبة لتلبية الطلب الإضافي الناجم عن التجارة.

4- تأثير التغيرات في استهلاك المنتجات: تكون هذه التأثيرات إيجابية إذا كانت التجارة تتم عن طريق تداول سلع بيئية، وتكون سلبية في حالة إذا تم تداول سلع ضارة بيئيًا.

5- تأثير انتشار التكنولوجيا: تكون هذه التأثيرات إيجابية إذا أدت التكنولوجيا المستخدمة إلى تخفيض معدل التلويث لكل وحدة منتجة، وسلبية في حالة انتشار التكنولوجيات الملوثة.

6- تأثير التشريعات المشجعة للتجارة: وتكون إيجابية من خلال تعزيز السياسات البيئية استجابة للنمو الاقتصادي الذي ينعكس في تنامي التجارة أو من خلال إجراءات معينة تضمنتها اتفاقيات تجارية، وتكون سلبية عند إرخاء السياسات البيئية بسبب ضغوط أو قيود التجارة على السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات التجارية.

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

خاضت الدول المغاربية خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة تجارب تنموية جديدة نسبيًا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وهو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول.

المطلب الأول: التجربة التونسية

تبنت هذه الدولة مناهج مختلفة من المخططات التنموية لتحسين المناخ الاقتصادي الداخلي، وتعديل التوازن الاقتصادي بما يكفل تطوير قدراتها على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل الإمكانات الذاتية المتاحة.

أولاً: الواقع الاقتصادي لتونس

اتبعت تونس خلال السبعينات نموذجًا اقتصاديًا مبنيًا على تشجيع التصدير وفي سنة 1995م، أطلقت الحكومة التونسية البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، بهدف الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية، وبفضل الإطار القانوني الذي يعفي الضرائب على الأرباح كل المؤسسات التي تنتج على الأقل 85% من السلع والخدمات الموجهة للتصدير تضاعفت 04 مرات الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية مقارنة بالنتائج المحققة سنة 1996م، مسجلة مداخيل إجمالية وصلت إلى 700 مليون أورو، أي ما يماثل 84% من الصادرات الوطنية. وبفضل التقارب الجغرافي والثقافي عمدت تونس إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والذي أصبح شريكها الصناعي الأول وزبونها الأول (80% من الصادرات الصناعية) ومنذ 1996م عرفت الصادرات التونسية نحو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زيادة متوسطة تقدر بـــ 10% سنويًا. هذه القفزة التنموية السريعة تحققت بفضل الجهود المعتبرة المبذولة من طرف تونس في سبيل تطوير التعليم والتكوين المهني، تحسين البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تتوافق والمعايير الدولية، وتشجيع على المبادرات الخارجية، وبدخولها سنة 2008م إلى منطقة التبادل الحر للإتحاد الأوروبي، تمكنت تونس من إيجاد فرص تصديرية وتجارية جديدة، لكن مع مواجهة تحديات جديدة، بعدها تبنت الحكومة التونسية إستراتيجية صناعية جديدة يبلغ مداها الزمني أفق 2016م، تهدف إلى خلق ميزة تنافسية يختص بها الاقتصاد التونسي[1].

من خلال إدماج الاقتصاد التونسي في سلسلة جهوية للقيمة بتحسين الكفاءة الإنتاجية، ومن جهة أخرى تطوير الابتكار والتعليم والتكوين، بما يسمح بزيادة القيمة المضافة للإنتاج، مما سيسمح بتحقيق صادرات تصل قيمتها إلى 17.5 مليار أورو بحلول سنة 2016م.

ثانيًا: المؤشرات الجزئية للمناخ الاستثماري في تونس

احتلت تونس المرتبة 48 عالميًا من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد على مستوى اقتصادها المحلي ويتطلب إنشاء مشروع في تونس القيام بـــ 10 إجراءات يكون الوقت الأقصى لإتمامها هو 11 يومًا، وتبلغ تكاليف الإنشاء 5% من الدخل الفردي، فيما احتلت تونس المرتبة 106 عالميًا من حيث إجراءات استخراج رخص البناء والتشييد، حيث يتطلب ذلك القيام بـــ 20 إجراءًا تتطلب 97 يومًا لإتمامها، واحتلت تونس المرتبة 64 عالميًا من حيث سهولة توثيق الملكيات، ويتطلب إتمام ذلك القيام بـــ 4 إجراءات تستغرق 30 يومًا وتكلفة ما يعادل 6.1% من قيمة الملكية، كما احتلت تونس المرتبة

(1) يوسف سحداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، 2008م، ص 114.

89 عالميًا من حيث سهولة منح القروض حيث منحت قوة الهيكل القانوني المؤطر لعملية منح القروض درجة 3 من 10 وهي درجة متشددة نسبيًا، كما صنفت تونس من حيث الإجراءات الحمائية التي تستهدف المستثمرين في المرتبة 74. وصنفت أيضًا 58 عالميًا من حيث معيار دفع الأعباء الضريبية والتي بلغ عددها 8 كل سنة، تستغرق من الوقت 144 ساعة في السنة، وهو ما يمثل ما نسبته 62.8% من الأرباح، أمّا من حيث التجارة الخارجية وسهولة ممارسة المبادلات مع العالم الخارجي، احتلت تونس المرتبة 30 عالميًا، وهي مرتبة تعتبر متقدمة نوعًا ما نظرًا لأنها لا تتطلب سوى 4 وثائق للتصدير و13 لخروج السلع والخدمات من الحدود التونسية، وتبلغ تكلفة التصدير 733 دولار للحاوية. أمّا الاستيراد فتتطلب تقديم 7 وثائق، ويتطلب الوقت لدخول السلع والخدمات 17 يومًا، بتكلفة تقدر بـــ 607 أورو للحاوية، وكمؤشر أخير والذي يتعلق فإجراءات إنهاء المشاريع احتلت تونس المرتبة 37 عالميًا[1].

ثالثًا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في تونس

1- واقع البطالة والتشغيل في تونس:

شهد معدل البطالة في تونس نسقًا تنازليًا بطيئًا منذ بداية الألفية الجديدة حيث انخفض من 15% سنة 2000م إلى 14.2% سنة 2005م، وهو ما يعتبر معدلاً متواضعًا، نظرًا للمعدلات المسجلة في دول الجوار على غرار المغرب، لذلك تم تسطير ضمن المخطط الحادي عشر هدف خلق 412 ألف منصب عمل جديد في الفترة الممتدة 2007 و2011م، لتخفيض معدل البطالة إلى 13.4%.

ورغم نتائج النمو الممتازة التي تحققت سنة 2008م، ظل الاقتصاد التونسي غير قادر على خلق مناصب شغل كافية لتوظيف تعداد اليد العاملة المتزايدة، حيث ظلت البطالة مرتفعة بشكل متواصل في تونس لتبلغ 14.2% سنة 2008م[2]. ولتنعكس هذه الوضعية بشكل أكبر على الشباب والأفراد الذين استكملوا تعليمهم (ارتفعت نسبة البطالة على 30% في صفوف الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة، و 25% لدى المتخرجين من الجامعات)[3].

2- حجم المساهمة التشغيلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس:

---

(1) بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 164.

(2) المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011م، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المجلد الثالث، المحتوى الثالث، تونس، 4 سبتمبر 2006م، ص 09 متوفر على الرابط: www.cfad.tn/bibliotheque/opac_css/index.php تاريخ الاطلاع: 2015/05/30.

(3) نجاة يامور، مذكرة تونس، البنك الدولي، سبتمبر 2009م، متوفر على الرابط: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع 2015/01/25م.

رغم النتائج المتواضعة التي حققتها البرامج المسطرة من قبل السلطات التونسية، إلاّ أنّ مساهمة المشاريع الاستثمارية كانت مقبولة إلى حد ما، خصوصًا في ظل عجز القطاع العام عن خلق التسارع المطلوب في وتيرة خلق الوظائف الجديدة والتكفل بالتعداد المتزايد لطالب العمل، وفي سنة 2008م وصل عدد مناصب العمل التي توفرها الشركات الأجنبية الناشطة في تونس خارج قطاع الطاقة إلى 287735 أي ما يمثل 8.22% من إجمالي القوة العاملة.

ومنه تقليص البطالة في تونس يستدعي الرفع من وتيرة التغيير الهيكلي للاقتصاد نحو خلق قيمة مضافة أكثر واقتصاد يعتمد أكثر على المعرفة، ولبلوغ هذا الهدف فإنّ عوامل الاندماج التجاري بشكل أعمق، الاعتماد أكثر من الابتكار والتطور التكنولوجي وإعادة الإدماج المهني للعمال في القطاعات التقليدية، وكذا إعادة تدريبهم، وهو ما يطرح فرضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كحل ناجح، لكن هذه المجموعة من الإصلاحات لن تكون فعالة إلاّ في سياق مناخ موات ليشمل حوكمة اقتصادية أفضل، وإصلاح للقطاع المالي، والرفع من قدرات سوق العمل، بما فيها تحسين السياسات الفعالة لسوق العمل، وتعزيز دعم لتسهيل حركية اليد العاملة والاستثمارات في الخدمات الاجتماعية، علاوة على ذلك، فإنّ تحسين استجابة قطاع التعليم لمتطلبات سوق العمل سيكون ضروريًا أيضًا.

ويكمن التحدي الرئيسي لتونس على المدى الطويل في إعداد برامج لنمو اقتصادي مستدام يكفل خلق مناصب الشغل والدخول، ويساهم في تعزيز المكتسبات الاجتماعية، ويحافظ على الموارد الطبيعية وعلى المؤهلات الثقافية القيمة للبلد، وهذا من منطلق أنّ النتائج المحققة في المخطط العاشر لت تستجيب لتطلعات السكان، وفي هذا الصدد، تشهد تونس اليوم مرحلة حساسة، لأنها تواجه حقيقة صعبة قوامها يكمن في الإجابة عن التساؤل حول السبب وراء عدم بلوغها نفس النتائج الجيدة التي حققتها البلدان الناشئة مثل تركيا أو ماليزيا، التي اعتمدت نفس برنامج النمو، لكنها حققت نتائج أفضل ولاسيما على مستوى الإنتاجية ونمو الاستثمارات الخاصة، وهو ما أدى إلى خلق فرص عمل بشكل كبير.

رابعًا: العلاقة بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

1- دليل المستثمر الأجنبي في تونس:

خلص الدليل الذي أعدته وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية إلى تسطير عدة إجراءات أولية تخص تدابير دراسة جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنفيذها، وتم التركيز في هذا الدليل

على ضرورة إجراء الدراسات جدوى بيئية قبلية للاستثمارات الواردة، كأحد الشروط المتحكمة في موافقة السلطات الرسمية على استقرار المشروع داخل الاقتصاد التونسي[1].

ومن بين الإجراءات المتعين على المستثمرين الأجانب القيام بها ما يلي:

1-1- دراسة الأثر البيئي: يعني المستثمر الأجنبي بضرورة الحصول على وثيقة الموافقة الإدارية على إنشاء المشروع الصناعي، التجاري أو الفلاحي، وهو ما يسمح بقياس وتثمين الآثار المباشرة وغير المباشرة قصيرة وطويلة الأجل للاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقطبة على البيئة.

1-2- إجراءات الحصول على الموافقة البيئية: يجب على المستثمر الأجنبي أن يعتمد في حصوله على الموافقة البيئية على مكاتب الدراسات المعتمدة لدى الوكالة الوطنية لحماية البيئة.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة واحتمالات التأثير على البيئة:

شهدت تونس خلال سنة 2012م موجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وصلت قيمتها إلى 2346 مليون أورو، لتسجل بذلك أعلى مستوى من التدفقات مقارنة ببقي دول المغرب العربي. وتوجهت قرابة ثلثي هذه الاستثمارات إلى قطاع الطاقة، أي بما يصل إلى 1548 مليون أورو، وهو ما سمح بتجسيد عدة مشاريع على أرض الواقع بهدف تطوير قطاع الطاقة، ورفع قدراته الإنتاجية مستقبلاً، إلاّ أنّ التساؤل الذي طرح نفسه هو إلى أي مدى تحترم الشركات الواردة إلى القطاع الطاقوي والصناعي عمومًا الأطر البيئي؟

---

(1) سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، الجزائر، 2008م.

شكل رقم (2-1)التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال 2012 (مليون أورو)

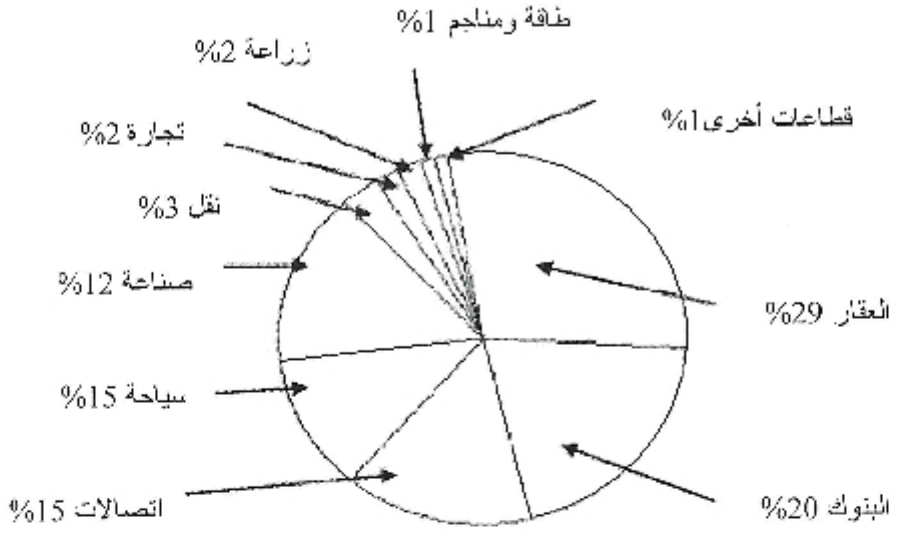

المصدر: الوكالة التونسية لتطوير الاستثمار: www.invest.gov.tu

يعتمد تحليل جودة الممارسات البيئية للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس على العديد من المتغيرات من بينها:

- ندرة مخزون الموارد الطاقوية مقارنة بدول الدوار كالجزائر وليبيا، حيث لا تنتج تونس سوى 75 ألف برميل من البترول في اليوم، إضافة إلى أنّ قطاع الطاقة يعتبر قطاع ناشئ في الاقتصاد التونسي، مما يجعل مستوى الإفرازات البيئية قليل جدا.

- يعتمد الاقتصاد التونسي إضافة إلى الصادرات على مداخيل السياحة، لذلك تدخل الاعتبارات البيئية في صلب عمليات المفاضلة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (خصوصا إلى قطاع الطاقة) إلى داخل الأقاليم التونسية والنجاعة البيئية المحافظة على المقومات السياحية.

- يعتبر احتمال نشوء فرضية ملاجئ التلوث قائم في حالة الاقتصاد التونسي الذي يقع بين مطرقة الأداء البيئي وسندان التشغيل ومحدودية مصادر الموارد المالية، مما قد ينجم عنه تغاضي الأجهزة التونسية القائمة على الاستثمار عن بعض الضوابط البيئية، سعيًا وراء المكاسب الاقتصادية وخاصة الاجتماعية المرجوة من وراء هذه الاستثمارات.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ احتمال نشوء آثار سلبية على البيئة ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، ينخفض إلى أقصى حدوده خصوصًا في ظل الميزة النسبية للوسط البيئي كمحرك إستراتيجي للقطاع السياحي في تونس.

المطلب الثاني: التجربة المغربية

سعت المغرب من خلال التوجه النظامي نحو السياحة، الفلاحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي بغية الحد من الأخطار المناخية، ولجأت بذلك للتموقع في إطار يجعلها وجهة ممتازة وجذابة لرؤوس أموال أجنبية ومهارات وأنشطة جديدة.

أولاً: الواقع الاقتصادي للمغرب

من هذا المنظور تم بناء إستراتيجية للتنمية الاقتصادية ترتكز على ثلاثة توجهات رئيسية: إجراء إعادة هيكلة كلية بغية تحسين مناخ الأعمال، متابعة وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد (التضخم، عجز الميزانية، معدل النمو الاقتصادي)، وضع إستراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل والإجراءات والتدابير اللازمة لذلك، وتم في سنة 2006م تبني مخطط حدد فيه الأهداف الإستراتيجية للسياسة الصناعية للدولة، وركز على القطاعات المفتاحية أين تمتلك المغرب مزايا تنافسية والتي سوف تقود 70% من النمو الصناعي إلى غاية 2015م[1].

وفي سنة 2009م عززت الدولة والقطاع الخاص الإلتزامات التي أقرها المخطط، من خلال ترسيخ ميثاق الانبثاق الصناعي (2009-2015) ويعول على هذا البرنامج في إنتاج 4500 مليون أورو من الاستثمارات الخاصة، توليد 4500 مليون أورو كناتج داخلي خام، خلق 220 ألف منصب شغل جديد، و 8.5 مليار أورو من الصادرات الإضافية في أفق 2015م.

إجمالاً ترتكز الإستراتيجية الصناعية على الصناعات المغربية العالمية (M M M): الصناعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (السيارات، الإلكترونيك، الطائرات) إضافة إلى الصناعات التقليدية كصناعة الألبسة الجلدية والمنتجات الزراعية، وللرفع من الجاذبية الكلية للدولة عرفت 2010م "La vision" أكثر من نافذة: "المخطط أزير" لتطوير سياحة المنتجعات المعنية، "المخطط مدائن" لإعادة بعث المواقع السياحية الكبرى، السياحة الريفية والسياحة الداخلية، والهدف كان استقطاب 10 مليون سائح خلال سنة 2010 و 15 مليون بحلول 2020م.

وأخيرًا شرع المغرب في برنامج واسع من الاستثمارات التي تستهدف البنى التحتية القاعدية، المرافق الاجتماعية، مناطق النشاط والسكان، حيث عرفت النفقات العمومية المخصصة لهذه المشاريع زيادة ثابتة تجاوزت 1900 مليون أورو لتصل إلى 3400 مليون أورو، ومن 3.9% إلى 5.2% من الناتج الداخلي الخام.

---

(1) بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 165.

ثانيًا: المؤشرات الجزئية للمناخ الاستثماري في المغرب

توسطت المغرب ترتيب الدول المغاربية وجاءت في المرتبة 114 عالميًا، فحسب معيار سهولة إنشاء مشروع جديد جاءت المغرب في المرتبة 82 عالميًا، وذلك لأنّ إنشاء مشروع جديد في المغرب يتطلب 6 إجراءات تستغرق من الوقت 12 يومًا، وبتكلفة تشكل ما نسبته 15.8% من الدخل الفردي، كما احتلت المرتبة 98 عالميًا حسب معيار سهولة الحصول على تراخيص بناء مشروع والتي تتطلب القيام بـــ 19 إجراء، تستغرق من الوقت 163 يومًا، وبتكلفة تقدر بـــ 251.5% من الدخل الفردين واحتلت المغرب حسب معيار توثيق الملكية المرتبة 124 عالميًا، وهو ما يتطلب القيام بـــ 8 إجراءات تستهلك من الوقت 47 يومًا تقدر تكلفتها بـــ 4.9% من قيمة الملكية، ونظرًا لصرامة المناخ التشريعي المنظم لعمليات منح القروض (3 من 10) وغياب المعلومات المفصلة عن طرق الحصول على القروض والتسهيلات المالية، فقد جاءت المغرب حسب معيار منح القروض في المرتبة 138 عالميًا[1].

واحتلت المغرب نفس المرتبة مع الجزائر من حيث الأطر القانونية والإجراءات المسخرة لحماية المستثمرين (المرتبة 74)، وتحتل المغرب من حيث المناخ الموفر لممارسة التجارة الخارجية المرتبة 80 عالميًا، لأنّ التصدير في المغرب يتطلب تقديم 7 وثائق ويستغرق 14 يومًا، ويكلف المصدر 497 أورو عن كل حاوية، فيما يتطلب الاستيراد تقديم 10 وثائق ويستغرق 17 يومًا ليكلف المستورد ما قيمته 710 أورو عن كل حاوية. وأخيرًا، احتلت المغرب المرتبة 59 عالميًا من حيث إجراءات إنهاء عمل مشروع قائم لأنه يكلف المستثمر 18% من قيمة العقار، وتتكفل الدولة بتعويض 38.1% عن كل 01 أورو. ويشوب مناخ الأعمال في المغرب العديد من المشاكل على غرار الحصول على التمويل، الفساد، ضعف البنى التحتية، البيروقراطية واتساع الوعاء الضريبي.

ثالثًا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في المغرب

1- واقع البطالة والتشغيل في المغرب:

تمكنت النتائج الخاصة بالنمو الاقتصادي المحقق بين 2002 و2006م من امتصاص البطالة في المغرب من خلال خلق ما يناهز مليون منصب عمل صافي، وهو ما مكن من تراجع معدل البطالة بنسبة 17% ليستقر سنة 2006 عند 10.8%، وشمل هذا الانخفاض في معدل البطالة كلا من النطاقين الحضري بنسبة 1.1% والريفي بنسبة 1.3% ويبين التحليل القطاعي لمناصب العمل المستحدثة خلال سنة 2004 (000 338 منصب شغل).

---

(1) بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 168.

وأنّ القطاع الفلاحي سجل ارتفاعًا في مناصب العمل المستحدثة بنسبة 2.7% مساهمًا بـــ: 34.8% من مجموع المناصب، وساهم القطاع الصناعي بـــ 19.6% فيما ساهم قطاع الخدمات بأكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة بنسبة وصلت إلى 45.6% وهو ما يدل على الأهمية النسبية لكل قطاع في خلق مناصب الشغل الجديدة[1].

وشهدت السنوات الموالية تراجع معدلات البطالة لتصل سنة 2005م إلى 11.5% وفي سنة 2006م انخفضت لأول مرة تحت حاجز 10% لتسجل 9.7%.

وكانت هذه النتائج امتداد للنتائج الإيجابية لمعدلات النمو الاقتصادي الذي سمح بخلق أكثر من 296700 منصب عمل جديد خلال سنة 2006م، وبلغت سنة 2008م معدل 9.6% لتستقر مع نهاية سنة 2009م على معدل 9.1%، رغم انخفاض عدد مناصب العمل المستحدثة الصافية من 133000 سنة 2008م إلى 95100 سنة 2009، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع قدرة الاقتصاد المغربي على استخدام موارده من اليد العاملة كما كان للأزمة العالمية أثر سلبي في فقدان مناصب العمل، حيث شمل فقدان مناصب العمل بالخصوص قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية (39700 منصب عمل أي -3%)، مع تراجع معم لهذه المناصب في قطاع النسيج والجلد (11190 منصب عمل أي -9.6%)، وفي المقابل شمل خلق مناصب العمل قطاع الخدمات (78800 منصب عمل) وقطاع البناء والأشغال العمومية (62000 منصب عمل)[2].

2- حجم المساهمة التشغيلية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب:

ساهم التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب في التأثير بصفة فعالة في خلق عدد كبير من مناصب الشغل الحقيقية، خصوصًا وأنّ التنوع القطاعي للاقتصاد المغربي سمح باستقطاب مشاريع استثمارية إلى مجالات كثيفة العمالة على غرار السياحة، الأشغال العمومية، حيث نتج عن ذلك خلق أكثر من 8000 منصب عمل سنة 2003م وأكثر من 30000 منصب عمل من أصل 256700 منصب عمل مستحدثة خلال سنة 2006م.

من جهتها ساهمت الاستثمارات العربية الواردة إلى المغرب في التقليل من عبء البطالة وإعطاء دفع إيجابي للجهود المغربية من أجل توسيع فرص التشغيل، حيث وصل سنة 2007م عدد مناصب العمل التي نتجت عن المشاريع الاستثمارية العربية إلى 6687.

---

(1) وزارة الخوصصة المغربية، مشروع قانون المالية 2006، التقرير الاقتصادي والمالي، أكتوبر 2005، المغرب، ص 52.

(2) مشروع قانون المالية سنة 2011م، التقرير المالي والاقتصادي، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، ص 75.

وبهذا تكون الاستثمارات العربية قد ساهمت، خصوصا خلال سنتي (2006 و2007) بدرجة كبيرة في دفع عجلة التوظيف على مستوى المغرب، حيث وصل عدد مناصب الشغل الناشئة سنتي 2006 و 2007 إلى 14820، وهو عدد معتبر منح الجهود الوطنية دعامة تستند عليها في تنفيذ البرامج التنموية المستهدفة للبطالة.

رابعًا: العلاقة بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

يعتبر الجانب البيئي في المغرب أقل استهدافًا من قبل الأنشطة الاستثمارية الأجنبية مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، نظرًا لاعتبارات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، إضافة إلى باقي الاعتبارات التنموية المحفزة على الاستقطاب[1].

1- التشريعات البيئية:

رغم انخراط المغرب في إطار العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة إلاّ أنّ عملية إدماج هذه الالتزامات في الدستور المغربي لم ينتهي بعد غير أنه لم تبني قوانين جديدة تهدف إلى حماية البيئة، على غرار القانون رقم 11-03 المتضمن حماية وتثمين البيئة والتي تعد أساس المستقبل، قانون 13-03 المتضمن محاربة التلوث الهوائي وقانون 12-03 المتعلق بدراسة الأثر البيئي، فضلاً عن ذلك فقد تم تصميم هيكل من المحفزات المالية والإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع اقتناء معدات ومباشرة استثمارات غير ملوثة للهواء أو تستخدم الطاقات المتجددة.

ورغم أنّ قطاع الطاقة لا يشغل سوى جزء صغير من التركيبة القطاعية للاقتصاد المغربي، إلاّ أنّ القائمين على القطاع وضعوا ضمن انشغالاتهم بتطوير القطاع ضرورة المحافظة على البيئة، حيث تم يوم 20 ديسمبر 2004م، التوقيع على اتفاقية استثمار بين الحكومة وشركة "سامير" بغلاف مالي قدره 08 مليار درهم قصد تحديث المصفاة الواقعة بمنطقة المحمدية، ويهدف هذا الاستثمار إلى:

- مطابقة وحدات الإنتاج مع طلب السوق المحلية.

- تحسين مواصفات المواد النفطية المصنعة، حيث سيتم تسويق الغاز ذو النسبة المنخفضة من الكبريت (0.005%) إبتداءًا من سنة 2009م، وتعميم استعمال الغاز دون رصاص مع إلغاء البنزين الممتاز الذي يحتوي على الرصاص.

وقد بدأت أشغال البناء في شهر سبتمبر 2005م، لتنتهي خلال شهر ديسمبر 2008، على أن يتم البدء في استغلال المشروع خلال سنة 2009م.

---

(1) مشروع قانون المالية 2006م، التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الخوصصة المغربية، أكتوبر 2005م.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة واحتمالات التأثير على البيئة:

يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب توجه أغلبية هذه الاستثمارات إلى قطاع الخدمات، حيث وصلت نسبة الاستثمارات المتوجهة إلى قطاع الخدمات سنة 2013 إلى 52%، استحوذ منها قطاع البنوك على 20% ثم يليه كل من قطاعي الاتصالات والسياحة بـــ 15% لكل منهما، فيما وصلت نسبة التجارة 02%، في حين لم يحظ قطاع الطاقة والمناجم سوى بنسبة 02% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الوارد إلى المغرب سنة 2013م.

شكل رقم (2-2) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2013

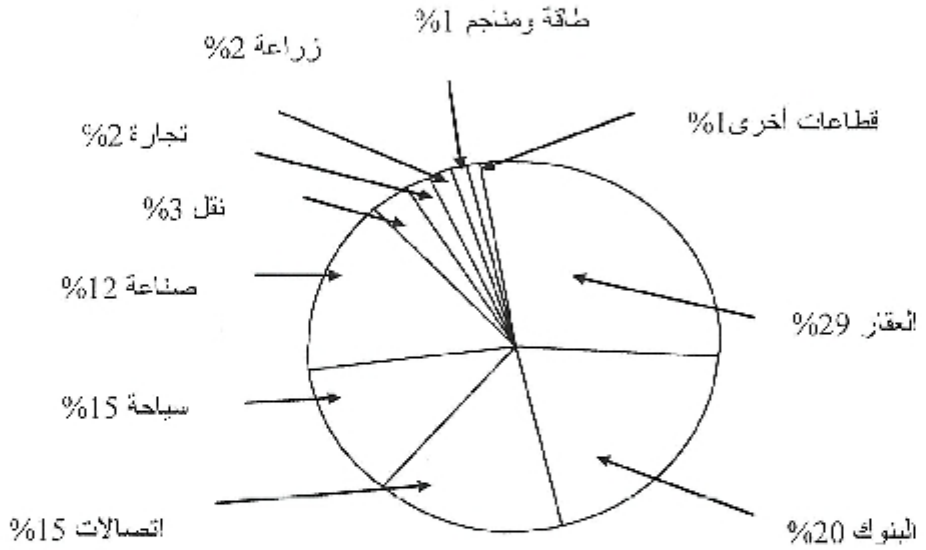

المصدر: الوكالة المغربية للاستثمار، www.invest.gov.ma

ويعكس هذا التوزيع تناقص احتمال نشوء آثار وإفرازات سلبية على البيئة بل العكس حيث توكل مهمة تطوير القطاع السياحي بدرجة كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساهم في مضاعفة إنتاجية القطاع، وتضاعفت معها الموارد المالية المتأتية منه. وبذلك يمكن القول أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب أكثر استدامة من الجانب البيئي نظرًا لتوجهها إلى قطاعات يمكن وصفها بالنظيفة ومنخفضة التلويث.

المطلب الثالث: تجربة الأردن

تعتبر الأردن من الدول التي قامت منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة بالعمل على توفير المناخ الاستثمار الملائم، حيث بدأت الحكومة منذ عام 1973م بتطبيق قانون الاستثمار الأجنبي، الذي يمنح

المستثمرين إعفاءات ضريبية وجمركية من رسوم الاستيراد والتصدير، ومع نهاية التسعينات كانت سلسلة القوانين قد ساعدت الأردن على تحقيق بعض احتياجاته من المشروعات الصناعية والخدمية[1]، فقد سنت العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتناسب والأهداف المرجوة منها لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بناءا عليه صدرت في الأردن مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية الخمسينات، والتي كانت تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به البلد، ومن هذه القوانين والتشريعات:

- قانون تشجيع الاستثمار وتوجيه الصناعة رقم -27- لسنة 1955م.

- قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم -28- لسنة 1958م.

- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم -93- لسنة 1973م.

- القوانين المعدلة لقانون رقم -53- لسنة 1995م.

- قانون تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية رقم -27- لسنة 1995م.

- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم -68- لسنة 2003م.

شملت القوانين السالفة الذكر على عدد كبير من التسهيلات للمستثمرين للعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم دون عوائق ومن هذه التسهيلات إعفاءات ضريبية وجمركية، وتختص أيضا بالدخل، وللأرباح، وضرائب الخدمة الاجتماعية وحوافز تتعلق بتحويل رأس مال والرواتب والأجور للعاملين الأجانب.

*** معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن:**

على الرغم من هذه الجهود المستمرة من قبل الحكومة الأردنية، إلاّ أنّ هناك بعض المعوقات التي تعتبر عائقاً أمام وصول الأردن للطموحات التي تصبو إليها، ومن هذه المعوقات[2]:

- وجود البيروقراطية الإدارية.

---

(1) المالكي عبد الله، **الاستثمارات الخارجية في الأردن – مناخ الاستثمار ما هو؟**، الاقتصاد المعاصر، العدد الأول، 2001م، ص 22.

(2) جميل هيل عجمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن -حجمه ومحدداته-** ، معهد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، عمان 2002م، ص 35.

- احتكار الفرص الاستثمارية المجدية من قبل مجموعة محددة من المستثمرين.

- عدم وجود برامج تسويقي يتلاءم مع السوق الأردني.

- صغر حجم السوق.

- ارتفاع ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وأسعار الطاقة مع عدم وجود ثبات واستقرار للسياسات الاستثمارية والوضع السياسي غير المستقر في المنطقة.

- قلة الفرص الاستثمارية وضعف الإمكانيات التنافسية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

- ارتفاع تكلفة الإنتاج والتمويل، وسيطرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات.

- انخفاض مستويات الدخول والأجور وظهور البطالة.

*** أهم السياسات المتبعة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر:**

لتحقيق تنمية مستدامة في الأردن لجأت الدولة إلى اتباع سياسات رشيدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إيماناً لأهمية الاقتصادية للاستثمار من أهم هذه السياسات أو الإجراءات[1]:

- إصدار الحكومة الأردنية تشريعات اقتصادية هادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إقامة عقود أو اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار بين العديد من البلدان الصناعية، واتفاقيات التعاون ومناطق التجارة الحرة بين المجموعة الأوروبية وبلدان العالم الثالث.

- مباشرة الحكومة بتطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

- وفيما يتعلق الجهود الترويجية فقد شاركت الأردن في العديد من المعارض الأجنبية شملت بلدان عربية وأوروبية وآسيوية، بهدف تعريف المستثمر الأجنبي بالبيئة الاستثمارية في الأردن والترويج لفرص الاستثمار.

- قامت الأردن بإعادة تقييم إستراتيجية السياسات المتبعة وحاولت معالجة مركزها المالي وخفض الإنفاق الحكومي.

---

(1) حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (دراسة حالة الأردن)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 104.

- اتخذت الأردن إجراءات واسعة لتحرير هيكل الحوافز وإصلاح الإطار التنظيمي وتحرير التجارة لتعزيز الصادرات والمنافسة.

- البدء ببرامج خصخصة لتوسيع نطاق القطاع الخاص.

- توقيع عدد من الاتفاقيات التي تساهم في دعم الاستثمار الأجنبي أهمها: اتفاقية الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.

خلاصة:

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وبما أنّ الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فإنّها قد اتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والدولي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، هذا الأخير يكون به دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية.

كما أنّ العمل على تعظيم المنافع، وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنّه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيًا على البلد المضيف يمكن أن يؤثر سلبًا إنْ لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثالث: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

يتزايد الاهتمام بدراسة موضوع الطاقات المتجددة كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية، فضلاً عن كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما نحاول إبرازه من خلال هذا الفصل وذلك بتسليط الضوء على أهم المشاريع المراد تحقيقها في هذا المجال.

مع التطرق في الأخير إلى قطاع السياحة في الجزائر الذي يحظى باهتمام كبير من قبل السلطات، لكونها تتمتع بمقومات طبيعية هامة لكنها لم تستغل، لهذا تبقى الاستثمارات السياحية محتشمة نظرًا لصعوبة المناخ الاستثماري.

كل هذا سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الطاقات المتجددة في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

المبحث الثالث: القطاع السياحي في الجزائر ومردوديته الاقتصادية مستقبلاً.

وساعد النجاح الكبير لشركة أوراسكوم في قطاع الاتصالات والإنشاءات وسيدار السعودية في قطاع العقارات في جذب أكثر للاستثمارات. فالجزائر تملك من خلال الأموال ما يجعلها في غنى عن الاستثمارات، ولكن ما يهمها هو نقل التكنولوجيا والاستفادة من الطرق الحديثة في التسيير، فهي عرضت 100 مشروع عام 2008م في كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار[1].

كما تستحوذ الجزائر على نسبة 16.2% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار، ضمن خطة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008م، وتشمل تطوير موانئ تصدير النفط، منها 680 مليون دولار لتطوير ميناء جنجن عبر عقد "B.O.T" لمدة 30 عاما مع شركة موانئ دبي العالمي[2].

إضافة إلى ذلك، بإمكان الجزائر إدخال الثقافة في مجالات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي، مما قد يعطي جرعة مهمة للاقتصاد الوطني كونه يوفر الكثير من مناصب الشغل، ويجلب الكثير من التراكمات التكنولوجية والخبرات الحديثة، إضافة إلى إمكانية بناء صناعات ثقافية تعوّض الانكسار الذي عرفته مجالات صناعية أخرى شيدت في السبعينات.

وأهم ما يضمن إمكانية نجاح التجربة هو توفر الإمكانات البشرية، والإطارات المؤهلة، وبالذات في المجالات التكنولوجية التي تنتجها الجامعة الجزائرية، كما أنّ الفرصة اليوم مناسبة لجلب المستثمرين العرب، وفتح أبواب الاستثمار الثقافي أمامهم في الموسيقى والمسرح وغيرها من الفنون، خاصة وأنّ الكثير من المستثمرين العرب عبّروا عن نيتهم في الاستثمار الثقافي في الجزائر، ولكنهم صدموا عندما لم يجدوا في جدول الأعمال موضوع الاستثمار الثقافي.

فمما سبق نستنتج أنّ محددات المناخ الاستثماري الجزائري تمكن من استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، نظرًا للجهود التي بذلتها الحكومة من برامج للإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، الذي عزز نجاحه ارتفاع أسعار النفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية. فالجزائر تعتبر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية حيث أنّ ارتفاع النمو الديمغرافي فيها يجعل الاستهلاك كبيرًا جدًا للمواد المصنعة والتجهيزات، مما يسهل على الشركات القدوم إليها، حيث تشير العديد من التقارير على تحسنها في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية والذي من خلاله ترى الشركات الأجنبية أن السوق الجزائري هو سوق مستهدف يمكن لها العبور عليه عند قيامها بالتجارة الخارجية، ففي ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه من سار

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009م، الكويت، 2009م، ص 110.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010م، الكويت، 2010م، ص 218.

على الدرب وصل وعليها مواصلة محاولاتها الدائمة لتجعل من السوق الجزائرية سوق منافسًا للعديد من الدول الأخرى[1].

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إنّ الجزائر وعلى الرغم من كل التدابير والإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تظل من الدول الأقل جذبًا لها، وهذا ما أكد عليه التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) لعام 2004م، وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على أهم المعوقات التي تعترض سبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

* **العائق القانوني والإداري:** إنّ الإطار القانوني ليس المسؤول الوحيد عن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنّ المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993م والمتعلق بترقية الاستثمار مرت عليه سنوات ولم يكن له تأثير كبير في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ليس القانون الأفضل في منطقة المغرب العربي، كما أنه ليس الأسوأ، إذ يقع في الوسط بينما يعرض في المنطقة فمثلاً نجد القانون الليبي الذي يبدو وأنه يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يسمح إلاّ بمشاركة أجنبية ضعيفة، لذا يستوجب على الجزائر دراسة أحسن ما هو معروض في المنطقة حتى تقوم بعرض مثله أو تضيف عليه مزايا حتى يكون عرضها الأفضل.

كما يشتكي المستثمرين كثيرًا من العراقيل الإدارية والممارسات البيروقراطية التي تجعل المستثمرين الأجانب يهربون استثماراتهم إلى مناطق أخرى دون توجيهها إلى الجزائر، البيروقراطية التي لا تزال المشكل الرئيسي في عدم وجود استثمارات أجنبية بالجزائر[2].

* **عائق العقار الصناعي:** يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق الاستثمار غير أنّ الحصول عليه اعترضه عدة مشاكل تتمثل في:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي التي تفوق السنة.

- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمارات، هيئات تخصيص العقار وتقديمها مرة أخرى أمام مسيري العقار.

---

(1) رابس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012م، ص 71.

(1) عبد الوهاب شمام، المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة الى واقعها و سبل تفعيلها في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 01، جوان 2014، ص 53.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تتمثل في تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة ذلك لوجود نزاع حول ملكيتها.

- وأخيرا أمن المنطقة الصناعية.

* **العائق المالي:** يلاحظ في الجزائر ضعف المنظومة البنكية في تمويل الاستثمارات وهو في نظر المستثمرين السبب الرئيسي في تأخير استثماراتهم، هذا فضلاً عن اعتقادهم بأنّ النظام البنكي الجزائري لا يتميز بالفاعلية وغير قادر على متطلبات استثماراتهم، في ذا الصدد يذكر وزير المساهمة وترقية الاستثمارات سابقًا بأنّ: «النظام البنكي في الجزائر يشكل أحد الثغرات والعقبات أمام المستثمر الأجنبي، حيث أنه يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرضها الجزائر، فالبنوك الجزائرية تعاني من سوء التسيير وتبقى وظائفها تكتفي بالخدمات الكلاسيكية لها...». كذلك ركود بورصة الجزائر لقلة الشركات العمومية التي أدرجت فيها.

* **غياب الاستقرار السياسي:** إن لغياب الاستقرار السياسي أثر على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات خارج المحروقات خاصة رغم وجود بعض المزايا التي يتميز بها الاقتصادي الجزائري، حيث أنّ العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيزه جلب الاستثمارات[1].

ففي عقد التسعينات عاشت الجزائر أزمة اقتصادية وسياسية، مما أثر سلبًا على مكانة الجزائر الدولية، فضلاً عن تصنيفها في بلدان ذات درجة الخطر المرتفع من قبل هيئات الضامن الدولية، مما أدى بالأجانب إلى العزوف عن زيارة الجزائر، ناهيك عن الاستثمار فيها، غير أنه منذ قرار قانون الوئام المدني بدأت الأوضاع السياسية والأمنية في تحسن مستمر[2].

* **غياب برامج خوصصة واضحة:** أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة بين عمليات الخوصصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير تقديرات البنك العالمي إلى أنّ 27.8% من إيرادات الخوصصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990 – 1996م كان مستثمرًا أجنبيًا مباشرًا. ففي دول أوروبا الوسطى والشرقية مثلاً سجل ما يقرب 60% من تدفق هذا الصنف من الاستثمار بين 1989 – 1993م، هذا في إطار برامج الخوصصة عرفت إرساء القواعد القانونية في ظل التعهدات الدولية المتعاقد عليه مع صندوق النقد الدولي على مرحلتين هما:

---

(1) منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، الشلف، ماي 2005م، ص 139.

(2) عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، **لماذا يعزف المستثمرون الأجانب عن القدوم إلى الجزائر؟** مقال جريدة الشروق اليومي، العدد 1689، 18 ماي 2006م، ص 10.

- أمّا في سنة 1995م فتمت المصادقة على الأمر (95-22) الصادر في أوت 1995م، المتعلق بخوصصة المؤسسات "الخوصصة الكلية" والذي عرف قبل دخوله حيز التنفيذ تعديلاً في مارس 1997م، وذلك بهدف إجراء وإدراج تحفيزات، كما تم في نفس السنة إصدار الأمر (95-25) المتعلق برؤوس الأموال المتداولة للدولة والذي أرسى القاعدة القانونية للشركات القابضة، حيث منحه حق إصدار اقتناء أو التنازل على كل القيم المنقولة وفقًا للقانون الجزائري التجاري.

المطلب الثاني: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله

أولاً: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال العشرين سنة الأخيرة، حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993م، المعدل والمتمم بالأمر 01-03 سنة 2014م، كما أنّ لبرنامج الانعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001م دورًا في تشجيع الاستثمار، واستقطاب رأس المال الأجنبي، والجول التالي يعكس قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012م:

جدول رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

خلال الفترة 2001-2012 (مليون دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إ.أ.م وارد	1107.9	1065.0	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593.6	2746.4	2264.0	2571.0	2900.0

المصدر: CNUCED, base des donnes FDI/INC (http//:www.UNCTAd.org/Fdistatics)

شكل رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 2001-2012

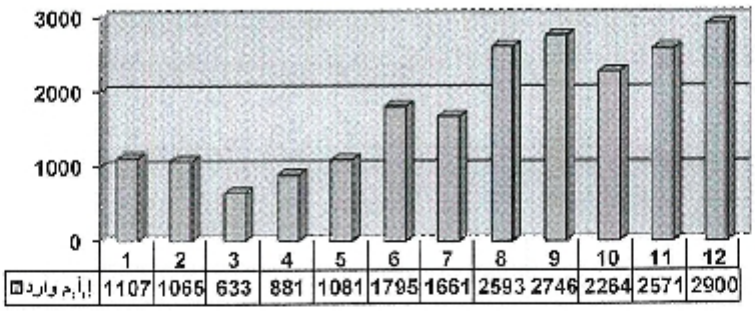

المصدر CNUCED, base des donnes FDI/INC (http//www.UNCTAd.org/I'distatics)

بالنظر إلى معطيات الشكل، يتبين أنّ حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر قد شهدت تطورًا ملحوظًا خاصة بعد سنة 2008م، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2009م، لتصل إلى 2.746 مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2010م بنسبة 17.5% ليصل إلى 2264 مليار دولار، أمّا بحلول سنة 2011م شهدت الجزائر تحسنًا ملحوظًا في حجم هذه الاستثمارات الواردة ليتجاوز 25 مليار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى جملة من الأسباب، أهمها تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، والجدير بالذكر أنّ الجزائر قد حققت مخزن إجمالي متراكم للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حتى نهاية سنة 2011م بمقدار 2778 مليار دولار، في حين ما صدر منها لنفس الفترة كان مقداره 2174 مليار دولار، أي بفارق 1960 مليار دولار بين ما ورد وما صدر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيًا كأكبر مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة 6.2% حسب ما أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[1].

أمّا في تعلق بموضوع حجم قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2001 2012م يمكن تلخيصها في بيانات الجدول التالي:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2012م، الكويت، 2012م، ص 99.

جدول رقم (3-2): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

خلال الفترة (2001-2012) (مليون دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إ.أ.م صادر	9.3	98.6	10.9	253.5	20.2	34.6	295.1	317.9	215	220.2	534	250

المصدر CNUCED, base des donnes FDI/INC (http//www.UNCTAd.org/Fdistatics)

شكل رقم (3-2): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال الفترة (2001-2012)

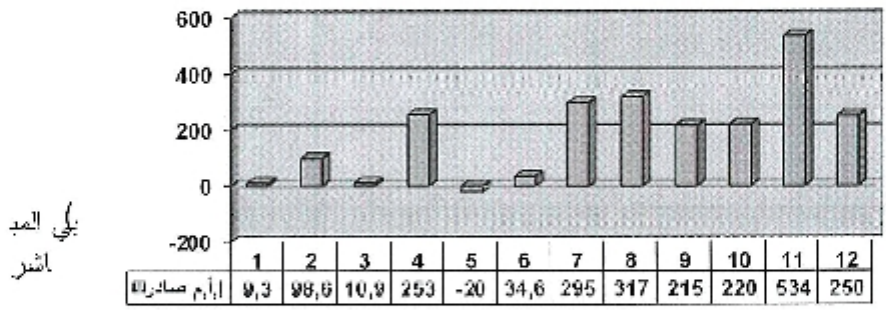

المصدر CNUCED, base des donnes FDI/INC (http//www.UNCTAd.org/Fdistatics)

من خلال البيان يتضح أنّ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر نحو العالم قد ارتفع خلال سنة 2011م ليتراجع سنة 2012م إلى مستوى 250 مليون دولار، في حين نلاحظ أنّ حجم التدفقات الصادرة بلغت أقل مستوياتها خلال السنوات 2001، 2003، 2005م حيث لم تتجاوز 11 مليون دولار.

* حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2012م فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبدو ضعيفاً ومحدوداً من خلال حجمه وقيمته، مقارنة بحجم وقيمة الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرح بها، رغم مختلف الجهود المبذولة من أجل ترقية هذا الاستثمار واستقطاب

مؤسساته. فخلال الفترة الممتدة من سنة 2002-2012 بلغ عدد المشاريع المتراكمة التي تم التصريح بها بنحو 4793 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـــ 6.933.611 مليون دينار، لم تبلغ من الاستثمارات الأجنبية سوى 423 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـــ 2120.349 مليون دينار، أي ما نسبته 1% من إجمالي المشاريع و 30.6% من مجموع القيمة المصرح بها. أمّا عددهم بنحو 91113 أجير من أصل 755.170 أجير في الإجمال[1]، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): حصيلة المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2012 (المبالغ بالمليون دج)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47170	%99.1	4813063	%69	664057	%88
الشراكة	208	%0.4	879370	%12.7	27400	%4
الاستثمار الأجنبي المباشر	215	%0.5	1241179	%17.9	63713	%8
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	%0.9	2120549	%30.6	91113	%12
المجموع	47593	%100	6933611	%100	755170	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

* نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الواقع لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، ذلك أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص بها، أمّا البنك الجزائري هو الأخير يشير إلى حجم التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية دون الإشارة إلى توجهاتها القطاعية، إلاّ أنّه رغم ذلك سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الجدول التالي[2]:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 100.

(2) وزارة المساهمات و ترقية الاستثمارات، معلومات اقتصادية و تجارية حول الجزائر، نوفمبر، 2005، ص 24.متوفر على الموقع: www.mdipi.gov.dz/ . تاريخ الاطلاع 2015/05/30.

جدول رقم (3-4): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2012

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%
الزراعة	6	%1.42	2391	%0.11
البناء والأشغال العامة والري	64	%15.13	41083	%1.94
الصناعة	239	%56.50	978702	%46.15
الصحة	6	%1.42	13573	%064
النقل	16	%3.78	9531	%0.65
السياحة	10	%2.36	481304	%22.70
الخدمات	81	%19.15	504522	%23.79
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	%0.24	89441	%4.22
المجموع	423	%100	2120549	%100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصادي الوطني، حيث يحتل كل من قطاع الصناعة والخدمات الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها في القطاعين 56.50% و 19.15% على التوالي، أمّا من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 46.15%، أمّا قطاع الخدمات فتتجاوز 33.79%. إنّ هذين القطاعين يسمحان بامتصاص عدد كبير من البطالة، بالإضافة إلى قطاعي البناء والأشغال العمومية والسياحة الذين وفرا بدورهما عدد كبير من مناصب الشغل حيث تجاوزت 28420 منصب عمل في قطاع السياحة، ونحو 36693 منصب في قطاع الصناعة، أمّا قطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغ عدد المناصب 12312 منصب عمل. البيان التالي يوضح نصيب كل قطاع عدد مناصب العمل المحققة خلال الفترة[1].

(1) وزارة المساهمات و ترقية الاستثمارات، مرجع سابق، ص 25.

شكل رقم (3-3): عدد مناصب العمل المحققة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع خلال الفترة 2002-2012

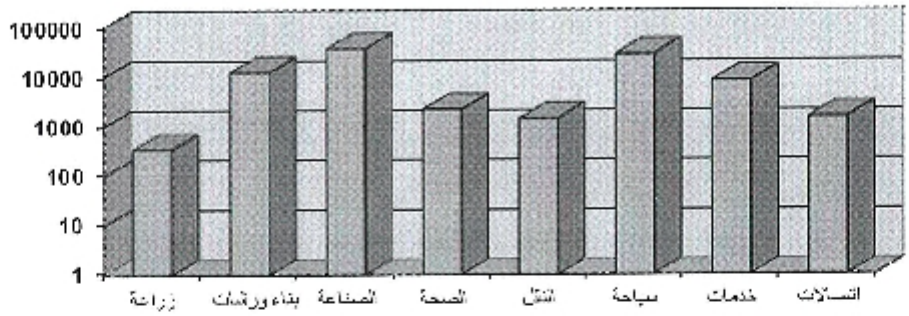

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

حيث سجلت ما بين سنتي 2003-2013 ما يقارب 100000 منصب شغل، ما جعل نسبة البطالة تتراجع، فخلال سنة 2000 كانت 28% متناقصة لتصل إلى 10.3% في سنة 2013م.

ثانيًا: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مع مطلع التسعينات تغيرت نظرة الجزائر في اتجاه جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي عرفت بالإصلاحات الاقتصادية، ناهيك عن الحوافز والامتيازات والإغراءات والضمانات الأخرى التي من شأنها خلق وتوفير البيئة المناسبة، وننكر منها:

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية:

لجأت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ومن جملة هذه الإصلاحات نذكر:

1 إصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي و خوصصتها:

يعتبر إصلاح المؤسسات الاقتصادية و خوصصتها واحدًا من أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار سياساتها الرامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية ابتداء من 1994م، إلا أن الكثير منها تم استقلاليتها ماليًا وقانونيًا وتم تطهيرها، وحولت ديونها إلى التزامات على عاتق الدولة.

لقد قامت الحكومة الجزائرية بأول برنامج للخوصصة في أفريل 1996م مدعومًا من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن تمس حوالي 200 مؤسسة عمومية ومحلية، خاصة في قطاع الخدمات، كما أنشئت لهذا الغرض شركات قابضة، وقد تم حل وخوصصة حوالي 800 مؤسسة محلية، كما اعتمد برنامج خاص خلال سنتي 1998 1999م يقضي بخوصصة نحو 250 مؤسسة عمومية[1]، إلاّ أنّ هذا البرنامج لم يكتمل وذلك لعدة أسباب أهمها:

- رفض النقابات العمالية وعلى رأسهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للمقاولين العموميين.

- عدم الاستقرار للطاقم الحكومي (الهيئات القائمة على عملية الخوصصة).

- عدم الاستقرار الأمني.

ومع ذلك فإنّ مسار الخوصصة لحد الآن مازال يراوح مكانه ولم يسجل أي نتائج منذ بدايته سنة 1996م، إلاّ في بعض التجارب على غرار مشروع "ENAD" و هنكل الألمانية، وكذا مجموعة المشروبات الجزائرية مع مجموعة 'كاستيل" الفرنسية، إلاّ أنّ إصرار الحكومات الجزائرية على ضرورة خوصصة كل المؤسسات العامة يبقى قائمًا وضروريًا[2].

2- الإطار القانوني والمؤسسي:

تعتبر الإجراءات والتدابير القانونية والمؤسسية أحد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله، لذلك قام المشرع الجزائري بصياغة مجموعة من الإجراءات القانونية لصالح المستثمر الأجنبي أهمها:

* **قانون النقد والقرض 90-10:** يعتبر هذا القانون منعطفًا هامًا في تاريخ قوانين الاستثمار في الجزائر، حيث تبين من خلاله الإرادة الواضحة للحكومة الجزائرية في جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فهو عبارة عن قانون خاص بالنقد والقرض، وكان هدفه الأساسي هو[3]:

- الترخيص للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودخول المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر.

---

(1) عماري عمار، بوسعدة سعيدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الأورسي، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر 2003م، ص 236.

(2) الجريدة الرسمية رقم 74-01 المؤرخة في 2005/08/22م، الجزائر، الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

(3) الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990م، المتعلق بالنقد والقرض.

- توضيح المهام المفوضة للبنوك والمؤسسات المالية ومراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض.

- حرية الاستثمار في كل القطاعات ما عدا القطاعات الحساسة المخصصة للدولة والهيئات التابعة لها.

- حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بعد تأشيرة بنك الجزائر، وذلك 60 يوم من تقديم الطلب.

* **قانون الاستثمارات لسنة 1993م:** جاء هذا القانون بمرسوم تشريعي[1] ثلاث سنوات بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث جاء لقياس الإرادة الواضحة للحكومة الجزائرية في تشجيع وترقية الاستثمارات في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أحدثت عدة تغيرات وكان يهدف إلى:

- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

- إلغاء التمييز بين المستثمر المقيم وغير المقيم.

- تقديم الضمانات والتسهيلات خاصة على المستوى الجبائي والجمركي لتشجيع الاستثمار.

- تقديم الضمانات الخاصة بتحويل الأموال والأرباح والضمانات في حالة وجود نزاعات.

* **قانون الاستثمارات لسنة 2001م:** جاء هذا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار[2] لإعطاء المزيد من الدفع لوتيرة الاستثمار في الجزائر، حيث أصبح بموجب هذا القانون تدخل الدولة لا يتم إلاّ في إطار تقديم الحوافز والامتيازات التي تطلبها المستثمر، وذلك عن طريق إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح وكذا الضمانات الخاصة بنشوب أي خلال بين الأطراف المتعاقدة، وفيما يلي سوف نعرض أهم الضمانات والامتيازات التي جاء بها هذا القانون وهي:

- التخفيضات الجمركية على الأجهزة المستوردة والخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة في الاستثمار.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة والرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي.

---

(1) مرسوم تشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993م، المتعلق بترقية الاستثمارات.

(2) الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001م، المتعلق بتطوير الاستثمار.

إلى جانب هذه الإجراءات القانونية التي باشرتها الجزائر في إطار سياستها الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيلها، قامت كذلك بتهيئة المناخ المؤسساتي الملائم والمساعد في تسهيل عملية الاستثمار، وذلك من خلال:

✓ **الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI)**: هي عبارة عن جهاز حكومي ذو طابع إداري، أنشأت لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب، بموجب مرسوم تنفيذي[1]، ويتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد، وإعداد الملفات الخاصة بالقروض الاستثمارية وعرضها على المستثمرين.

كما تتمثل مهامها فيما يلي:

- الاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية.

- تضع تحت تصرف المستثمرين المحليين أو الأجانب كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار.

- تدعيم ومساعدة المستثمرين المحليين أو الأجانب في إطار تنفيذ المشاريع الاقتصادية.

- التعريف بالمناخ الاستثماري والترويج للقروض الاستثمارية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والمعارض والندوات.

✓ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**: وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تابعة لرئاسة الحكومة، أنشأت كنتيجة وتكملة للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بموجب الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار[2]، ونصت عليها المادة الأولى من الأمر 01-03 وعرفتها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

- الاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية.

---

(1) المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994م، المتعلق بنشأة الوكالة ترقية ودعم الاستثمار وتحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها.

(2) الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، المواد 08، 10، 11 و 18.

- تقديم معلومات خاصة بالمحيط الاستثماري.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

- المشاركة في تطوير وترقية مجالات جديدة للاستثمار.

- تنظيم ندوات وملتقيات دراسية خاصة بفرص الاستثمار.

✓ **المجلس الوطني للاستثمار (CNI)**: هو عبارة عن جهاز حساس لدعم الاستثمار وتطويره في الجزائر، يشرف عليه رئيس الحكومة، ويقوم بالمهام التالية[1]:

- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

- تحديد المناطق الواجب تنميتها.

- يقترح صياغة المشاريع الاستثمارية وأولوياتها.

- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.

* **قانون 2006م**: عند تعديل القانون الخاص بالاستثمار في 2006م فإنّ القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة ومنظمة على 3 مستويات:

- المستوى الاستراتيجي: ممثلة عن طريق المجلس الوطني للاستثمار ، وقد بدأت تطبق حركة المجلس الوطني للاستثمار حاليًا كل ما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار.

- المستوى السياسي: ممثلة عن طريق وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، تحت عنوان الترقية وتجنيد الاستثمار، حيث تكون وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مكلفة من تخصصات أخرى بإعداد السياسة الوطنية للاستثمار، والسهر على تطبيقها، وفي هذا المجال تطبق وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مهامها من خلال الإدارة العامة للاستثمار.

- المستوى التنفيذ: ممثلة حاليًا عن طريق وكالتين تطبقان مهامهما تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.

فهذا الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006م المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001م، الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، وعلى قدم

(1) المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001م، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

المساواة، فقانون الاستثمار الصادر عام 2006م يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية.

ثانيا: الحوافز والامتيازات

إنّ للحوافز والامتيازات الجبائية دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك ومن أجل تحقيق مساعي برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي قامت الجزائر وابتداءً من سنة 1992م بإصلاح النظام الضريبي الجزائري حيث أدخلت عليه عدة تعديلات كانت ترمي في مجملها إلى تبسيط النظام الضريبي مع تحقيق إدارة ضريبية فعالة وتفعيل العدالة الضريبية، بالإضافة إلى تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات وتعظيم المردودية المالية[1]. كما تضمّن قانون المالية 2014م الذي لم يمحو أي زيادة في الرسوم والضرائب، سلسلة من التدابير التي ستساهم في تشجيع الاستثمار من خلال إقرار المزيد من الإعفاءات الجمركية والرسوم وتمديد فترة التسديد للقروض، ومنح قروض بدون فوائد.

حيث أقر قانون المالية 2014م على بعض التعديلات التي مست أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطير الاستثمار بغية إتمام الإجراءات لصالح المستثمرين الوطنيين والأجانب المؤهلين لنظام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويتعلق الأمر أساسا بالتعديلات التالية:

- تحديد فترة الإعفاء بثلاث (03) سنوات، بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، فيما يخص المستثمرين الذين يخلقون 100 منصب شغل خلال انطلاق النشاط، وذلك في إطار النظام العام وإعفاءه لمدة خمس (05) سنوات بالنسبة لهؤلاء الذين يخلقون أكثر من 100 منصب عمل..

- إعفاء لمدة خمس (05) سنوات دون شرط خلق مناصب شغل، بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، فيما يخص المستثمرين في الفروع الإستراتيجية التي يحدد قائمتها المجلس الوطني للاستثمار .

- إلغاء التسقيف المحدّد بخمس (05) سنوات لمدة إنجاز المشاريع الاستثمارية المستفيدة من النظام الاستثنائي لاتفاقية الاستثمار.

---

(1) منور أسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، 2005م، ص 08.

وعليه إمكانية استفادة المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة من المزايا الجبائية وشبه الجبائية، وذلك عند مساهمتهم في نقل الخبرة إلى الجزائر أو الذين ينتجون سلع في إطار نشاط منجز في الجزائر، بمعدل إدماج أعلى من 40%، بالإضافة إلى تخفيض إجراءات الاعتماد، وإلغاء إجبارية إخضاع المشاريع للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

يمثل هذا الامتياز فرصة لتحسين قدرة الإنتاج الوطني والتشجيع بشكل غير مباشر على تنويع الإنتاج الوطني، ويتم هذا من دون شك من خلال نقل خبرة المستثمرين الأجانب وكذا مساهمتهم في تكامل إنتاج السلع في الجزائر، وهو ما من شأنه أن يحفز على إقامة علاقات المناولة بين المؤسسات الصناعية والصناعات المتوسطة والصغيرة أو المؤسسات المصغرة، وكذا تعزيز النسيج الصناعي والتكامل الوطني[1].

ثالثًا: الضمانات

قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات مع عدة دول من أجل ضمان وتأمين المستثمرين الأجانب من العديد من المخاطر المتوقعة والتي قد تعترضهم أثناء القيام باستثماراتهم، ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات حسب طبيعة الطرف المتعاقد معه إلى اتفاقيات ثنائية، اتفاقيات جهوية، واتفاقيات متعددة الأطراف.

1- الاتفاقيات الثنائية:

أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية ابتداء من مطلع التسعينات، فقامت بتوفير الجو المناسب للانفتاح على الاقتصاد العالمي تزامنًا مع سياستها الرّامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الضمانات التي تمنحها هذه الاتفاقيات للمستثمرين الأجانب نذكر منها[2]:

1-1- الضمانات المالية: وتتمثل في ضمان التمويل وحرية التحويل لكل الفوائد والأرباح غير الموزعة والصافية، والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نزع الملكية في آجال تتحدد حسب كل اتفاقية ثنائية بين الجزائر والبلد المتعاقد، بالإضافة إلى حق التعويض عن التأميم ونزع الملكية وما شابه ذلك، كما يجب أن يتم التعويض بصورة سريعة ومناسبة وفعلية، ولا يجب أن يقل امتياز عن ما يستفيد به مستثمري الدولة المضيفة.

---

(1) رابس حدة، مرجع سابق، ص 82.

(2) عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط 1، 2013م، ص 231.

1-2- الضمانات القانونية والقضائية: تنص هذه الاتفاقية الثنائية إلى عدم جواز اتخاذ إجراءات غير مبررة أو تمييزية يمكن أن تعرقل قانونيًا أو فعليًا صيانة الاستثمارات والانتفاع بها أو تصنيفها، كما على إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية التابعة للدولة المضيفة.

2- الاتفاقيات الجهوية:

في هذا الصدد قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين الأولى بينها وبين دول اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990م، بهدف ترقية وضمان الاستثمارات، والثانية بينها وبين الدول العربية والتي تهدف إلى استثمار أموال الدول العربية بين الدول العربية بتاريخ 07 جويلية 1995م، وبخصوص الضمانات المبرمة في إطار هذه الاتفاقية فهي تشمل على:

2-1- الضمانات المالية: وتتمثل في حرية التحويل بدون آجال لرؤوس الأموال وعوائدها، كما توفر الضمانات المالية حق التعويض عن الأضرار التي قد تصيب عملية الاستثمار، ويمكن لهذا التعويض أن يكون نقدي أو عيني حسب الحالة.

2-2- الضمانات القانونية والقضائية: وتتمثل في التعويض عن التأميم وضمانات الاستثمار، كما يمكن ضمان تعويض (في حالة حوادث أضرار) من طرف هيئات دولية تجارية، كما تنص الاتفاقية على حل النزاعات التي قد تنشب بين الدولة المضيفة والمستثمر، وذلك بعرضها على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي، أو محكمة الاستثمار العربية أو هيئات التوفيق والتحكيم الدولية المتخصصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار.

3- الاتفاقيات متعددة الأطراف:

انضمت الجزائر كذلك إلى الاتفاقية متعددة الأطراف، حيث صادقت على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة 1995م[1]، والتي أنشأت تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء، وبالخصوص إلى الدول النامية، ودخولها كذلك في اتفاقية مع المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى[2].

---

(1) الجريدة الرسمية، الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995م، الذي يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

(2) الجريدة الرسمية، الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995م، الذي يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الوطنية للبيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر بإعداد إستراتيجية خاصة بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بدأت الحكومة بمعاينة المؤشرات والتحديات، فحددت إستراتيجية منذ مطلع الألفية تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقوم على تفحص دقيق لمدى تدهور البيئة وتوضح الأهداف المطلوب تحقيقها لمواجهة المشاكل الإيكولوجية الكبرى، ونجز هذه الإستراتيجية فيما يلي[1]:

أولاً: وضع إطار تشريعي ومؤسسي

لابد من التركيز على النصوص التي تمثل القاعدة القانونية لكل سياسة تنموية مستديمة وذلك من خلال:

1- القانون المتعلق بالبيئة: لابد من مراجعة القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة آخذين بعين الاعتبار الالتزامات الدولية التي إلتزمت بها الجزائر، وبالتالي سيدرج القانون مفهوم التنمية المستدامة طبقًا لما جاء في قمة الأرض بريو دي جانيرو.

2- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها: سيعمد في خطوة أولى إلى إعداد قانون يحدد كيفية تسيير النفايات تسييرًا محكمًا من الناحية الإيكولوجية.

3- سن قانون خاص بالجبل: سيسمح هذا القانون برسم سياسة خاصة بتنمية الجبل وتهيئته وحمايته

4- سن قانون يتعلق بحماية الساحل: سينكفل هذا القانون بالجوانب المرتبطة بالتسيير الدائم والمستديم للساحل والمناطق الساحلية وحمايتها.

5- إعداد قانون خاص بالسهوب: حيث يهتم بالجانب العقاري والمسائل المتعلقة بمنح الامتياز.

6- القانون المتعلق بتهيئة الإقليم: هناك ضرورة لتجديد هذا القانون وجعله مطابقًا لمتطلبات التنمية المستديمة.

أمّا فيما يخص الإطار المؤسسي فيتم ذلك عن طريق دعم المؤسسات على المستوى الوطني والجهوي، وإقامة نظام شامل للمعلومات الخاصة بالبيئة، وكذا تعزيز المخابر وشبكات المراقبة.

---

(1) مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستديمة**، حالة الجزائر، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م، ص 102.

ثانيًا: حماية الموارد الطبيعية

يتم حماية الطبيعية من خلال:

1- مكافحة الانجراف المائي: عن طريق تشجيع أعمال التهيئة وتهيئة المراعي وتحسينها.

2- مكافحة التصحر: حيث تطلب ذلك إحياء وإصلاح الأراضي الرعوية التالفة، وغرسها بالأشجار المثمرة في إطار نظام الامتياز. بالإضافة إلى إصلاح الأحواض الحلفاوية وإعادة تأهيلها، ووضع برنامج خاص لحمايتها. زيادة على تثبيت الكثبان بواسطة فصائل نباتية.

3- مكافحة إزالة الغابات: من خلال إعادة الغابات عن طريق تشجيرها ورعايتها. بالإضافة إلى تحسين مستوى العاملين وحمايتهم هم كذلك.

4- حماية الواحات: ويتطلب ذلك تطوير الواحات التقليدية وأنظمتها الزراعية وإيجاد حل لظاهرة تصاعد المياه، التي أصبحت تهدد هذه الواحات.

5- حفظ التنوع البيولوجي وتطويره: وهذا بتحسين الوعي وتعميمه على التراث على جميع المستويات، مع أهمية تطوير التعليم والبحث في الميدان المنظومات الحيوية والوراثية والأمن البيولوجي.

ثالثًا: الحفاظ على الماء:

يتم حماية المياه من خلال[1]:

1- الاقتصاد في المياه: تحسيس المستهلكين بأهمية المياه (الماء) مع ضرورة الحفاظ عليها، وإن لم يكفي نستخدم أداة التسعيرة الرادعة، التي تدفع هؤلاء المستهلكين إلى الاقتصاد في استعمال الماء.

2- حماية الموارد المائية: عن طريق إنجاز أنظمة التطهير الحضرية وتسييرها، بالإضافة إلى تقنية المصاريف المياه الصناعية.

3- شبكة مراقبة ورصد نوعية الماء: توفير محطات المراقبة التي تتولى مراقبة نوعية المياه السطحية الجوفية، واختبارها (فيزيائيًا وكيميائيا)، وتوفير محاطات النظافة الولائية.

---

(1) عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 15 يناير 1993م، ص 14.

رابعًا: الحد من التلوث وتسيير النفايات:

ويتم ذلك من خلال التدابير التالية:

1- التلوث المنبعث من السيارات: تطوير وقود أقل تلويثًا (بنزين بدون رصاص، غاز البترول).

2- التلوث الصناعي: تطوير أنظمة الإنتاج وتشجيع الإنتاج الأنظف عن طريق توفير التكنولوجيا المتطورة والتقنية النظيفة.

3- الاقتصاد في الطاقة: تشجيع مؤسسات قطاع الطاقة على مواصلة جهودها من أجل إسترجاع أكبر قدر من الغازات المرسلة على المشاعل.

4- تسيير نوعية الهواء: إقامة شبكة لمراقبة نوعية الهواء في المناطق الحضرية وفي مستوى التجمعات السكانية الكبرى، ومتابعة مصادر الانبعاثات الموجودة وقياس التركزات الملوثة للهواء، بالإضافة إلى توسيع المساحات الخضراء خاصة في المناطق الحضرية.

5- النفايات الصلبة: النهوض بتسيير النفايات تسييرًا متكاملاً عن طريق إصدار قانون يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. يسمح للجماعات المحلية بتأدية مهامها على نحو أفضل في مجال الحفاظ على النظافة والصحة العامة من جهة، وأن يساعد على ظهور ونمو أنشطة ذات علاقة بجمع النفايات ونقلها وتثمينها وتدميرها من جهة أخرى.

خامسًا: حماية الساحل

إنّ التكفل بالساحل وتسييره بصورة فعالة يتطلب مسعًا شاملاً بالتضامن مع سائر التراب الوطني، ويتطلب أعمالاً ملموسةً وترتيبات تقنية ومؤسساتية خاصة من خلال[1]:

- ✓ التحكم في العقار والعمران.
- ✓ الاستصلاح السياحي.
- ✓ إزالة التلوث البحري والساحلي والوقاية منه.
- ✓ إزالة توحل الموانئ وجرفها.
- ✓ استصلاح الإمكانيات الصيدية وتربية المائيات والمرجان وحمايتها.

(1) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الرابع: أهم مقومات نجاح سياسات وإستراتيجيات جذب الاستثمار وتوجهيه لصالح التنمية المستدامة في الجزائر

1- تحقيق الاستقرار السياسي:

وهو الشرط اللازم والأساسي للتنمية في الجزائر، فالمخاطر الناجمة عن التوتر السياسي سواء كانت حقيقية أو متوقعة، فرأس المال البشري، والتكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج المكثف تتراجع نتيجة الاستثمار المادي ويرافقه الانخفاض في الإنتاجية، حيث ينتج عنهما انخفاض في الأجور المستويات المعيشية، كما ينبغي تنسيق سياسات على المستوى الإقليمي والدولي حتى تكون فعالة.

ونظرًا لأنّ المستثمرين الدوليين ينظرون على المنطقة كخليط من أسواق منفصلة عديدة ترتبط فيما بينها المخاطر بدلاً من التقسيم الاقتصادي للعمل، فمن الضروري إيجاد فرص وقدرات لتجارة صناعية ذات علامة إقليمية لجني المزيد من فوائد التعاون في مجال السياسة الاقتصادية، والتحديث الصناعي، بما أنّ التنمية ترتبط أساسًا بالتصنيع ينبغي أن تقوم سلطة فوق وطنية بتنسيق حملة لبناء القدرات الصناعية تكون أكثر نجاحًا، وينبغي أن تشرع تلك السلطة في وضع قوانين وقواعد جديدة يستحسن أن يتم التوصل السريع بشأنها على توافق إقليمي.

2- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الحوافز المقدمة أو المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئًا اقتصاديًا وماليًا، ومن ثمة يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية، ونعتبر هذه الأعباء المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى بمثابة خسارة مالية للخزانة العامة، وبالتالي فإنّ المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب أن تفوق هذه الخسائر، ويجب أن تكون الأهداف الموضوعية واضحة ومحددة سواء كانت تتمثل في زيادة الصادرات أو زيادة الكفاءة الاقتصادية، والغرض من تحديد هذه الأهداف هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلية يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات، كلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة المحلية الرخيصة وغيرها[1].

---

(1) عطايلية أسماء، **آفاق وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2010م، ص 112.

3- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناقضة معها:

يعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عملية مؤقتة لحسن زيادة الاستثمار المحلي كمّا ونوعا، بحيث يستطيع قيادة عملية النمو الاقتصادي، إذ أنّ الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية. فبالرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيره من التدفقات المالية الخارجية، فقد ينخفض لظروف عالمية أو محلية، ومن ثمة يجب أن تكون إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع إستراتيجية دعم الاستثمار المحلي، بحيث تنخفض على المدى الطويل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من ناحية تخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها. أي أنّ سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي، بل أن تعمل زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة الاستثمار وليس العكس.

4- ربط سياسة التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة الدولية:

يجب أن تكون هذه السياسة رادفاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العليا، ويعني أن لا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة، كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بحيث تساعد على نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن شأن التركيز على هذه القطاعات أن يساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وليس فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المُراد جذبه لتحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزينة العامة[1].

5- تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب ثم إيجاد فرص للاستثمار:

أي خلق استثمارات أجنبية والعمل على خدمة الاستثمارات القادمة، بحيث تبقى وتنفذ التزامات طويلة الحل بدلاً من خروجها بسرعة، نظرًا لعدم كفاءة الحوافز أو عدم تنفيذها أو بطء الخدمات الأساسية لهذه الاستثمارات أو عدم توفرها.

(1) عطايلية أسماء، مرجع سابق، ص 113.

ويعني ذلك أنّ خطة جذب الاستثمار تتكون من ثلاثة مراحل، تتضمن الأولى إيجاد الفرص المواتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات الجذبة لهذه الاستثمارات، وتتمثل المرحلة الثانية المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة، أمّا المرحلة الثالثة فتتمثل في الدعاية والترويج بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع مستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول.

6- تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص لجذب للاستثمار الأجنبي المباشر:

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك: تخفيض العجز المالي والتجاري، واستقرار السياسة المالية والنقدية، والتحكم في التضخم، كما أنّ خلق فرص للاستثمار بما في ذلك انتهاك سياسة الخوصصة يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها، والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها.

8- الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة:

يهدف ذلك إلى انتفاع مؤسسات القطاع الإنتاجي من الإمكانيات المالية والعينية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة، لتوسيع نطاق الاستفادة من تدفق هذه الاستثمارات.

9- دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية:

في حالة توفرها كشراء المواد الخام واليد العاملة... إلخ.

10- إنشاء أجهزة قومية لاختبار أنواع ومستويات وتكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة.

11- إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها.

12- دراسة مشروع الاستثمار المقترحة.

13- تطوير القطاع المصرفي والمالي.

14- تنظيم المنافسة على أساس الجودة الشاملة.

15- نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة: حيث أنّ الجزائر تحتاج إلى ثقافة جديدة تؤثر في كل من السلوك الاستثماري والسلوك الادخاري يؤدي إلى غياب تلك الثقافة إلى نقص المعرفة بأساسيات اتخاذ القرار للاستثمار وكيفية حساب المخاطر.

المبحث الثاني: دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر

يمكن تعريف الطاقة المتجددة على أنّها المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى، يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر.

يعيش الإنسان في محيط من الطاقة، فالطبيعة تعمل من حولنا دون توقف معطية كميات ضخمة من الطاقة غير المحدودة بحيث لا يستطيع الإنسان أن يستخدم إلاّ جزءًا ضئيلاً منها. فأقوى المولدات على الإطلاق هي الشمس ومساقط المياه وحدها قادرة على أن تنتج من الطاقة الكهرومائية ما يبلغ 80% من مجموع الطاقة التي يستهلكها الإنسان.

وللتعرف أكثر نتطرق بالتفصيل إلى أهم الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها.

المطلب الأول: الطاقة الشمسية

أولاً: مفهوم الطاقة الشمسية

إنّ الشمس هي مصدر الحياة على وجه هذا الكوكب، وهي المصدر الرئيسي للطاقة باستثناء الطاقة النووية، فكل صور الطاقة المتواجدة أصلها من الشمس، فالطاقات الاحفورية استمدت طاقتها المخزونة منها، كذلك تعد طاقة الرياح نوع من أنواع الطاقة الحركية المستمدة منها[1].

وطاقة الشمس طاقة مستمرة لا ينقطع فيضها، وهي طاقة هائلة بكل المقاييس. بالنظر إلى حجم الأرض فإنّ سطحها لا يستقبل إلاّ جزء صغير من الطاقة الكلية الصادرة منها يصل على نحو جزء من 2000 مليون جزء من الطاقة الشمسية، ورغم فإنّ هذه الطاقة الوافدة إلى الأرض تزيد عن إجمالي الاحتياجات العالمية من الطاقة بنحو 5000 مرة، بحيث أنّ الطاقة التي يمكن الحصول عليها من أشعة الشمس لمدة 105 دقيقة تكفي لتلبية احتياجات استهلاك العالم لمدة عام[2].

---

(1) حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2002م، ص 81.

(2) اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية: http//www.chamer.org.sa/arabic/informationcenter/studies/documonts تاريخ الاطلاع:29/04/2015

ثانيا: واقع الطاقة الشمسية في الجزائر دورها في التنمية المستديمة

تزخر الجزائر كميات عظيمة في ميدان الطاقة الشمسية، حيث تفوق الشمس 20000 ساعة في العالم تقريبا، وتصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء. وتقدر الامكانيات الحرارية الشمسية التي يمكن استغلالها من 16900 كيلوواط في الساعة، أي ما يساوي على سبيل المثال 60 مرة استهلاك الاتحاد الأوروبي. وفي إطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2005–2009 قام وزير الطاقة المناجم في المنطقة الغازية حاسي الرمل بولاية الأغواط بوضع حجر الأساس لبناء محطة تستعمل الشمس والغاز الطبيعي لإنتاج 180 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، هذه المحطة (Central Hybride) الأولى التي تتبعها فيما بعد أربع محطات على المستوى الوطني للحفاظ على الكهرباء أثناء الليل وعندما يكون الجو غائما، هذه المحطة تتربع على مساحة 152 هكتار، تستعمل مرايا عملاقة مقعرة على مساحة 18 هكتار مع لوحات شمسية 100 متر لتوليد الكهرباء[1].

قدر هذا الإنجاز سنة 2010م بأكثر من 350 مليون دينار جزائري وجهز في نفس السنة، ويسمح على المدى البعيد بتصدير الطاقة الكهربائية نحو أوروبا كبديل للطاقات المتحجرة التي تعبر عن تلوث البيئة، إن هذا المشروع الذي أنجزته ولا زال في طور الإنجاز الشركة الألمانية ' Aleengeo Business Group" المتخصصة في الطاقات المتجددة، بحيث تم التصديق على إمكانات الجزائر في مجال الطاقات الكهربائية في أفق 2020م، وقامت الجزائر بهذا الإنجاز ضمن إطار التنمية المستدامة، فهو يساهم في نفس الوقت من تخفيض الغازات الجوية المتسببة في الاحتباس الحراري. وبالتالي حماية الجزائر وكذلك أكثر من 20 قرية متواجدة بالجنوب مثل غرداية، تمنراست، إليزي، أدرار استفادت من الطاقة الكهربائية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، وبالتالي ترقية النمو الاجتماعي وبالنسبة للاقتصاد فإن الطاقة الشمسية تخفض من البطالة من خلال المصانع المنجزة للوحات الشمسية التي تخلق فرص العمل وأيضا يرتفع إنتاج الكهرباء، ويصدر إلى الخارج ويحسن من الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال ترقية تصدير خارج قطاع المحروقات. ومن هنا تكون الطاقة الشمسية قد حققت قفزة نوعية في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئة للتنمية المستدامة في الجزائر، بحيث تعتبر البديل الأكثر فعالية في الجزائر نظرا[2]:

الخصائص الجغرافية، الذي تزخر بها بلادنا سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلة عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى.

( ) Sami Fahmi: in Central Hybride Gaz- solaires Hassi Rmal new Algérienne de l'économie de la finance. N15, Alger, le 15 décembre 2008 , P 38

(2) عمر الشريف، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة بسكرة، جوان 2004م، ص 02.

- وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.

- الآثار البيئية الإيجابية: إذا أنها أقل تلويثًا من الأنواع الأخرى.

وعليه فالأمر يبقى مسألة وجود الهيئات التي تتكفل بتطوير استغلال الطاقة الشمسية وتزويد المناطق المعزولة بالطاقة، وهو ما يعرف تسطير سياسة طاقوية للبلاد من طرف الهيئات المعنية لتقديم خدمات اقتصادية واجتماعية للسكان.

فكان استغلال الجزائر للطاقة الشمسية على النحو التالي:

جدول رقم (3-5): استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
% المساحة	4	10	86
قدرة التشمس في المتوسط (سا/سنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كليو/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: لامية عيوانة، الطاقات المتجددة ودورها في الاقتصاد الجزائري،رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 15.

كما أنّ استغلال الطاقة الشمسية على أكمل وجه يمكنه توفير كم هائل من الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية عن طريق استعمال التحويل الحراري والتحويل الإشعاعي الضوئي إلى طاقة كهربائية باستعمال الخلايا الشمسية، كما أنّ التقنية المستعملة أو المستخدمة في الطاقة الشمسية بسيطة ونسبية، بالإضافة إلى الجانب الإيجابي المتمثل في سلامة البيئة والمحافظة عليها.

رابعًا: آفاق الطاقة الشمسية بالجزائر

تعتبر هذه التجربة الصناعية كمخبر يسمح للجزائر مستقبلاً بإطلاق مشاريع أخرى والتحكم فيها، كما أشار المدير العام لمجمع سوناطراك أنّ هذا المشروع يسجل علامة حقيقية تثير فضاء مستقبلنا في مجال الطاقة القائم على التنويع والتركيب وفي مصادرها وتنمية نظام طاقوي دائم مدعم بطاقات شمسية هائلة والأهم في كل حوض البحر المتوسط.

كما عملت الجزائر بتزويد 20 قرية صحراوية معزولة من الكهرباء قبل نهاية 2010م، ويأوي مركز الأبحاث لدراسة وسائل تخفيض تكلفة الطاقة الشمسية، لأنّ المحطة التي ربحت الشركة الألمانية مناقصتها تقدر تكلفتها حوالي 425 مليار دولار، وستحوز منها 66% هذه المحطات تستعمل

التكنولوجيا التي يطلق عليها تركيز الطاقة الشمسية التي تسمح للأشعة الشمسية بتسخين التيارات لتشغيل دولاب ينتج الكهرباء، وتأمل الجزائر بناء ثلاث محطات بإمكان كل محطة توليد 400 ميغواط إلى غاية 2016م.

وهذا يفرض على الجزائر التكثيف من الاستثمار وهياكل مؤسساتية ضخمة، فالطاقة الشمسية تتوافق مع التنمية الاقتصادية الجوارية واللامركزية، وعلى المستوى الإنساني ينبغي على فرد منّا يقرر كيفية التحول إلى منتج كهربائي ببعض عشرات الآلاف من الدنانير لأنّ البطارية واللوحات الشمسية ستعوض بامتياز المولدات الكهربائية القديمة، يعتقد الخبراء في الطاقة الشمسية من الوكالة الفضائية الألمانية على المدى البعيد أنّ تكلفة جمع الطاقة بحجم برميل من البترول يمكن أن يساوي 15 دولار فقط سنة 2020م[1].

فإذا كانت الجزائر تتوفر اليوم على إمكانات عامة من المحروقات تسمح بتغطية حاجياتها الطاقوية والتصدير لتمويل التنمية فإنّ هذه الإمكانات ليست متجددة، وسيأتي اليوم الذي لن يكون فيه قطاع المحروقات يتحمل الأعباء التي يضطلع بها حاليّا.

وفي إطار الطاقة الشمسية والتكنولوجية سيتم إنشاء قطب تكنولوجي والهدف هو العلم على التحكم من الآن في تكنولوجية الطاقة الشمسية، ويصبح هذا الفرع صناعة حقيقية للطاقة الشمسية: يمكنه أن يخلق مناصب شغل وتخرج بعض المناطق من عزلتها كما يمكن أن يستعمل إنتاج الطاقة الشمسية في الاستهلاك الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التصدير: حيث أنّ العديد من البلدان الأوروبية سطرت لنفسها أهداف استيراد الطاقة الشمسية من الجزائر وهي ألمانيا بالدرجة الأولى، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا وغيرها.

المطلب الثاني: طاقة الرياح

أولاً: مفهوم طاقة الرياح:

إنّ طاقة الرياح هي القدرة التي تمتلكها الرياح والتي تمكنها من تحريك الأشياء، أي الطاقة الحركية التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة[2]. وهي طاقة مجانية تعود في الأساس على الشمس، حيث يؤدي تسخين أشعة الشمس للهواء إلى تصاعد هذه الطبقات الهوائية الحارة إلى أعلى تاركة تحتها فراغ

(1) كنيدة زليخة، **حماية البيئة كأحد مرتكزات تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، 2011م، ص 171.

(2) الطاقة المتجددة المستدامة، http://www.arab-eng.org/vb/t2611.html تاريخ الاطلاع (20-04-2015).

يتم ملؤه بالهواء البارد الذي ينساب كرياح، إذًا فأصل طاقة الرياح هي الشمس بحيث قدر العلماء أنّ 2% من الطاقة الشمسية الساقطة على سطح الأرض تتحول إلى طاقة رياح[1].

إنّ طاقة الرياح هي طاقة سريعة التأثر بالتغيرات في أشكال طبوغرافية المنطقة والأنماط المناخية لها، إضافة إلى التغير المكاني، هناك تغير زماني حيث يسجل فرق في الطاقة المنتجة من الرياح خلال اليوم الواحد، وخلال فصول السنة، وحتى من سنة إلى أخرى. إضافة على ذلك هناك مشكلة تعيق استغلال هذا المصدر وهو صعوبة تحديد الأماكن الأفضل وكذا تحديد مورد الرياح الذي يمكن الحصول عليه عمليًا في منطقة معينة.

فالريح مثلها مثل باقي أنواع الطاقات المتجددة لا يمكن الاعتماد عليها بصفة مستديمة، فأي بقعة على الأرض قد تتعرض لرياح عاتية في بعض الأوقات، وقد تتوقف عندها الريح تمامًا في أوقات أخرى، وللتغلب على مشكلة تذبذب الطاقة نتيجة لتغير سرعة الريح يجب أن يواكب برنامج إنشاء محطات قوية تعمل بطاقة الريح برنامجًا آخر لحفظ الطاقة، إمّا على صورة طاقة كهربائية في بطاريات، أو طاقة ميكانيكية تستخدم في رفع المياه إلى أعلى فوق الجبل مثلاً، ثم إعادة استخدام هذه المياه في توليد الكهرباء عندما تضعف الرياح.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في إنتاج الطاقة من الرياح

تعتبر الطاقة المنتجة من الرياح طاقة شديدة التأثر بالعوامل المحيطة بها سواء أكانت زمنية أو مكانية وتذكر منها[2]:

- ✓ متوسط سرعة الرياح وتغيرها اليومي والفصلي والسنوي.
- ✓ تغير اتجاه الرياح من الزمن وتغيره من الارتفاع أيضًا.
- ✓ مدى المنطقة التي تغطيها الرياح ومقدار السرعة والاتجاه.
- ✓ تغير الاتجاه واحتمال حدوث انحرافات كبيرة ومفاجئة فيه.
- ✓ تردد حدوث أوضاع الرياح القاسية كالعواصف.

---

(1) عبد العلي الحفاف، شعبان كظيم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2007م، ص 95.

(2) مرجع سابق، ص 97.

ثالثا: خصائص طاقة الرياح

من بين الخصائص نذكر:

✓ طاقة الرياح محلية متجددة لا ينتج عن استغلالها أي غازات ملوثة.

✓ 95% من الأراضي المستخدمة كحقول للرياح يمكن استخدامها في أغراض أخرى كالزراعة والري، كما يمكن وضع التوربينات فوق المباني.

✓ توفر طاقة الرياح على إمكانات كبيرة في توليد الكهرباء، حيث قدرت منظمة المقاييس العالمية حجم الطاقة الكهربائية الممكن توليدها بواسطة الرياح على نطاق عالمي بحوالي 20 مليون ميغاواط، وهي إمكانات ضخمة في حالة تحقق استغلالها.

المطلب الثالث: الطاقة المائية

الماء هو عصب الحياة فقد جعل الله تعالى كل شيء حي منهن بالإضافة على أهميته تلك فقد سخر الله تعالى في هذه المياه طاقة هائلة.

أولاً: مفهوم الطاقة المائية

يمكن تعريفها على أنها الطاقة الكامنة أو القدرة التي تمتلكها الكميات الكبيرة من المياه سواء في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات، حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها[1]. إذاً فالماء هو أحد المصادر المتجددة للطاقة التي عرفها الإنسان منذ القدم حيث بدأ استغلالها في رفع المياه للري وإدارة العجلات والطواحين، إلاّ أنّ الاستخدام المباشر للطاقة المائية واجه العديد من المشاكل مما حدّ من التوسع في استخدامها.

ثانيا: مصادر الطاقة المائية

يمكن تصنيف المصادر المائية على مجموعتين رئيسيتين هما[2]:

✓ المصادر البحرية: وهي مصادر الطاقة ذات الأصل البحري أي المرتبطة بالمسطحات البحرية والمحيطية، وتمثلها حركتي الأمواج والمد والجزر، وتعدّ من أوسع المصادر المائية للطاقة انتشارا، والتي تشغل حوالي 75% من حجم الكرة الأرضية.

---

(1) أبو شهاب المكي، **الطاقات المتجددة المستدامة**: http://www.TKne.net/v3/t26579.html تاريخ الاطلاع (13-04-2015).

(2) محمد خميس الزوكة، **جغرافية الطاقة، مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول**، دار المعرفة الجامعية، مصر 2001م، ص ص 337-347.

✓ مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية: وهو إمّا بشرية أي اصطناعية كالسدود والخزانات وإمّا طبيعية تتمثل في الشلالات والمندفعات الطبيعية.

ثالثًا: خصائص الطاقة المائية

تتميز الطاقة المائية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

✓ الطاقة المائية طاقة غير ملوثة للبيئة، لأنّ عملية توليدها واستخدامها لا يتضمن أي من العمليات الملوثة للبيئة كالاحتراق والعمليات الفيزيائية والكيميائية التي تنبعث منها الغازات العادمة، كما لا تخلق نفايات صلبة.

✓ سهولة توليد الطاقة الكهربائية منها.

✓ سهولة التحكم في الطاقة الكهرومائية وتقسيمها حسب الحاجة، مما له أهمية كبيرة في الصناعة الحديثة.

✓ سرعة نقل وتوزيع الطاقة الكهرومائية ومرونتها التي لا نظير لها في الاستخدام.

✓ قابلية الطاقة الكهرومائية للتبادل الدولي، حيث يتم تبادلها ما بين الدول المتجاورة.

رابعًا: عيوب كل من الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والمائية

رغم كون الطاقة المتجددة بأنواعها أفضل مصادر الطاقة، إلاّ أنّها لا تخلو أنواعها من العيوب التي كانت عائقًا في وجه تطورها، مثال: الطاقة الشمسية كونها نظيفة فهي طاقة لا تتوفر طوال اليوم ولا طوال السنة، بالتالي تشكل عائق في عملية خزنها لاستغلالها في أوقات الحاجة إليها كالشتاء والليل[1].

أمّا الطاقة الهوائية فهي مصدر غير ثابت فالطاقة الناتجة عن الرياح متغيرة حسب الزمن في اليوم الواحد، كما أنّها متغيرة حسب المكان أيضًا، والحاجة إلى مساحات كبيرة قد لا تكون متوفرة دائمًا، بالإضافة إلى الضجيج الذي يرافق عملها[2]. أمّا بالنسبة للطاقة المائية من بين ما يعيبها السلط

(1) كريستوفر فلاكين، ترجمة محمد الحديدي، **ما بعد عصر النفط اقتصاد قائم على الطاقة الشمسية**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992م، ص 34.

(2) عادل منور، **المصادر الجديدة والمتجددة**، مجلة أخبار النفط والصناعة، شركة أبو ظبي للطباعة، الإمارات المتحدة، العدد 430، 2006م، ص 23.

المائية لا تتوفر إلاّ في أماكن محددة وتدمير الحياة البرية نتيجة بناء السدود وإجبار السكان على الرحيل.

المطلب الرابع: آفاق استغلال الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة بالجزائر

إنّ جهود الجزائر الحالية هي استغلال الطاقات المتجددة لتقليل من حدّة المتغيرات المناخية، حيث قامت بتوليد غاز الميثان من النفايات الصلبة واستخدامه في تسخين المياه وإنتاج الكهرباء، مما سمح لهذا المشروع بتقليص حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بـــ 15 مليون طن، ومن المشاريع الأخرى محطة ريحية لتوليد الكهرباء بقدرة 8 جيغاواط في السنة، وتسمح بالتخلص من 6.6 طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، ومشاريع أخرى تتعلق بضخ المياه والإنارة العمومية والاتصالات وغيرها(1).

وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الطاقة الكهربائية بالنسبة لاقتصاد الدولة تعتزم الجزائر إنتاج 30% من طاقتها الكهربائية انطلاقًا من المصادر المتجددة في آفاق 2050م، بحيث يتم إنتاج 23000 ميغاواط انطلاقًا من الطاقة الشمسية، منها 17000 ميغاواط موجهة للسوق المحلية و 6000 ميغاواط للتصدير، ومن أجل تحقيق ذلك تدخل الجزائر في شراكات مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل الاستفادة من التكنولوجيات والخبرات التي اكتسبوها، كاتفاق التعاون الذي أبرمته مع ألمانيا والذي بموجبه تلتزم الشركة الألمانية المتخصصة في الطاقة الشمسية "سونارجي أم بي أش" بتطوير مصنع "لبسيليسيوم" الشمسي لطاقة إنتاجية تقدر 5 آلاف طن سنويًا.

بالإضافة على ذلك تحوز الجزائر على عدة مشاريع لاستغلال وتطوير تكنولوجيات الطاقات المتجددة من أجل النهوض بعملية التنمية المناطق النائية البعيدة، خاصة وأننا نعرف أنّ هذا الوطن مترامي الأطراف والكثافة السكانية تقل في الأماكن البعيدة، مما يجعل إيصال شبكة الكهرباء إليها غير اقتصادي، وهنا يكون الحل الأمثل لتنمية هذه المناطق هي استغلال الطاقات المتجددة وبالأخص الشمسية في الجنوب الكبير لتوفرها وبإمكانيات ضخمة ومن الأمثلة على ذلك مشروع كهربة 20 قرية بالجنوب الكبير والذي كان له الأثر الإيجابي على حياة سكان هذه المناطق. حيث يسمح الحصول على خدمات الطاقة بتحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة، وكذا التقليل من حدة البطالة في هذه المناطق نتيجة لفرص العمل التي توفرها في تركيب وتشغيل وصيانة نظم الطاقات المتجددة. ومنه نقول أن الطاقات المتجددة تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق تنمية المستديمة في هذه المناطق مما يجعلها قادرة على تحقيقها في كافة المناطق.

---

(1) بوعشير مريم، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011م، ص 194.

وفي الأخير نقول أنّ الجزائر غنية جدًا بمصادر الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية، مما يؤهلها لأن تكون من الدول الرائدة في تصدير الطاقة النظيفة، فقط ما تحتاج إليه هو الاستغلال الجيد والتسيير العقلاني لهذه الموارد ولا يتم ذلك إلاّ من خلال تهيئة البيئة الملائمة والمشجعة على الاستثمار في هذا المجال، وإنشاء معاهد متخصصة في تقنيات الطاقات المتجددة، أو إدخالها في البرامج التعليمية، حتى يكتسب المجتمع خبرة تؤهله لاستغلال هذه المصادر الطاقوية. بالإضافة إلى تشجيع الباحثين في هذا المجال وتقديم كل الدعم الذي يمكنهم من أداء عملهم بأكمل وجه وكل ذلك يتطلب من الدولة تخصيص موارد مالية هائلة[1].

ومن السياسة الطاقوية المتبعة تهدف إلى أن تكون الطاقة المتجددة تشكل نسبة 6% من الحصيلة الوطنية من إنتاج الكهرباء في أفق 2015م، للوصول على هذه النسبة تسطر الجزائر برنامج خاص بكل صنف من هذه الطاقة ثم تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6) استغلال تكنولوجيا الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة النظيفة في الجزائر 2010-2015 (الوحدة ميغاواط)

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطاقة الشمسية الحرارية	ميغاواط	100	100	100	100	170	170
	ميزانية الإنتاج %	0.422	0.413	0.384	0.369	0.572	0.532
طاقة الرياح	ميغاواط	40	60	80	80	80	100
	ميزانية الإنتاج %	0.176	0.247	0.307	0.295	0.268	0.312
الطاقة المائية	ميغاواط	200	250	300	350	400	450
	ميزانية الإنتاج %	3.178	3.732	4.183	4.714	4.911	5.156
المجموع	ميغاواط	343.6	413.1	483.6	534.1	654.6	725.1
	ميزانية الإنتاج %	3.808	4.402	4.888	5.392	5.766	6.016

المصدر: أوسرير منور، بوتريع صليحة، **موارد الطاقة المتجددة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المستدامة، الواقع والآفاق** مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 03-04 ماي 2010م، ص ص 15-16.

(1) بوعشير مريم، مرجع سابق، ص 196.

من خلال الجدول نستنتج أنّ مساهمة الطاقة المتجددة في ميزانية الطاقة الوطنية تعتبر نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة للوطن من هذه الطاقات بالخصوص الطاقة الشمسية، إذ تساوي 60 مرة استهلاك بلدان الاتحاد الأوروبي، وهو يضم 15 بلد حوالي 4 مرات استهلاك العالم وتتوفر على مساحات واسعة لوضع الألواح الشمسية المستعملة في تخزين الطاقة، ومن بين المشاريع التي تم إنشاؤها لهذا الغرض ما يلي:

- مشروع تزويد 16 قرية بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في إطار البرنامج 2006-2009م.
- مشروع إنشاء محطة كهروشمسية لإنتاج الكهرباء بحاسي رمل.
- تزويد محطة خدمات نفطال البرمجية سطاوالي بالطاقة الشمسية.
- مشاريع المحافظة السامية لتنمية السهوب.
- مشروع "ديزرتاك" الجزائري-الألماني وانعكاساته الاقتصادية على التنمية الاقتصادية[1].

أولاً: المراحل الأولى لبروز مشروع "ديزرتاك":

تعود فكرة "ديزرتاك" إلى مبادرة من نادي روما أطلقها علماء وسياسيون عام 2003م، بمشاركة "المركز الجوي الفضائي" في ألمانيا، وتتضمن المبادرة أبعادًا عدة أهمها تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا ولدول منطقة شمال إفريقيا أيضًا، وكذلك توفير ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصانع تحلية مياه البحر في تلك البلدان التي تسعى إلى تجاوز أزمة مياه الشرب التي يتوقع أن تواجهها في المستقبل مع ازدياد شح مصادر المياه العذبة فيها، ويتوقع مخططو المشروع الضخم بدء العمل في المرحلة الأولى بعد عشر سنين تقريبًا، على أن ينتهي تنفيذه بالكامل عام 2050م، ويشيرون إلى أنه سيحتاج في النهاية إلى استثمارات تقدر بـ 400 بليون أورو تقريبًا، يذهب 350 بليون منها لبناء معامل متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، ويخصص الباقي لمدّ شبكات من أعمدة التوتر العالي من مراكز الإنتاج على أوروبا باستخدام تقنية عالية تسمح بعدم فقدان أكثر من 15 إلى 20 في المئة من قوة الكهرباء، على الرغم نقلها إلى آلاف الكيلومترات[2].

---

(1) منظمة الطاقة الألمانية، **تقنيات الطاقة المتجددة قصة نجاح ألمانية**، الوزارة الفيدرالية للاقتصاد والتكنولوجيا سنة 2008م، ص 02. www.germanenergyblog.de تاريخ الاطلاع 2015/05/28.

(2) محمد ساحلي، محمد طالبي، مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان "**أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة -عرض تجربة ألمانيا-** مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، 2008، ص 204.

يعتبر ديزرتيك أكبر مشروع للطاقة المتجددة، تشرف عليه المؤسسة الألمانية "ديزيرتيك"، وأطلق رسميا في جويلية 2009 من قبل مجموعة من الشركات والبنوك الألمانية .
المشروع يتضمن إقامة شبكة ضخمة متصلة من المرايا لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية تسخن زيتا خاصا يستخدم في تشغيل توربينات بخارية لتوليد كهرباء. وسيتم نقل الكهرباء بعد ذلك إلى أوروبا عبر خط كهرباء الضغط العالي الموجود حاليا بينها وبين شمال أفريقيا. ويمكن للمشروع أن يوفر حوالي 15 بالمائة من احتياجات قارة أوروبا من الكهرباء. من المتوقع الحصول على 20 جيجاوات (غيغاواط) بحلول عام 2020 و 100 غيغاواط بحلول عام 2050. انعقد اجتماع في مدينة ميونيخ يوم 13 يوليو 2009 لوضع خطة نهائية لتنفيذ المشروع.

الهدف من "ديزرتيك" هو توسيع استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتهيئة الظروف لتصدير الكهرباء إلى أوروبا، والحكومة الألمانية تؤيد بقوة السعي من أجل تحقيق قدر أكبر من استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا، وقد قدمت وزارة الخارجية الألمانية المشورة والدعم السياسي بشكل مستمر لمبادرة "ديزرتيك" الصناعية لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، وذلك منذ إنشائها في 2009م.

وبحسب خطط أخرى موضوعة للمستقبل، يمكن أن يوصل طول المنطقة الصحراوية التي يستخدمها المشروع وصولاً إلى أواسط القرن الحالي إلى نحو 200 كيلومتر بعرض 140 كيلومتر، وتصل مساحتها إلى 27 ألف كلم مربع تزرع بملايين المرايا العاكسة للأشعة والمتصلة ببعضها البعض بحسب ما نشرته شركة "سيمنس" في نشرة خاصة حول الطاقات المتجددة أخيرًا تحت عنوان "الطاقة الخضراء"، وأضافت أنّ هذه المساحة التي تشكل 0.3 في المئة من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تكفي لتأمين كافة حاجة دول المنطقة وأوروبا من الطاقة الكهربائية.

- مشروع ميدغاز (الجزائري-الإسباني):

دخل أنبوب الغاز ميدغاز الرباط بين الجزائر وإسبانيا حيز الخدمة بعد تشغيله التجاري، ويأتي ذلك بعد شهر من تشغيل هذا الربط بالغاز الطبيعي أجرته بعين تيموشنت مجموعة سوناطراك بعد مسار طويل من التجارب التقنية والأمنية والبيئية انتهت في نوفمبر 2010م.

وقعت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك اتفاقات تجارية للتموين بالغاز الطبيعي مع شركائها الإسبان والفرنسي "جي دي اف سويز" تتضمن حجمًا سنويًا إجماليًا بـــ 8 ملايير متر مكعب في العام التي سيتم تسليمها عبر أنبوب مدغاز ، وجرى خلال التوقيع على الاتفاقات التي تغطي مدة 20

سنة وزير الطاقة المناجم السيد "يوسف يوسفي" الذي أعلن عن التشغيل التجاري للأنبوب نقل الغاز ميدغاز وسيسمح هذا الأنبوب الذي يمتد على 1050 كلم منها 550 كلم على التراب الجزائري[1].

والذي أنجز في أعماق البحر (أكثر من 2000م) بنقل سنويًا 8 ملايير متر مكعب من الغاز قابلة للمد إلى 16 مليار متر مكعب على المدى المتوسط، ويربط أنبوب ميدغاز الذي أنجز في إطار استثمار يقدر بحوالي مليار أورو بين المدينة الساحلية بني صاف (ولاية عين تيموشنت) وألميريا بجنوب إسبانيا، ويعد هذا الأنبوب الجديد المسلك الثالث لتصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو أوروبا بعد أنبوب غاز "ترانسميد" الرابط بين الجزائر و "جي أم اوفي" انتظار الأنبوب الرابع "غالسي" الذي سيمون ايطاليا بالغاز الجزائري، ويتعلق الأمر بمشروع دولي ومتعدد الفروع يفتح مجالاً مباشرًا واقتصاديًا لتموين جنوب أوروبا بالغاز الطبيعي، وسيساهم ميدغاز من جهة تحسين أمن التموينات بما أنه سيربط مباشرة السوق الأوروبية بمصدر التموين بالغاز الجزائري كما يعد المسلك الأكثر اقتصاديًا لنقل الغاز الطبيعي إلى جنوب أوروبا.

ويزود أنبوب ميدغاز ابتداء من حقل حاسي الرمل (الأغواط) عبر أنبوب "جي 24" الذي يمتد على 638 كلم وقطر بـــ 12 متر والذي يعبر خمس ولايات (الأغواط، تيارت، معسكر ووهران وعين تيموشنت) وبقدرة إجمالية بـــ 114 مليار متر مكعب سنويًا، يغذي هذا الأنبوب إضافة إلى ميدغاز منشآت عديدة لاسيما المحطات الكهربائية المركزية "لحجرة النوس" (ولاية تيبازة) عبر انحراف نحو الشرق ولاية عين تيموشنت، وكذا جزء من منطقة أرزيو.

وسيتم تسويق الكميات الأولى من الغاز الطبيعي الجزائري عبر الأنبوب ميدغاز الممتد بين بني صاف وألميريا بإسبانيا، وتقدر تكلفته الإجمالية بأكثر من 1 مليار أورو منها أكثر من 420 مليون تمثل حصة الجزائر التي أنجزت كاملاً بأيد جزائرية محلية وكنتيجة صدرت الجزائر 600 مليون من الغاز نحو إسبانيا خلال 2013م.

- مشروع الغاز "غالسي" الجزائر-إيطاليا:

إنّ التراجع الحاد لصادرات الجزائر النفطية نحو الولايات المتحدة منذ 2010م، بعد أن عرفت زيادة بوتيرة عالية بين 2001 و 2009م، قفزت صادرات النفط الجزائري نحو أمريكا من 50 الف طن عام 2000م على 500 ألف طن عام 2001م، ثم 1.5 مليون طن عام 2002م لتصل إلى 22 مليون طن عام 2007م، وعادت للتراجع إلى 17 مليون طن عام 2010م، قبل أن تستقر عام 2012 عند 7 ملايين طن. كما يعرف الغاز الجزائري أيضًا منافسة شرسة من الغاز القطري والغاز الروسي في الأسواق

(1) جريدة ألجيريا برس، 2 فيفري 2013. متوفرة على الموقع: www.algeriapcrsc.com. تاريخ الاطلاع: 2015/04/22.

الأوروبية، من خلال السيل الجنوبي الموجه لتزويد أوروبا الغربية بحوالي 63 مليار م^3 من الغاز عن طريق إيطاليا، ومنها نحو الشبكة الأوروبية، وهو ما يضع مشروع "غالسي" لربط الجزائر بخط جديد نحو إيطاليا بطاقة 8 مليار م3 عبر جزيرة سردينيا على المحك[1].

وتم في شهر ماي 2012م التوقيع على هذا المشروع، حيث يرتقب أن تصل كمية الغاز التي ستضخ على إيطاليا عن طريق الأنبوب "غالسي" إلى 8 ملايير م^3. كما نص الاتفاق على إنشاء شركة مختلطة تتكفل بإنجاز الأنبوب وكذا تسويق الغاز الطبيعي الجزائري في سردينيا، وتقدر تكاليف المشروع بما يقارب 31 مليار أورو، تشارك فيها منطقة سردينيا بنسبة 10% عن طريق الشركة المالية والصناعة بسرديدنا، بينما وزعت الحصص الأخرى على شركة "إينال" للإنتاج بنسبة 18% ومجمع "وينترشال" بنسبة 13.50%.

في هذا السياق عبّر الطرفان الجزائري والإيطالي عن قناعتهما لأهمية الاتفاق المبرم في مجال الغاز، حيث أنّ الاتفاق يؤكد التزام الطرفين بإقامة تعاون حقيقي، بحيث يسمح ذلك لمنطقة سردينيا بالحصول على الطاقة في حين يندرج الاتفاق في إطار إستراتيجية سوناطراك للدخول في شبكة الغاز الأوروبية، إضافة على ذلك يصل طوله إلى 1470 كلم، بحيث ينطلق من حقل حاسي الرمل ليمر عبر البحر إلى غاية جزيرة سردينيا ومنها إلى منطقة توسكانا بوسط إيطاليا[2].

المبحث الثالث: القطاع السياحي في الجزائر ومردوداته الاقتصادية مستقبلاً

بالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم إلاّ أنّنا نجده في الجزائر لم يرتقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدّ محدودة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة، بالرغم من امتلاك الجزائر لمناطق خلابة وشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كلم، وتنوع المناخ الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة، وكذا الصحراء الواسعة التي صنفت من أجمل صحاري العالم، بالإضافة على تعدد التقاليد وتنوع الآثار، كل هذا يعد مخزون سياحي يمتد عبر ربوع الوطن.

(1) غالسي، الانطلاق في أشغال الانجاز فورا لتأكد من مردودية الاقتصادية، متوفرة على الموقع:
www.elmood.com تاريخ الاطلاع: 2015/05/06.

(2) جريدة النهار، متوفرة على الموقع: www.ennaharonline.com. تاريخ الاطلاع: 2015/05/06.

المطلب الأول: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع السياحي لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال الصناعة السياحية والتقليدية أن تحتل مكانتها في السوق العالمية بحكم قدرتها الطبيعية والثقافية وبحكم هذا القطاع الذي ظل لسنوات عديدة حكرًا على المؤسسات العمومية، لم يحظ فعلاً بالعناية الكبيرة، ولتجنب سلبيات الماضي كرست قانون الاستثمار امتيازات جبائية وجمركية لصالح الاستثمارات السياحية وعلى حوالي 174 منطقة توسع سياحي توجهت الدولة مؤخرًا بإنشاء وكالة وطنية لتنمية السياحة، وهذا من أجل التكفل بكل انشغالات المستثمرين من مرحلة التصميم على غاية تنفيذ المشروع ودخوله حيز الاستغلال.

وأنّ الجزائر بفضل هذه السياسة الجديدة تسعى إلى دعم وتكييف علاقات الشراكة من أجل إقامة مشاريع سياحية، حيث يرى القطاع حاليًا استثمارات مع الأجانب كالإيطاليين في مجال الفندقة، كذلك على الدولة التعريف بالإمكانيات وتشجيعها وكذا جلب المتعاملين للتعريف بمنتوجات المناطق السياحية.[1]

في هذا الإطار تلعب الترقية السياحة في الجزائر دورًا جوهريًا، مما يجعلها تسعى إلى ثلاث غايات:

1- إعادة الاعتبار ضمن سياسة جديدة للقطاع السياحي الدولي التي ستشهد التحركات العالمية نحو منطقة المغرب العربي تطورات ملحوظة، وضرورة حصول بلدنا على الجزء الخاص من الموارد الهائلة التي يمكن لهذا القطاع أن يوفرها.

2- بروز صناعة سياحية حقيقية في الجزائر تكون مرفوقة بالخدمات المدعومة التي تتمثل في نشاطات المساعدة وما شبه ذلك، ويمكن بلوغ هذا الهدف بالتشجيع الحقيقي لجميع فاعلي التنمية السياحية سواء تعلق الأمر بالسكان المحليين أو الأجانب ذوي القدرة على التمويل والخبرة والقادرين على إنشاء سوق سياحية.

3- تنفيذ توجهات الحكومات كما ينص عليه برنامج الحكومة ويتعلق الأمر بتحسين سمعة البلاد إزاء البلدان الأجنبية وترقية الاستثمارات السياحية عبر الشراكة و الخوصصة، وأخيرًا إدراج المنتوج السياحي الوطني ضمن الشبكات التجارية الدولية.

---

(1) عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م، ص 129.

4- وهناك إستراتيجية جديدة في القطاع على خلق 100 ألف منصب شغل في السياحة، فالعملية بسيطة حيث تقوم على خلق 50 ألف سرير جديد ويقابل كل سرير موظفون طبقًا للمعايير الدولية.

فالمستثمر لكي يضع أمواله في القطاع ينبغي أن يجد العقار متوفرًا ومهيئًا وبسعر معقول، وبإمكان المستثمر مستقبلاً التوجيه للوكالة الوطنية للتنمية السياحة للحصول على قطعة أرض في أقصر مدة ممكنة، وعمومًا فإنه هناك برنامج يتمثل في إنشاء بنوك خاصة بالاستثمار السياحي أو فتح فروع ببعض البنوك تتطلع بهذا الجانب[1].

ومنه عملية توجيه الاستثمارات ضمن المخططات الوطنية الثلاثة كانت مركزة على تنمية أشكال السياحة التي تخدم السياحة الخارجية. كذلك تحديد المناطق السياحية التي يجب ترقيتها أو حمايتها وفيما يتعلق بحماية المناطق السياحية يكون هناك ضمان تنسيق مختلف المصالح الوزارية المعنية بمشكل التهيئة العمرانية، وإنشاء منشآت قاعدية ومنشآت تسيير القروض والترقية السياحية تهدف إلى التعريف بالسياحة الجزائرية وتقديرها باستعمال كل الطرق للمستهلكين والمسافرين في البلدان التي يهتم سواحها بالسياحة الجزائرية وهي بالخصوص: إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا وتعتبر ترقية السياحة مهمة أساسية من الواجب ترقيتها والرفع من قيمتها لتخدم مصالح البلاد في مجال تطوير السياحة، حيث يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات.

1- تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.

2 تنمية الأقطاب والقرى السياحية الكبرى، وذلك بترشيد الاستثمار.

3- إعداد برنامج نوعية السياحة.

4- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السياسة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.

5- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين، ففي هذه الحالة لا يمكن جلب سواح أجانب إلاّ بتغيير العقليات والنهوض بتشجيع السياحة المحلية بإنشاء مناطق سياحية تقام عليها منشآت ذات طراز معماري سياحي متميز ملائم للمستثمرين.

6- وضع مخطط توجيهي يحدد إطار المناطق المؤهلة ويعين النشاط أو المنتوج السياحي الملائم وشروط استغلالها.

---

(1) فرحاتي رياض، السياحة ومفهوم الاستدامة، وزارة السياحة، ورشة خاصة بالبيئة والسياسات القطاعية، الجزائر، 21 نوفمبر 2005م، ص 02.

7- وضع نظام صارم وواضح للتهيئة الإقليمية.

8- وضع مقاييس وقواعد تنظيمية خاصة بالقطاع للحفاظ على نوعية البيئة الطبيعية العامة.

9- تغطية العجز في مجال استقبال السواح.

10- رفع مستوى الخدمات السياحية إلى المعايير المعمول بها دوليًا.

11- الترويج والإعلام كأولويات بالنسبة للقطاع والتكوين.

12- التصرف في العقار السياحي لفائدة المستثمرين.

13- تهيئة المناطق السياحية.

14- متابعة وإنجاز الاستثمارات السياحية.

15- وضع مخطط تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر واقع 2010".

16- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.

17- المحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية.

18- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة كالقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي صدر في 2003/02/17م.

المطلب الثاني: مجالات السياحة في الجزائر

أولاً: السياحة الحموية (العلاجية)

تلقى ما تعرف بالمنابع الحموية في الجزائر رواجًا شعبيًا منقطع النظير تبعًا لما تنطوي هذه الأمكنة المتميزة من قيمة سياحية وثراء إيكولوجي وبعد ترفيهي، إضافة إلى ما توفره من منافع صحية جمّة تبعًا لقدرة مياهها على علاج قاصديها من عدة أمراض على نحو صارت معه هذه السياحة الحموية رافدًا اجتماعيًا وقبلة مفضلة للباحثين عن العلاج والاستجمام، وتمتلك الجزائر 202 منبع حموي على امتداد 1200 كلم، بينها 90 ليتم استغلالها بطرق تقليدية أشهرها منبع حمام دباغ الواقع بولاية قالمة، ويعتبر جوهرة سياحية عالمية بكل المقاييس اعتبارًا لما ينفرد به مخزونه الذي لا ينضب من المياه الطبيعية المنبعثة من باطن الأرض بدرجة حرارة قياسية تصل حدود 96 درجة مئوية، وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، وهو ما يجعلها الثانية دوليا من حيث درجة الحرارة بعد المياه المتدفقة من براكين أيسلندا، كما أنّ مياه منبع المسخوطين غنية ومشبعة ببعض المعادن التي توظف في علاج أكثر الأمراض حساسية، مثل الروماتيزم وأمراض الجلد الحساسية، ويجلب هذا المنبع 700 شخص كل يوم[1].

كما خصص مبلغ مالي يقدر بأكثر من 11 مليار دينار جزائري لإنجاز دراسات تقنية لتهيئة 50 ينبوع حراريًا، خلال الخماسي 2015-2019م، من ضمن 259 ينبوع أحصي في 2014م. وإنّ هذا الغلاف المالي سيستغل لتحضير دراسات حول تهيئة 50 ينبوع حمويًا وجعلها قابلة لتجسيد مشاريع استثمارية سياحية حموية التي يميل إليها الكثير من المواطنين من مختلف الأعمار. كما أن هناك 18 مشروع لإنجاز محطات حموية هو حاليًا طور الإنجاز، و 14 مشروع آخر توقف لأسباب عدم توفر رخص البناء أو التمويل، وحول إعادة تأهيل المحطات الحموية التابعة للقطاع العمومي كانت قد خصصت 12 مليار دج لعصرنة 8 محطات حموية من بينها حمام ريغة ومركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، وحمام غرغور بولاية سطيف، إلى جانب مركب حمام الصالحين بولاية بسكرة.

بما أنّ الجزائر تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية القادرة على أن تساهم في بناء قاعدة متينة لـ "سياحة حموية" تجذب السياح المحليين وحتى الأجانب، فإنّ المتخصصين في مجال السياحة يبدون نوعًا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل قياسًا إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع

---

(1) بوعلام غمراسة، **الحمامات المعدنية في الجزائر، مقصد السائح من كل مكان**، تحت الموقع:
http://www.aawawsat.com/details.aps?section-41&article-404131&issueno-10291. تاريخ الاطلاع(12-04-2015)

وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما قارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، ومن أبرز هذه المحطات الوطنية والمحلية نذكر منها:

- حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة)
- حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب العاصمة).
- حمام بوحنيفية بولاية معسكر (361 كلم غرب العاصمة).
- حمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب العاصمة).
- حمام سيدي سليمان بولاية تيسيمسيلت في الغرب.
- حمام الشلالة أو الدباغ بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة).
- حمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة).
- حمام الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة).
- حمام زلفانة بولاية غرداية (700 كلم جنوب العاصمة).

ثانيًا: السياحة الصحراوية

تقع الصحراء الجزائرية في وسط شمال إفريقيا وهي جزء من الصحراء الإفريقية الكبرى، تمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80% من مساحتها الإجمالية، وبهذا تكون موطن مغامرة حقيقية.

وتعتبر هذه الصحراء أكثر المناطق سخونة فلي العالم تمتد على أكثر من 35 مليون ميل مربع وهو تقريبًا حجم الولايات المتحدة الأمريكية بأسرها، وتعتبر الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم لأنها تغطي مساحة 84% من المساحة الإجمالية للجزائر ، وتعتبر القبلة الأولى للسياح الأجانب لما لها من جمال وروعة الحمال والسكون الذي يسحرك فيها، وهي مشهورة بحظيرتي الهقار والطاسيلي اللتان تشتهران برسومات تبين تاريخها القديم الذي يصل على العصر الحجري وجبالها البركانية التي تسلب العيون، كما تتصف الأهقار بأنه أجمل شروق وغروب للشمس في العالم بأسره، و هذا حسب المنظمة العالمية اليونيسكو، وتشتهر قبائل الصحراء كذلك بمدينة المزابيين وهي غرداية التي تزخر بثقافة التحضر ورغم صعوبة منطقة عيشهم والتي حولوا صحراء جرداء إلى واحة

من أكبر الواحات في الجزائر، كما تشتهر صحراء الجزائر بحيواناتها قليلاً ما تجدها في مكان آخر كالظبي والغزال والفنك وتزخر أيضًا بواحات من أجمل الواحات في العالم، أشهر الواحات توجد في غرداية وتيميمون وبني عباس[1].

وكمثال لولاية تمنراست نجد السياح يقطعون مساحات شاسعة للوصول إلى منطقة الأهقار ليجدوا فندق "تاهات" الشهير الذي يعد قبلة السياح الأجانب، وتقوم وكالات السفر والسياحة بتنظيم الرحلات مع تأمين سيارات رباعية الدفع ويؤمنون المياه والخيم الصغيرة والمؤن الغذائية... غالبًا ما تكون الرحلة إلى الصحراء الجزائرية طويلة الأمر يستمر لعدة أيام، ويتوقع المشرفون على قطاع السياحة في الجزائر أنّ عملية الترويج الضخمة التي تركزت على الأهقار والطاسيلي ستجلب أعدادًا كبيرة من السياح الأجانب.

كما يكتشف السياح الأجانب سحر مرتفعات الأهقار عندما يذهبون لمدينة تمنراست التي تقع أصلاً في قلب المرتفعات المكونة من جبال صخرية تحيط بها ما يشبه هضاب علوها 200 متر.

وبهذا الموقع الجغرافي تعد منطقة إستراتيجية فهي همزة وصل بين الجزائر وإفريقيا، كما أنها نقطة تبادل تجاري وثقافي هام جدًا[2]. بالإضافة أنها تحتوي على 82 وكالة سياحية للتزايد المستمر لتوافد السياح، كما تضم المنطقة العديد من الحركات الجهوية منها 3 دواوين سياحية، الديوان المحلي للسياحة إينغز، يوجد كذلك بالإقليم إذاعة جهوية محلية تعمل على بث حصص خاصة بالمجال السياحي من حين لآخر للتعريف بهذا القطب.

المطلب الثالث: آفاق استراتيجية السياحة في الجزائر

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الوظيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية،

---

(1) مبروك رايس، **واقع وتحديات السياحة الصحراوية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 04.

(2) مفاتيح يمينة، **تسويق السياحة الصحراوية والإقليمية في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة إقليم الأهقار، رسالة ماستر في تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012م، ص 78.

الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة[1].

أولاً: أهداف المخطط الإستراتيجي 2025م:

*** الأهداف العامة:**

تستهدف السياحة الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة هي:

1- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثماري.

2- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة على القطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الشغل...).

3- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

4- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية، ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من جمل حلقة التنمية السياحية (إقران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).

5- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإنّ استراتيجيات السياحة المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

6- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقاً هامةً وليست ثانوية.

*** الأهداف المادية 2008-2015م:**

تتمثل هذه الأهداف في[2]:

---

(1) مريم بلخير، **استخدام المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**، المؤتمر العربي الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات، جامعة الملك فهد، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع: 2015/02/14، ص 7 عن موقع: http://www.aido.org/aiinc4/index:php?option

(2) عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م، ص 129.

1- إنّ هدف الجزائر في آفاق 2015م هو استقبال 205 مليون سائح لذا فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة.

2- هدف الأقطاب ذات الأولوية هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقاييس دولية منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

3- توفير 400000 منصب شغل (بشكل مباشر، غير مباشر).

*** الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:**

إنّ خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة، يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008-2015م بـــ 208 مليار دولار أمريكي، يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي وغير المادي بـــ 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات و55000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى سبع سنوات إلى غاية 2015 أي 350 مليون دولار سنويًا.

أمّا حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا استغلنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـــ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي) يتوجب على السلطات العمومية التكفل بـــ 375 مليون دولار على مدى 7 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54 مليون دولار سنويًا.

وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم (3-7): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2025م

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3

إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر: جانفي 2008م، ص 18.

من خلال الجدول نلاحظ مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 مرة ضعف ما هو محقق سنة 2007م، أمّا عدد الأسرة فإنّ مستوى التطور المستهدف حدد بـــ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليًا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـــ 159868 سرير[1].

أمّا مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـــ 1.3 مرة مع نهاية 2015م، في حين قدرة الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب بـــ 9 أضعاف مقارنة بسنة 2007م.

بينما قدرة الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007م، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدًا بيداغوجيًا.

*** المشاريع ذات الأولوية:**

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) فمنها الجاري إنجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم[2].

1- فنادق السلسلة عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـــ 29386 سرير.

2- عشرون قرية سياحية متميزة، وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.

3- انطلاق 80 مشروعًا سياحيًا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

(1) عامر عيساني، مرجع سابق، ص 131.

(2) خالد كواش، **مقومات مؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2004م، ص 09.

إنّ اختيار تركيز الوسائل في الأقطاب (على المستوى الوطني) إنما يرمي إلى النهوض السياحي لكافة التراب الوطني الجزائري وتفعيل السياحة، كون هذه الأقطاب تشكل روافع التنمية السياحية، وقد تم في هذا الصدد الانطلاق في 80 مشروع سياحي في 7 أقطاب تمثل المشاريع ذات الأولوية للفترة (2008-2015) وهي مبنية في الجدول التالي:

جدول رقم (3-8): المواقع السياحية في الجزائر حسب الأولوية السياحية

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
الشمال الشرقي	23
الشمال وسط	32
الشمال الغربي	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبير الأهقار	01
المجموع	**80**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الأقطاب السياحية للإمتياز، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 3، الجزائر، جانفي 2008م، ص 15.

من خلال الجدول السابق ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية الستة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر بـــ 5986 سرير وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الإنجاز.

جدول رقم (3-9): الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	46	9295

القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	**274**	**29386**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الأقطاب السياحية للإمتياز، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008م، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ المشاريع المنتظر تحقيقها والتي شرع في إنجاز جزء منها، ومنها ما هو بصدد الانطلاق، ستساهم في تطوير الحظيرة الفندقية بما يقارب 29386 سرير وقد بلغ عددها 274 مشروع موزعة على كامل الأقطاب السياحية.

جدول رقم (3-10): القرى السياحية في الجزائر

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مدينة الطارف	الشركة الإماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية سيدي سالم عنابة	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية أقريون بجاية	مجموعة سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال وسط	القرية MEDOSEA بومرداس	الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية سياح	17510
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والشركة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية موريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004

القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سحال الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائر	460
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية اعمار	1240
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال وسط	حديقة دينا الجزائر	المجموعة الإماراتية ELLC	1000
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كرستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال غرب	موسكاردا تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	732
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي جنوب غرب	قصر ماسين تيمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
المجموع	/	/	55166

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة**، مرجع سابق، ص 23.

من خلال الجدول نسجل أنّ ومجموع القرى السياحية المقرر إنجازها عددها 17 قرية سياحية، وقد جاءت موزعة على الأقطاب السياحية على النحو التالي[1]:

- القطب السياحي شمال شرق: بعدد 02 قرية سياحية وبطاقة إيواء مقدرة بـــ 7378 سرير.

- القطب جنوب غرب بقرية واحدة ذات طاقة إيواء تقدر بـــ 92 سرير.

(1) وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة، الأقطاب السياحية للامتياز**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008م، ص 19. http://www.matet.dz/ . تاريخ الاطلاع 2015/05/13.

- القطب شمال غرب 03 قرى سياحية بطاقة إيواء تقدر بـــ 6852 سرير.

- القطب السياحي شمال وسط 11 قرية سياحية بطاقة إيواء 40844 سرير.

*** المخطط النوعي للسياحة:**

لقد أصبحت النوعية مطلبًا ضروري في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي على تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يتركز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم، كم أنه يؤدي إلى:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي.

- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

- اعتلاء موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية.

ويعتمد مخطط النوعية السياحية على المؤسسات الشريكة ويتعلق تنفيذه في المرحلة الأولى بأربعة شركاء:

- الحصة الكبرى من الحظيرة الفندقية (200 فندق مصنف أو يعاد تصنيفه).

- الإلمام الفاخر.

- وكالات السياحة والسفر.

- الغرف السياحية الفلاحية.

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الإعمال 2025م، أصبح تكوين المورد البشري أمرًا ضروريًا، وقد حددت ثلاث أهداف إستراتيجية للتكوين للوصول إلى الحرف السياحية العصرية وتحضير الجزائر سياحيًا، وتتمثل هذه الأهداف في تعزيز القدرات التنظيمية ومنحها ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية وإعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي، أما حجر الزاوية الآخر فيتمثل الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال التسويق عبر عروض تنافسية متعددة

تبقى نوعية الخدمات والإنترنت هي التي تحدث الفرق السريع، بإدخال نظام التسيير الالكتروني الذي يسمح بإدارة الرحلات عبر الشبكة وبسهولة الإدارة والاستقبال الفندقي وإدارة الإطعام[1].

*** مخطط تمويل السياحة:**

يهدف هذا المخطط إلى تسهيل عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وفي هذا الصدد تم اتخاذ العديد من الإجراءات سوف تسمح بمرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع في اتخاذ القرار وتقليل المخاطر، بالإضافة على تسهيل منح القروض والحسومات، وتمديد مدة القروض. والهدف من هذه الإجراءات يتمثل في:

- حماية ومراقبة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والذوبان.
- جذب وحماية كبار المستثمرين المحليين والأجانب.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.
- تسهيل وتكييف التمويل المصرفي للنشاطات السياحية وبخاصة لاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.

(1) يحيى سعيدي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013م، ص 108.

خلاصة:

في الأخير نقول أنّ الجزائر غنية جدًا بمصادر الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية، مما يؤهلها لأن تكون من الدول الرائدة في تصدير الطاقة النظيفة فقط ما تحتاج إليه هو الاستغلال الجيد والتسيير العقلاني لهذه الموارد، ولا يتم ذلك إلاّ من خلال تهيئة البيئة الملائمة والمشجعة على الاستثمار في هذا المجال، وكذا تقديم الدولة للدعم الكامل اللازم لكل من المحافظة السامية للطاقات المتجددة ومختلف مراكزها حتى تسمح لها بتحقيق الأهداف التي تم إنشائها من أجلها، وإنشاء معاهد متخصصة في تقنيات الطاقات المتجددة أو إدخالها في البرامج التعليمية، حتى يكتسب المجتمع خبرة تؤهله لاستغلال هذه المصادر الطاقوية بالإضافة إلى تشجيع الباحثين في هذا المجال، وتقديم كل الدعم الذي يمكنهم من أداء عملهم بأكمل وجه وكل ذلك يتطلب من الدولة تخصيص موارد مالية هائلة.

الخاتمة

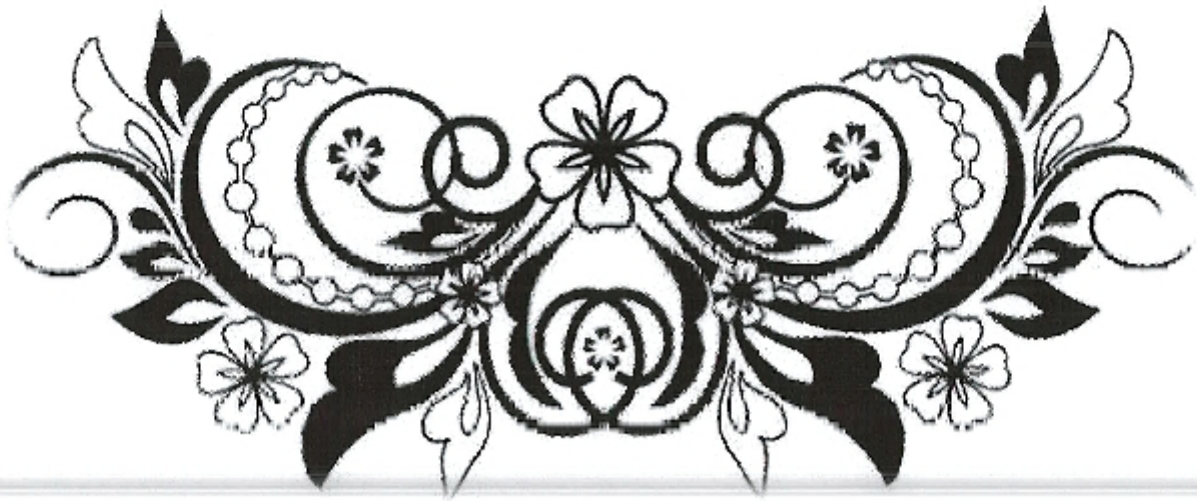

في اطار توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق و الاندماج الاقتصادي باشرت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية و السياسية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، خاصة نحو القطاعات المنتجة لكونها أقل تكلفة و متجددة و التي تمتلك فيها الجزائر امكانيات كبيرة بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة، خاصة و ان أحسن استغلالها، فهي تسعى الى تحقيق هذا التوجه و تجسيده في واقعها الاقتصادي و ذلك بتوفير مناخ ملائم للاستثمار سواء على الصعيد السياسي او الاجتماعي لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الاتفاقيات و الشراكات مع المؤسسات الاجنبية و توفرها على امكانيات فيما يخص التنمية المستدامة خاصة في القطاعات الاستراتيجية، الا أنها مازالت تسعى للحصول على المزيد من الاستثمارات الاجنبية لكونها عامل أساسي من شأنه أن يسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: بينت الشواهد العلمية و الدراسات التطبيقية أن الاستثمار الاجنبي المباشر في الوقت الراهن أصبح أهم مصدر من مصادر تمويل الدول خاصة الدول النامية المضيفة.

الفرضية الثانية: اتضح من الدراسات السابقة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل و مستوى تحقيق تنمية مستدامة في البلد المضيف.

الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا تبين ان للجزائر امكانيات قوية في قطاعات الطاقات المتجددة، القطاع السياحي، قطاع الخدمات، القطاع الزراعي، و التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية مستدامة، و هذا يتوقف على وضع استراتيجية استثمارية محكمة لتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو هذه القطاعات .

الاستنتاجات: من خلال معالجتنا للبحث استخلصنا النتائج التالية:

- يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز و امتيازات مختلفة.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، و تكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأثيره المباشر على الاستدامة، اذ أنه يعمل على ترقية العنصر البشري و دعم قدراته، ويساهم في نقل التكنولوجيا النظيفة و الحديثة.
- يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة الى ابراز تقدم متزامن في ثلاث أبعاد، و هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي و البعد البيئي.

- تتمتع الجزائر بمؤهلات و عناصر تنافسية مهمة، يمكنها أن تجعل من الجزائر بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، خاصة مع مواصلة الاصلاحات المختلفة التي باشرتها الدولة.
- ان تحقيق تنمية مستدامة يحتاج الى توفر خدمات الطاقة المتجددة بشكل كاف.
- بالرغم من الجهود المبذولة في الجزائر في مجال تطوير و استغلال الطاقات المتجددة، الا أنها تبقى بعيدة عن مستوى الامكانيات المتوفرة لديها.

التوصيات: على ضوء دراستنا لهذا البحث، و بعد استعراضنا للنتائج المتوصل اليها، يمكننا في هذا المجال تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية:

- العمل أكثر على تحسين صورة الجزائر، و ذلك من خلال تكثيف التعاون مع الدول الاجنبية و فتح ملفات التعاون و الشراكة تعزيز مناخ الاستثمار من خلال التعريف بالفرص الاستثمارية و مؤهلات الاستثمار في الجزائر، و تسويقها خارج قطاع المحروقات.
- ضرورة وضع قوائم توضيح ترتيب الاولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج اليها الاقتصاد، و هو ما يضمن تحديد الاهمية النسبية للمشروعات المختلفة، و تركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر و زيادة الاستثمار المحلي في المجالات ذات الاولوية في هذا السياق.
- أهمية الاسراع في تعميم نظام اقتصاد السوق و خلق اقتصاد مفتوح و ضرورة تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، و اقتصاد دورها على الاشرافي و ليس الانتاجي الامر الذي يعني مزيد من الحرية الاقتصادية و تفعيل دور القوى السوقية في النشاط الاقتصادي.
- تحسين السياسة الاستثمارية في الجزائر، بتحديد أنواع و اشكال الاستثمار في المجال الانتاجي، كالنشاط الصناعي و الزراعي، و التي تزيد من الصادرات و تعمل على زيادة نصيب الجزائر من الاسواق الخارجية.
- أن تكون الاستثمارات الاجنبية موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها.
- العمل على وضع خطة للترويج للاستثمار و توضيح طاقات الاستيعاب .
- تحقيق الاستقرار السياسي.

قائمة المراجع

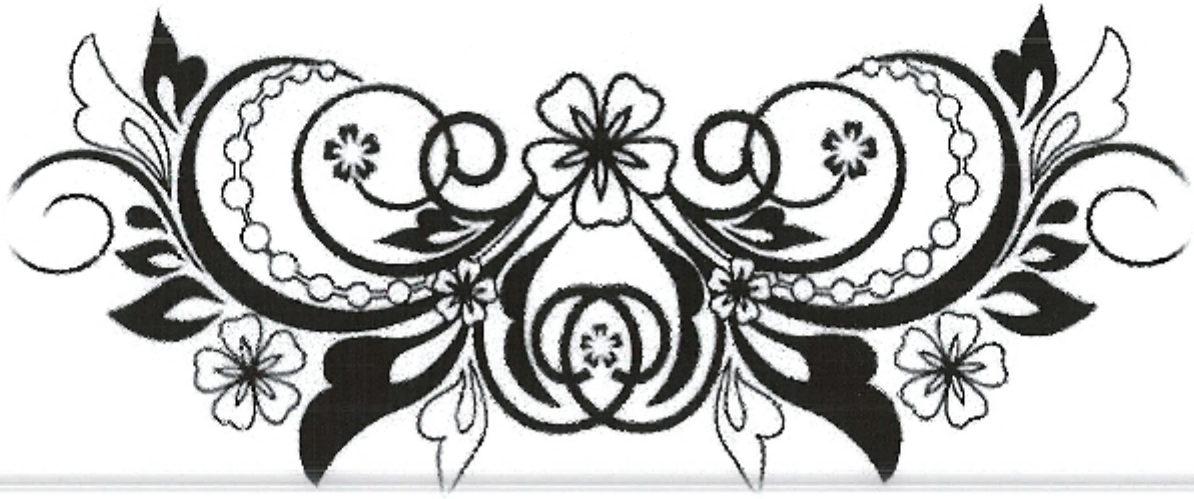

قائمة المصادر والمراجع

1) الكتب:

1- أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.

2- إبراهيم مشروب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل، لبنان، 2006م.

3- دريد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006م.

4- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، مصر 2007م.

5- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي**، دار وائل، الأردن، الطبعة 3، 2005م.

6- سعيد بريتش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007م.

7- سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.

8- سليمان الرياشي وآخرون، **دراسات في التنمية العربية واقع وافاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9- سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008م.

10- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2001م.

11- عبد العلي الخفاف، شعبان كظيم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م.

12- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011م.

13- عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2013م.

14- عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر،2001.

15- علي جذوع الشرفاني، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الأردن، 2010م.

16- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008م.

17- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.

18- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصادي الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م.

19- فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م.

20- كريستوفر فلافين، ترجمة: سعد الديدي، **ما بعد عصر النفط "اقتصاد قائم على الطاقة الشمسية"**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992م.

21- مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة بين الرشاد والنية**، دار الفكر، سوريا، الطبعة 6، ص 2006م.

22- محمد الصالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002م.

23- محمد خميس الزوكة، **جغرافية الطاقة: مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001م.

24- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2006م.

25- محمد يونس أحمد، محمد منور وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، 2000م.

26- محمد يونس وأحمد رمضان نعمة الله، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2001.

27- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل، ط1، الأردن، 2007م.

28- نادر الفرجاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010م.

2) المجلات والمؤتمرات، المقالات، الملتقيات:

1- براكش لونجاني وعساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**، مجلة التمويل والتنمية، يونيه، 2001م.

2- خالد بن محمد، **تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، العدد الأول، 2004م.

3- خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004م، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

4- رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012م.

5- سعد محمود الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأوراسي، الجزائر، 14 و15 نوفمبر 2005م.

6- شنوف شعيب، **الاستثمار الأجنبي، هل يدعم اقتصاديات الدول النامية، أم يضعفها؟**:مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 22-23 أكتوبر 2007م.

7- طالبي محمد، **أثر الحوافز العربية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.

8- عادل مدور، **المصادر الجديدة والمتجددة**، مجلة أخبار النفط والصناعة، شركة أبو ظبي للطباعة، الإمارات المتحدة، العدد 430، 2006م.

9- عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 15 يناير، 1993م.

10- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة: عبد الوهاب بوكروح، **لماذا يعزف المستثمرون الأجانب عن القدوم على الجزائر؟**، مقال جريدة الشروق اليومي، العدد 1689، 18 ماي، 2006م.

11- عبد الوهاب شمام، **المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة الى واقعها و سبل تفعيلها في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 01، جوان

12- عماري عمار، بوسعدة سعيدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005م.

13- عمر الشريف، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة بسكرة، جوان 2004م.

14- عادل مدور، **المصادر الجديدة والمتجددة**، مجلة أخبار النفط والصناعة، شركة أبو ظبي للطباعة، الإمارات المتحدة، العدد 430، 2006م.

15- محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية والتطور التكنولوجي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد 01، لبنان، 2006م.

16- محمد عدنان وديع، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستديمة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية، المجلد 01، الدار العربية، لبنان، 2006م.

17- مسحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع التركيز علة الإدارة البيئية**، المنظور الاقتصادي للتنمية المستديمة، التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة، علم المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المتعقد في تونس في سبتمبر 2006م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جماعة الدول العربية، مصر 2007م.

18- محمد داودي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011م.

19- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الشلف، ماي 2005م.

20- منور أوسرير وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005م.

21- منظمة الطاقة الألمانية، **الطاقة المتجددة "تقنيات الطاقة المتجددة قصة نجاح ألمانية"**، الوزارة الفدرالية للاقتصاد والتكنولوجيا سنة 2008م.

22- محمد ساحلي، محمد طالبي، مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان "**أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة**"، عرض تجربة ألمانيا، مجلة محكمة عليا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 02، 2012م.

23- مبروك رايس، **واقع وتحديات السياحة الصحراوية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

24- يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، 2008م.

25- يحيى سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 36، 2013م.

3) التقارير:

1- التقرير الموجز للأمم المتحدة، **السكان والبيئة والتنمية**، نيويورك، 2001م.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **أسواق المال العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبي**، العدد 155، أفريل 2001م.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009م، الكويت 2009م.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010م، الكويت 2010م.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2012م، الكويت 2012م.

6- حسين الأسرج، **بيانات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، ديسمبر 2005م.

7- رشيد الحمد، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1979م.

8- فرحاتي رياض، **السياحة ومفهوم الإستدامة**، وزارة السياحة، ورشة خاصة بالبيئة والسياسات القطاعية، الجزائر، 21 نوفمبر، 2005م.

9- وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011، التقرير المالي والاقتصادي، أكتوبر، 2005م، المغرب.

10- وزارة الخوصصة المغربية، مشروع قانون المالية 2006م، التقرير الاقتصادي والمالي، اكتوبر 2005م، المغرب.

11- وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2011م، المجلد الثالث، المحتوى الثالث، تونس، 4 سبتمبر، 2006م.

12- وزارة المساهمات وترقية الاستثمارات، **معلومات اقتصادية وتجارية حول الجزائر**، نوفمبر، 2005م.

13- وزارة تهيئة إقليم البيئة والسياحة، **الحركيات الخمس وبرامج الأعمال ذات الأولوية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008م.

4) المذكرات:

1- أشرف سليمان حميد العوفي، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، رسالة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2006م.

2- بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو اللاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011م.

3- خالد بوجعدار، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011م.

4- زيروني مصطفي، **النمو الاقتصادي وإستراتيجيات التنمية**، حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000م.

5- عطايلية أسماء، **آفاق وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم التجاري، وتخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة.

6- علمر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة -حالة الجزائر-** رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الحاج لخضر، باتنة، 2010م.

7- فريد بيالة، **الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م.

8- فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير، الجزائر، 1998م.

9- كنيدة زليخة، **حماية البيئة كأحد مرتكزات تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جماعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010 -2011م.

10- محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستديمة في ظل القانون الدولي للبيئة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2002م.

11- مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التلمية المستديمة -حالة الجزائر-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

12- مفاتيح يمينة، **تسويق السياحة الصحراوية الإقليمية في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة إقليم الأهقار، رسالة ماستر في تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012م.

13- نجاة بن يحيى، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، 2011م.

5) الجرائد:

1- الجريدة الرسمية رقم 74-01، المؤرخة في 2005/08/22، الجزائر الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

2- الجريدة الرسمية: القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990م، المتعلق بالنقد والقرض.

3- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993م، المتعلق بترقية الاستثمارات.

4- الجريدة الرسمية: الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

5- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994م، المتعلق بنشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار، وتحديد صلاحيتها وتنظيم سيرها.

6- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001م، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

7- الجريدة الرسمية: الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995م، الذي يتضمن الموافقة على الاتفاقيات المنظمة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

8- الجريدة الرسمية: الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995، الذي يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

9- جريدة ألجيريا برس، 2 فيفري 2013م. متوفرة على الموقع: www.algeriaperse.com

10- جريدة العالم السياسي، تصريح الوزير بتاريخ 1998/08/04م.

6) مواقع الانترنت:

1- أمل حسن، **آليات التنمية النظيفة وخفض الانبعاثات**، وزارة الصناعة السورية، سوريا 2009م، متوفر على الموقع: www.sytsc.rog.

2- المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، آفاق استثمارية:
www.alwatan.com/graphiecs/2004/09scp/9.9/heads/et8.htm

3- كريم نعمة النوري، **دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية:**
www.ulmainsamia.net/a94.htm.

4- عمر مشهور، **دور الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار:** http://www.aspip.org/15.htm

5- الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار: www.invest.gov.ma

6- نجاة يامور ي، مذكرة تونس، البنك الدولي سبتمبر 2009م، متوفر على الرابط:
www.worldbank.rog

7- اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية: http://www.chamer.org.sa/arabic/informationcentre/studies/decuments

8- الطاقة المتجددة المستدامة: http://www.arab.eng.org/vb/t2611.htm

9- أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة المستدامة: http://www.tkme.net/vb/t26579.htm

10- غالسي، **الانطلاق في أشغال الإنجاز فور التأكد من المردودية الاقتصادية**، متوفرة على الموقع: www.elmaoud.com

11- جريدة النهار، متوفرة على الموقع: www.ennaharonline.com

12- مريم بلخير، **استخدام نظام المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**، المؤتمر الوطني الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات، على الموقع: http://www.aidmo.org/aunc4/index:php?option

13- بوعلام غمراسة، الحمامات المعدنية في الجزائر، مقصد السائح من كل مكان تحت موقع:

.http://www.awawsat.com/details.aps?section=41&article=404131&issueno=10391

المراجع باللغة الفرنسية:

- L'investissement direct étranger au service du devloppement les optimiser les 1 avantages, minimiser les coûts rapport d'ode, janv 2003.

- Samy Fahmi, une central hybride gaz, solaires a hassi rmel la revu-Algérienne 2 de l'économie de la finance, n 15, Alger, le 15 décembre 2008.

الملخص:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية و سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات المنتجة، قامت الجزائر بمجموعة من السياسات لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات التي تحقق التنمية المستدامة، و من أهم الاتفاقيات التي باشرتها الجزائر و من أهمها: مشروع ديزرتلك مع ألمانيا، مشروع غالسي مع ايطاليا و مشروع ميدغاز مع اسبانيا، بالإضافة إلى القطاع السياحي حيث يعتبر من القطاعات الواعدة التي يمكن للجزائر أن تستفيد منه من خلال توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذا القطاع، و تسعى الجزائر للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية لكونها عامل أساس من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة.

Le résumé :

Dans le cadre des réformes économique et la politique d'attirer l'investissement direct vers les secteurs productifs ; l'Algérie a mis en œuvre un ensemble de politiques pour guider l'investissement étranger vers les secteurs qui réalisent un développement durable. Et parmi les principaux accords initiés par l'Algérie : le projet désertique avec l'Allemagne ; le projet Galci avec l'Italie et le projet Média gaz avec l'Espagne. En plus du secteur touristique qui est l'un des secteurs prometteurs dans lequel l'Algérie peut bénéficier en dirigeant l'investissement étranger vers ce secteur. L'Algérie cherche à obtenir davantage d'investissements étrangers d'être une base qui tiendrait compte à la réalisation d'un développement durable souhaité.

Les mots clés :

L'investissement étranger direct / le développement durable.